جامعـــــة الأزهــــر- غـــــزة
عمـــــادة الدراســــات العليــــا
كلية الاقتصـاد والعلـوم الإدارية
قســــم العلـــــوم السياســـية

الأمن المائي العربي : نهر النيل نموذجاً

The Arab Water security :the River Nile as A Model

إعداد الباحث
هاني نبيل صبحي شراب

إشـــــراف
الدكتور/ كمال محمد الأسطل
أستاذ العلوم السياسية المشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة

2015-1436 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ

لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: 12

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

اللذين وهباني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع

أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء وأمي التي زودتني بالحنان والمحبة وغرست حب الوطن في قلبي .

إلى

أخواني وأسرتي

إلى كل معلم علمني ولو حرفاً واحداً في حياتي فأصبح نبراساً يضيئ الطريق أمامي

إلى كل شهيد فدى وطنه بدمه الطيب الطاهر

إلي كل جريح سالت من جسده قطرةُ دمٍ زكية

إلي كل أسير منح وطنه زهرة شبابه وعمره

إلي كل من تمنى الخير لفلسطين

الباحث

شُكر وتقدير

الشكر لله أولاً الذي أنعم علي بنعمة العقل فجعلني من طلبة العلم ومريديه .

وأتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الدكتور/ **كمال محمد الأسطل** والذي كان لي شرف التعلم على يديه في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، والذي تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي أدين له بكل ما تعلمته في هذا العمل المتواضع، والذي لم يبخل عليَّ بتوجيهاته الصائبة وارشاداته الدائبة طيلة الفترة الماضية، في كل ما أقدمت عليه من خطوات وافكار، وأسال الله العلي القدير أن يجعل ما أسداه لي من معروفٍ خالصٍ لوجهه، وأن يجعله في صحيفة أعماله، ويثقل به موازينه .

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم، الأستاذ الدكتور/ **ناجي صادق شراب** مناقشاً داخلياً، والدكتور/ **صبحي يوسف الأستاذ** مناقشاً خارجياً على قبولهما مناقشة الرسالة .

والشكر موصول للدكتور / **محمد فارس** عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية على ما بذله وما يبذله من جهدٍ حثيثٍ لخدمة الطلاب.

كذلك أعبر عن شكري وتقديري العميق إلى أساتذتي الأعزاء في برنامج العلوم السياسية بجامعة الأزهر هذا الصرح الأكاديمي الشامخ، والذين لم يبخلوا عليَّ بعلمهم خلال فترة الدراسة.

وفي النهاية أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى مدققة اللغة العربية، التي ساهمت بإخراج هذه الاطروحة بأفضل صورة لغوية : الأستاذة / **حياة شراب** .

إلى هؤلاء كل الشكر والمحبة

الباحث

ملخص الدراسة

يلقي هذا البحث الضوء على الأمن المائي العربي ومدى قدرة الدول العربية على المحافظة على مواردهم المائية وتطويرها في ظل وجود بعض العوامل التي ساعدت على عدم قدرة تلك الدول على مواجهة مشكلة المياه، ومنها العامل الجغرافي وسياسة دول الجوار ومنها تركيا إسرائيل وإثيوبيا، والعامل التاريخي. وهو يبين الأعراف الدولية لتنظيم المياه واتفاقيات دولية لتنظيم نهر النيل وتحديد حصص كل من مصر والسودان في مياهه، ورفض دول منابع النهر لهذه الاتفاقيات وخاصة إثيوبيا. وهو يكشف دور إسرائيل وأطماعها بمياه النيل وخاصة في المنابع الإثيوبية ودعمها لإثيوبيا في تواجه في بناء سد النهضة، وخطورة بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي المصري سواء خطورة بيئة أو اقتصادية أو إنسانية.

قامت الدراسة على فرضيات منها أن هناك تحديات تواجه الأمن المائي العربي، وأن هناك اتفاقيات تنظم نهر النيل وتأكد على حق دولتي المصب مصر والسودان، وأن هناك تأثيرات كبيرة من بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الأمن المائي العربي وعلى أهم الاتفاقيات والأعراف الدولية لتنظيم نهر النيل وعلى أهم تأثيرات بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي العربي المصري، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وتحليل النظم وتوصل إلى عدد من النتائج أن المياه عنصر استراتيجي في غايةٍ الأهمية لأنه يتعلق بالحياة والوجود وأن أكثر من ثلثي المياه العربية تأتي من دولٍ خارج المنطقة العربية وتبين وجود عجز وضعفٍ في قواعد القانون الدولي ويعتبر نهر النيل شريان الحياة في مصر ولمصر حق تاريخي للانتفاع بمياه نهر النيل تؤكده الاتفاقيات الدولية التي تنظم نهر النيل، وظهور عدد من المتغيرات السياسية والإقليمية والعالمية التي تؤثر بشكل كبير على علاقات دول حوض نهر النيل ومصر، حتي أصبحت إسرائيل تدير صراع المياه عند منابع النيل وخاصة المنابع الإثيوبية ودعمها في بناء سد النهضة الإثيوبي ومدى خطورة السد على الأمن المائي العربي المصري.

وتوصل إلى عدة توصيات منها يجب أن يكون هناك تعاون عربي مشترك في مواجهة مشكلة المياه في المنطقة العربية وعلى مصر أن تكثف وجودها في دول منابع النيل وخاصة المنابع الأثيوبية وعلى مصر استخدام أسلوب المفاوضات والتشاور ودعم علاقتها مع السودان والاسراع في الانتهاء من بناء قناه جونجلي وأن تعمل على عودة دور الأب في القارة السمراء الأفريقية وتوثيق علاقتها مع إثيوبيا في جميع المجالات وعلى مصر أن تتوجه إلى الهيئات الدولية والهيئات الإقليمية من أجل عرض موضوع وخطورة سد النهضة الإثيوبي والضغط على الهيئات الدولية المانحة لمشروع سد النهضة الإثيوبي من أجل إعادة النظر في تمويل سد النهضة الإثيوبي.

Abstract

This research aims to shed light on the security of Arab water and extent of ability of Arab states in reserving water sources in the area and its development ,there are also some factors that help the inability of states to face water problem , such as, geography and time factors . Also, the policy of geographical neighbors ,for example ,Turkey , Israel , and Ethiopia . There are international customs that organize water and there are also international agreements to conduct the Nile River ,to determine proportions both Egypt and Sudan ,and to reject the countries of the Nile River upstream these agreements especially Ethiopia . Moreover ,we do not forget the role of Israel and its relations in the Nile especially at Ethiopian upstream also its support in facing of building Renaissance Dam and seriousness of building Renaissance Dam on the security of Arab water (Egyptian) both environmental , economic ,humanitarian danger . The study is on assumptions which there are challenges face the security of Arab water ,there are also agreements to organize the Nile River and to confirm the right of the states of downstream (Egypt and Sudan) ,and there are large impacts from building Renaissance Dam on the security of Arab water . The study goals to know the security of Arab water and to know also the most agreements and world customs to organize the Nile River ,and to know the most impacts in building Ethiopian Renaissance Dam on the security of Arab water .

The researcher used historical ,descriptive ,and analytical method , reached several results that water is strategic element significantly because it relates to life and existence and more than two-third Arab water comes from states outside Arab area ,and he shows a deficit and weakness in the rules of international law ,it is considered the Nile River is the lifeblood in Egypt which international agreements confirm that organize the Nile River ,also the emergence of number of political ,regional ,world variables which greatly affect on the Nile River Basin countries and Egypt ,even Israel has become to manage water conflict at the Nile upstream especially Ethiopian upstream and its support in

building Ethiopian Renaissance Dam and extent of its seriousness on the security of Arab water (Egyptian) . Finally ,the researcher reached several recommendations which there is common Arab cooperation in facing water problem at Arab area and Egypt should intensify its presence in the Nile upstream countries precisely Ethiopian upstream ,should use negotiations and consultation manner ,also should support its relations with Sudan and speed up the completion of the Jonglei Canal ,should back the role of the father in the black continent (African) ,should be closer with Ethiopia in all aspects ,should go to international and regional bodies in order to show seriousness of Ethiopian Renaissance Dam too ,and should press the donor bodies to the project of Ethiopian Renaissance Dam in order to reconsider in funding of Ethiopian Renaissance Dam .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر و تقدير	ت
ملخص الدراسة	ث
Abstract	ح
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	س
الفصل الاول " الإطار النظري "	
اولاً : مقدمة الدراسة	2
ثانياً :مشكلة الدراسة	4
ثالثاً :فرضيات الدراسة	4
رابعاً :أهداف الدراسة	4
خامساً :أهمية الدراسة	5
سادساً :منهجية الدراسة	5
سابعاً :حدود الدراسة	6
ثامناً :مصطلحات الدراسة	6
تاسعاً :الدارسات السابقة	8
عاشراً :تعقيب الدراسات السابقة	13
الحادي عشر: تقسيمات الدراسة	13
الفصل الثاني: تحديات الأمن المائي العربي وسبل مواجهتها	
1.1 مقدمة	17
2.1 الأمن المائي العربي	17
1.2.1 أهمية الأمن المائي العربي	18
1.1.2.1 مفهوم الأمن المائي العربي	18
2.1.2.1 أسس الأمن المائي العربي	20
2.2.1 مقارنة الموارد المائية في الوطن العربي مع الموارد المائية في العالم	21
1.2.2.1 الموارد المائية في العالم	21
2.2.2.1 الموارد المائية التقليدية	24

3.1 مظاهر عجز الأمن المائي العربي	27
1.3.1 تمهيد	27
2.3.1 مظاهر أزمة المياه في الوطن العرب	27
1.2.3.1 انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة	27
2.2.3.1 استنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها	29
3.2.3.1 التلوث البيئي للمياه	30
2.3.1 المخاطر على الموارد المائية في الوطن العربي	32
1.2.3.1 السياسات المائية القطرية غير الملائمة	32
2.2.3.1 تهديد الأمن الغذائي العربي	33
3.2.3.1 تهديدات دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي	35
3.3.1 علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي	36
1.3.3.1 تمهيد	36
2.3.3.1 المياه وطبيعة التحديات	38
3.3.3.1 استراتيجيات لمواجهة تحديات أزمة المياه	45
1.3.3.3.1 أزمة المياه وضرورة التعاون العربي	45
2.3.3.3.1 خيارات السياسة المائية	48
3.3.3.3.1 مكونات الاستراتيجية العربية للأمن المائي	50
4.1 خلاصة	53
الفصل الثالث : نهر النيل والاتفاقيات الدولية	
1.2 مقدمة	56
2.2 القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية	56
1.2.2 تمهيد	56
2.2.2 القانون الدولي وتنظيم استخدام الأنهار الدولية	57
3.2.2 القواعد الدولية لمياه الأنهار	59
3.2. الأحكام والضوابط القانونية التي تنظم نهر النيل	72
1.3.2 تمهيد	72
2.3.2 الحق التاريخي المكتسب لمصر في مياه نهر النيل	75
1.2.3.2 مفهوم الحق التاريخي	75
2.2.3.2 حقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل	77

3.3.2 الحق القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر	80
1.3.3.2 مفهوم الحق في الحصول على نصيب عادل منصف	80
2.3.3.2 حق مصر والسودان القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من المياه الإضافية للنيل	80
4.3.2 اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية	82
2.4 نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية	86
1.4.2 تمهيد	86
1.4.2 نهر النيل في الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلي	91
2.4.2 نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد قيام الكيان الإسرائيلي	95
5.2 مياه النيل في التحالف الإسرائيلي الإثيوبي	100
6.2 الخلاصة	109
الفصل الرابع : تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي وآثاره على الأمن المائي العربي المصري والسوداني	
1.3 مقدمة	111
2.3 سد النهضة الألفية الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر	111
1.2.3 تمهيد	111
1.1.2.3 سد النهضة الألفية الأثيوبي	112
2.1.2.3 التعاون الأمريكي – الإثيوبي بشأن مياه نهر النيل	115
3.1.2.3 الإعلان عن انشاء سد النهضة الإثيوبي	117
1.3.1.2.3 الموقع الجغرافي لسد النهضة الإثيوبي	117
2.3.1.2.3 الموقع الجيولوجي لسد النهضة الإثيوبي	117
3.3.1.2.3 الخصائص الفنية لسد النهضة الإثيوبي	119
4.3.1.2.3 وحدات إنتاج الكهرباء لسد النهضة الإثيوبي	119
5.3.1.2.3 التكلفة و التمويل لسد النهضة الإثيوبي	120
6.3.1.2.3 فوائد سد النهضة بالنسبة لإثيوبيا	121
7.3.1.2.3 أضرار سد النهضة على مصر والسودان وإثيوبيا	122
2.2.3 جذور الصراع المصري– الإثيوبي بشأن مياه النيل	124
1.2.2.3 تمهيد	124
2.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في العصور القديمة	125

126	3.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي الحبشي على مياه النيل في عصر الفتح الإسلامي
127	4.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في الحقبة الاستعمارية
130	4.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في القرن العشرين
134	5.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي على النيل بعد ثورة 25 يناير المصرية
137	6.2.2.3 الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل بعد ثورة 30 يونيو 2013
139	3.3 قيام إثيوبيا بإجراءات بناء سد النهضة والموقف المصري منه و أجابته وسلبيته على دولتي المصب مصر والسودان
139	1.3.3 تمهيد
140	2.3.3 الإجراءات الإثيوبية الخاصة ببناء سد النهضة
142	2.3.3 الموقف المصري من إنشاء إثيوبيا لسد النهضة
143	3.3.3 بناء سد النهضة الإثيوبي أجابته وسلبيته
146	4.3.3 الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض نهر النيل
146	1.4.3.3 تمهيد
146	2.4.3.3 تمسك مصر بحقوقها القانونية في مياه نهر النيل
149	3.4.3.3 اتباع الوسائل السلمية لمواجهة تحديات مشكلة نهر النيل
152	4.4.3.3 في إدارة الأزمات الدولية من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه
153	1.4.4.3.3 بدائل إدارة الأزمة وخياراتها
155	5.3 خلاصة
158	نتائج الدراسة
160	التوصيات
162	الملاحق
165	المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
ميزان الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي حتى عام 2030 مليار متر مكعب	**47**
خصائص السدود الأربعة طبقاً لدراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي USBRعام 1964، بالإضافة إلى سد بيكو أبو	**116**

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الاول "الإطار النظري "

- **أولاً : مقدمة الدراسة**

قال الله تعالي في كتابه العزيز: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ (٣٠) ﴾ الأنبياء: 30 لهذا تعتبر المياه أغلى مورد على الأرض، فالماء عصب الحياه، وتعتمد عليه كل أنشطة الإنسان، فإذا توفرت المياه زادت الكثافة السكانية، وتقل كثافة السكان أو تنعدم إذا ما ندرت الموارد المائية، بجانب الزراعة كمصدر للغذاء، التي تعتمد بالكامل على الماء وكذلك دوران عجلة الصناعة (1) .

تُعد مشكلة المياه إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في الوطن العربي وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية والمائية العربية حيث كان لهذه الأزمة أسباب طبيعية لا جدال فيها كالتحول المشهود في المناخ بما يحمله من جفاف ونضوب في منسوب المياه المختزنة وتتالي السنوات العجاف وانتشار ظاهرة التصحر. وقد بدأت هذه الأزمة في الاستفحال في وقت شهدت فيه معظم الأقطار العربية تزايداً سكانياً مهولاً وتوسعاً زراعياً وصناعياً كبيراً ضاعف من حجم المشكلة الخطيرة التي أصبحت تحتل موقعاً كبيراً في التحديات الحقيقية التي يواجهها الوطن العربي حالياً ومستقبلا دون أن يظهر اهتمام بها يوازيها أو خطط لمواجهتها تكون مناسبة أو فعالة أو شاملة لكل أجزاء الوطن العربي. أي لحمايته من التهديد والضغوط والابتزاز وعمليات الحصار المستمرة والعقوبات الذي يجب على الوطن العربي استخدامه لم تنته بعد. من هنا ولدت فكرة تحويل الماء تحويله إلى عنصر رئيس في برامج واستراتيجيات الدول والأحزاب والثورات والمفكرين بشكل لا ينفصل عن مفهوم الدول العربية للأمن الغذائي العربي الذي يمثل الركن الآخر من الأركان الرئيسية للأمن القومي العربي إذ إن أي خلل في جانب الأمن المائي سوف يؤدي إلى خلل مماثل في جانب الأمن الغذائي (2) .

---

(1) إيناس جابر أحمد إسماعيل، الحقوق القانونية لمصر في نهر النيل، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحيري، ص 653 .

(2) عدنان عباس حميدان الدكتور خلف مطر الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، دمشق، جامعة دمشق،2006،ط 2،ص9.

وقد أجمع الاستراتيجيون على أن عدم امتلاك أي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدولة، ولا يمكن تحقيق الأمن العسكري لأي دولة دون تحقيق الأمن الاقتصادي ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي المياه، ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلوثها وهدرها وترشيد استخدامها في الشرب والاستخدام المنزلي والري والصناعة، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمستفيدين منها وهنالك توقعات وتحذيرات كثيرة بأن الفترة المقبلة قد تشهد صراعات حادة حول المياه في العالم بسبب نقص نصيب الفرد من المياه العذبة وتزايد الحاجة الى المياه لمقابلة التوسع الزراعي لتامين الغذاء، وحذرت دراسة حديثة للبنك الدولي من اندلاع حرب شاملة في منطقة الشرق الأوسط بسبب نقص المياه.

ولا يقل نهر النيل أهمية وتأثيراً في المنطقة إذ إن أحد عشرة دولة تشترك في حوضه لكل دولة مشاكلها وكلها تعتبر دول فقيرة تسعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق وبالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل إلا أنها قد تصبح بؤرة توتر تؤثر في ضوء محاولات بعض الدول في التدخل في شؤون القارة الإفريقية للسيطرة على الموارد المائية واستخدامها كورقة ضغط في المنطقة (1) .

تركز الدراسة على تحديات الأمن المائي العربي وأهميته وأسسه والموارد المائية في الوطن العربي وكذلك تركز الدراسة على أهم القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية وعلى أهم الاتفاقيات التي تنظم نهر النيل وكذلك نهر النيل في الاستراتيجية الاسرائيلية وما مدى تداعيات بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي وخاصة مصر والسودان .

وأن هناك دراسة تكلمت عن الأمن المائي العربي وخاصة في منطقة وادي النيل وهى دراسة مثنى محمد تركى عن أزمة المياه بين دول حوض النيل ودراسة المؤتمر الدولي السنوي حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل .

---

(1) سامر مخيمر-خالد حجازي ،أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية، العدد209، الكويت-1996 ص2

- **ثانياً : مشكلة الدراسة**

تتعرض المنطقة العربية للعديد من المخاطر والتحديات بسبب شح المياه ، الزيادة السكانية ، المشاريع التنموية المختلفة علاوة على أن أكثر من 67% من الموارد المائية تأتى من خارج الحدود السياسية مما يعنى تعرض مشاريع التنمية للتهديد والابتزاز تأسيساً على ما سبق يمكن اشتقاق السؤال الرئيسي .

ماهي طبيعية الأمن المائي العربي وخاصة في منطقة وادى النيل

ومن هذا السؤال ستتفرع الأسئلة التالية :

1- ماهي أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي ؟

2- ما أهم الاتفاقيات التي تنظم مياه نهر النيل ؟

3- ما أثر تداعيات بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي (المصري والسوداني) ؟

- **ثالثاً : فرضيات الدراسة**

1– أن هناك تحديات تواجه الأمن المائي العربي

2– أن هناك اتفاقيات تنظم نهر النيل وتأكد على حق دولتي المصب مصر والسودان

3– أن هناك تأثيرات كبيرة من بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي (المصري والسوداني)

- **رابعاً : أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي:–

1– التعرف على التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي

2–التعرف على أهم الاتفاقيات التي تنظم مياه نهر النيل

3–التعرف على أهم تداعيات بناء سد النهضة على الأمن المائي العربي(المصري والسوداني)

4- التعرف على الدور الإسرائيلي والأمريكي في بناء سد النهضة

خامساً : أهمية الدراسة

1-تتناول الدراسة موضوعاً هام وهو الأمن المائي العربي .

2- تركز الدراسة على قضية مهمة وهى الأمن المائي العربي في منطقة وادي النيل التي لها دور في العلاقة بين دول المنبع أثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان .

3- التعرف على أهمية الصراع واستشراف المستقبل وخاصة الدول المطلة على مجرى مائي كحوض النيل .

4- التعرف على أهمية البعد المائي لنهر النيل بين دوله المنبع إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان .

5- تقدم الدراسة توصيات يمكن الأخذ بها حول الأمن المائي العربي وخاصة في منطقة وادي النيل .

- **سادساً : منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج أبرزها :

المنهج التاريخي : ويعتبر أكثر المناهج استخداماً في التعرف على الأمن المائي العربي وأسسه وخصائصه، كونه الأكثر ملاءمة للموضوع والذى يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة ؛ بقصد التوصل إلى حقائقٍ وتعميماتٍ تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل .

المنهج الوصفي التحليلي : وهو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً ، وتحديد المتغيرات لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة ووصف واقع الأمن المائي العربي وخاصة في منطقة وادى النيل ومدى تأثير سد النهضة على الأمن المائي العربي المصري على اعتبار أن هذا المنهج هو الأكثر ملائمة للموضوع، كما تعتمد الدراسة على تحديد الأحداث والوثائق والخطابات من خلال أسلوب تحليل المضمون .

منهج تحليل النظم : وهو مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تعتمد على أن النظام هو أساس وحدة التحليل ومحيط خارجي ، والتي تعتمد على مجموعة من العناصر أو الأجزاء والتي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (المطالب – الدعم) وتنتهى بالمخرجات (القرارات – الإجراءات) مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات .

- **سابعاً : حدود الدراسة**

الحد المكاني / مصر والسودان وإثيوبيا

الحد الزماني / من الفترة 1906 حتى 2013م ، من بداية بناء سد أسوان الأول في مصر وهذا يدل على حق مصر التاريخي والمكتسب على نهر النيل

الحد الموضوعي / الأمن المائي العربي في منطقة نهر النيل

- **ثامناً : مصطلحات الدراسة**

تعريف الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بعدَيْه اللُّغوي والاصطلاحي، حيث تركِّز جَميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطُّمأنينة والاستقرار على مستوى الفَرْد والجماعة، فقد جاء في "لسان العرب": "أمنَ يأمَنُ أَمنا وأَمَانا، وأَمنَهُ اطمأن، وضد خاف فهو أَمن وأمين، أما الأمان: الطُّمأنينة، والصِّدق، والعَهْد، والحماية، والذِّمة، أو ما يقابل الخوف. ويشمل الأمن في جميع جوانبه الإنسانية والمجتمعية وليس الأمن العسكري فقط .

يقول الله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤﴾ قريش: 1-4 وقد ربطت الآية الكريمةُ الأمْنَ الغذائي بحالة الطُّمأنينة العامة والاستقرار، وبذلك يُشير مفهوم الأمن إلى حالة الطمأنينة العامة، وانعدام الخوف للفرد والمجتمع.

الأمن القومي هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية

الأمن العربي هو مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمان المنطقة العربية سواء كان في الحاضر أو المستقبل ، مع مراعاة الأحكام المتاحة وتطويرها واستقلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة ([1])

المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير هذا العنصر لأفرادها بشكل مياه عذبة نظيفة خالية من الملوثات المختلفة بشكل آني ومستقبلي ، إذ يجب أن تحافظ على توفر هذه الطاقة للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية دون هدر أو دون عجز في تلبية الحاجات المائية لشعبها [(2)] .

الأمن المائي : الأمن يعني قدرة المجتمع وإطاره النظامي لدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظة على كيانه وهويته وإقليميه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إدارته ونعنى بالأمن المائي مجموعة الترتيبات والإجراءات التي تقوم بها دولة أو عدة دولٍ في إقليمٍ ما للمحافظة علي موردها المائية، وظهر مصطلح الأمن المائي العربي في الآونة الأخيرة نتيجة إحساس متزايد بأهمية المياه، وبرز مواكباً لتحذيرات الخبراء والمهتمين بشؤون المياه من بوادر عجز مائي يتجه إلى التفاقم [(3)]

الأمن المائي العربي : يرى الباحث هي قدرة الدول العربية على توفير احتياجات الفرد من المياه في جميع المجالات الزراعية والصناعية والاستعمال المنزلي .

النهر الدولي:حسب اتفاقية فينا 1815 "النهر الصالح للملاحة الذى يفصل أو يخترق عدة دول"

النهر الداخلي :أما النهر الداخلي فقد جاء تعريفه بأنه النهر الذي يقع بالكامل داخل إقليم دولة واحدة وبالتالي هو يخضع لسيادتها ولهذه الدولة الحق في الاستغلال الكامل لموارد هذا النهر، والنهر الدولي هو النهر الذي يمر حوضه في أقاليم متعددة لأكثر من دولة أو يفصل بين أقاليم دولتين وهو النهر الذي يهم أكثر من دولة [(4)]

([1]) هيثم الكيلانى ، الأمن القومي وجامعة الدول العربية ، مجلة شؤون عربية ، تونس ، 1987 ، ص57

(2) فدى المصري ، الأمن المائي في الوطن العربي ، القاهرة ، الحوار المتمدن ، 2008 ، ص3

(3) مدحت أيوب، ،الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث أيلول ، سبتمبر 2001 م ،القاهرة ،مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية 2003 م، ص2.

(4) المصدر السابق، ص 167

- **تاسعاً : الدارسات السابقة**

❖ **منار محمد، وفاء محمد الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، القاهرة مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي. 2013**

يهدف البحث إلى دراسة الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم من خلال استعراض لمؤشرات التنمية العامة و الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض وكذلك مشكلات الطاقة ومستوى ندرة المياه. وقد إشارات الدراسة إلى أن عدد سكان دول الحوض يبلغ نحو 426.8 مليون نسمة. وتعتبر إثيوبيا أكبر دول الحوض من حيث السكان إذ يمثل سكانها نحو 20 % من سكان دول الحوض ثم يليها مصر بنحو 19.3 % ثم الكونغو الديمقراطية وتنزانيا بنسبة10.8 % على الترتيب. وتشير مؤشرات التنمية البشرية إلى أن جميع دول حوض النيل تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حوالي 15.9% البشرية المنخفضة ما عدا مصر حيث تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ويشير دليل التنمية البشرية الدولي إلى أن دول حوض النيل هي الدول الأقل نمواً في العالم ماعدا مصر وكينيا وتنزانيا، كما أن معدل وفيات الأطفال الرضع بلغ 118.3 حالة لكل ألف مولود عام 2009 ، في حين كان المتوسط العالمي نحو 58 حالة لكل ألف مولود خلال نفس العام، كما يتراوح نسبة السكان الحضر إلى إجمالي عدد السكان عام 2008 بدول حوض النيل بين حوالي 11.3 % في بوروندي، حوالي 43.5 % في مصر مما يدل على أن أغلب سكان دول الحوض يعتمدون في دخلهم على قطاع الزراعة حيث يتمركز أغلب السكان في المناطق الريفية. كما أشار البحث إلى ارتفاع معدلات الفقر في دول الحوض حيث يعيش تحت خط الفقر 1.25 دولار/ يوم نسبة كبيرة من سكان الحوض بلغت حوالي 81.3 % في بوروندي، 76.8 % في رواندا، 67.9 % في تنزانيا، 59.6 % في الكونغو، 39 % في إثيوبيا . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإن دول الحوض ما عدا مصر تصنف ضمن الدول ذات الدخل المنخفض ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها نحو 1540 دولار في السنة بينما يبلغ المتوسط العالمي نحو 10715 دولار سنويا أي نحو سبعة أضعاف متوسط دول حوض النيل ونتيجة لضعف الناتج المحلي الإجمالي يتراجع الإنفاق على التعليم والصحة بدول الحوض. وفيما يتعلق بالطاقة بدول حوض

النيل فرغم امتلاكها لموارد هائلة لإنتاج الطاقة خاصة الكهرومائية إلا أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بالكيلو وات بلغ في مصر حوالي 956 كيلو وات/ فرد وجاءت إثيوبيا في المرتبة الأخيرة حيث بلغ نصيب الفرد فيها نحو27.5 / كيلو وات. ويشير مؤشر مستوى ندرة المياه المتجددة في دول الحوض إلى أن نصيب الفرد كمتوسط للفترة 2010/2008 تراوح بين 19967 متر مكعب سنويا في الكونغو، 703 متر مكعب سنويا مما يشير إلى مدى حدة الفقر المائي في مصر مقارنة ببقية دول الحوض. وقد أوضح البحث الإمكانيات والفرص المتاحة للتعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل.

- **د. عباس محمد شرافي المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل مصر جامعة القاهرة، قسم الموارد الطبيعية معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل :الفرص والتحديات 25-26 مايو 2010م ، ص 159-191**

يناقش هذا البحث الوضع المائي في إثيوبيا بصفتها دولة المنبع الرئيسية والتي تساهم بحوالي85% في مياه النيل، وأيضاً مناقشة إمكانية إثيوبيا القيام بإنشاء سدود عظمية .

وأهم الأسباب الجيولوجية التي تقف وراء فشل كثير من المشروعات المائية في إثيوبيا سواء كانت علي نطاق كبير أو صغير، منها التنوع الزمني والمكاني لسقوط الأمطار، وارتفاع معدل التبخر87% واختلاف التضاريس، وشدة الانحدارات، وانتشار الصخور البركانية البازلتية الضعيفة والصخور الجيرية المتشققة، وكثرة الصدوع والفوالق نتيجة النشاط الزلزالي المصاحب للأخدود الأفريقي الذي يقسم الهضبة الإثيوبية نصفين، وزيادة معدل التعرية المائية وكذلك ترسيب الطمي الذي يؤثر سلباً على القدرة التخزينية للسدود. ويهدف أيضاً إلي تقييم أثر المشروعات المائية القائمة أو التي تحت الإنشاء علي الحصة المائية لكل من مصر والسودان، والتعرف علي المشر وعات المائية المستقبلية في إثيوبيا، وذلك من خلال تحليل البيانات والتقارير والأبحاث العلمية السابقة. وفي النهاية إيجاد سبل للخروج من الأزمة الحالية بين دول المنبع من جهة ودول المصب مصر والسودان من جهة أخري.

❖ **أمنية الفضل الصراع الدولي حول المياه في حوض نهر النيل رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة الخرطوم2009.**

يهدف البحث الى التعريف بالموارد وعلاقتها بالسياسة الخارجية وربط ذلك بالمياه، وأثرها في العلاقات بين الدول خاصة دول الحوض والصراعات بين هذه الدول حول المياه استناداً على الخلفية التاريخية، وكشف الدور الأجنبي في تأجيج النزاع في منطقة حوض النيل . استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، والملاحظة المنهجية والمقابلة كأداة لجمع المعلومات. خُلص البحث الى عدد من النتائج التي وضحت محددات الصراع حول المياه ،حيث تؤثر المياه تأثيرًا حقيقيًا وهامًا لا يمكن تفاديه على الإطلاق في جميع الأنشطة الحياتية وهذه الأهمية جعلت من المياه مصدرًا للصراعات والحروب بين الأفراد والجماعات والدول . يمكن القول أنه لا توجد قوانين دولية ملزمة بصورة قاطعة للفصل في النزاعات المائية بين الدول التي تشترك أراضيها وحدودها في مصادر المياه السطحية والجوفية ولذا يتم الاعتماد على الاتفاقيات المبرمة بين الدول كمرجعية أساسية لحل أي نزاع محتمل الحدوث. استخدمت مياه النيل كسلاح سياسي عدة مرات في تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر، من القوى الاستعمارية التي حرصت على مصالحها دون وضع اعتبار لمستقبل دول الحوض السياسي والاقتصادي .

❖ **دراسة بيان العساف انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين رسالة دكتوراه، مقدمة الى مجلس جامعة الجزائر.2005**

تهدف الدراسة إلى التعرف على الموضوع المائي العربي في المشرق العربي وبيان الدور الذى يلعبه الأمن المائي العربي في الأمن القومي العربي وتوضيح الاسباب التي تهم في بناء أمن مائي عربي وتلك التي تعمل على استنزاف الواقع المائي العربي . والتعرف على احتياجات دول الإقليم المشرق العربي من المياه، ومدى كفاية الواقع المائي لهذه الاحتياجات.

فضلت الباحثة الاعتماد على أكثر من منهج في تحديد إشكالية وفرضيات الدراسة :المنهج التاريخي : وذلك لدراسة معضلة المياه في المشرق العربي– حوض الأردن والرافدين، وذلك بدراسة الحقائق والمعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع ودراستها من خلال الأسلوب الوصفي وتحليل المعلومات والأرقام بالاعتماد على الحقائق والوقائع والأحداث التي مرت بها المنطقة العربية.
الأسلوب الإحصائي، من أجل تدعيم الوقائع والأحداث بالأرقام وتحليل الجداول

والإحصائيات وربطها بموضوع الدراسة• المنهج المقارن : بحكم أن موضوع الأنهار والمياه متعدد ومتشعب ومحل نزاع أو انسجام في مختلف دول العالم، ويشكل إحدى المحاور الأساسية في القانون الدولي وإحدى عوامل الخلاف والتوتر أو التوافق والانسجام في العلاقات الدولية فإنه من الأهمية توظيف المنهج المقارن مع بعض الحالات في العالم المشابهة للوضع في منطقة المشرق العربي. وهناك عدة نتائج تعقد العلاقات الدولية وتشابك المصالح بين بعض دول العالم وارتباط دول العالم العربي بهذه العلاقات والمصالح بإرادتها أو بدون إرادتها• اتجاه السياسة الإسرائيلية نحو زيادة أعداد المهاجرين وإقامة المستوطنات لاستيعاب حركة الهجرة وتوفير متطلبات التنمية التي تزيد الطلب على المياه والتي تعتمد على الاستيلاء على المياه من الأراضي العربية المحتلة واستغلالها. الطموح التركي في القيام بدور دولي بمنطقة الشرق الأوسط ومشروعاتها المائية التي تهدد المصالح العربية وعدم التوصل إلى اتفاقية مناسبة لتقسيم المياه بينها وبين العراق وسوريا حتى الآن. كثرة الدراسات والبحوث المائية والسياسية التي يتواتر صدورها من المعاهد الغربية والأمريكية منذرة باحتمال قيام حروب قادمة بسبب أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط. الدعوات الإيحائية بتحويل المياه إلى "سلعة" ومحاولة تسعير المياه وانعكاسات ذلك على الأبعاد الاجتماعية والأيديولوجية في المجتمعات العربية . تبين وجود عجز وضعف في قواعد القانون الدولي المنظمة لمشكلات الأنهار الدولية والأسس

القانونية للتعاون أو الاستخدام المتكافئ والعادل لهذه المياه.• في الواقع إن أكثر من ثلثي المياه العربية تأتي من دول خارج المنطقة العربية لها مصالح تتعارض مع المصالح العربية المشتركة مما يتيح استغلال هذه الدول للمياه للضغط سياسيًا على الدول العربية .

- **فيصل عبد الرحمن طه مياه النيل السياق التاريخي والقانوني الخرطوم : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2005م .**

ركزت على ازدياد الطلب على المياه في ظل تسارع معدلات النمو السكاني وتوقع الشح في إمدادات المياه على المدى القريب وما يلحقه من نزاعات وصراعات بين دول المجاري المائية الدولية حول كمية ونوعية المياه التي تحصل عليها كل دولة، والصراعات المحتملة بين دول حوض النيل وإمكانية فصل شمال السودان عن جنوبه الأمر الذى سيؤدي لتعقيد أزمة المياه، واهتمت الدراسة بالقواعد القانونية الواجبة التطبيق ، حيث أن الاتفاقيات التي عقدت كانت اتفاقيات إقليمية لا تتأثر

بالتغييرات التي تطرأ على شخصية الدولة التي تمارس السيادة على الإقليم، كما أن تقاسم المياه يستوجب الاعتراف بحق كل دولة متشاطئة للنيل بأن تحصل على حصة منصفة ومعقولة من المياه للتوسع في الزراعة المروية وتحقيق الأمن الغذائي لشعبها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي للقوانين الدولية للمياه .

- **صبحي يوسف الأستاذ المياه والأمن القومي العربي مع التطبيق على فلسطين دراسة في الجغرافية السياسية رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة النيلين 1999**

وتركزت الدراسة الأهداف الرئيسية للدراسة على إظهار قيمة المياه كمورد استراتيجي هام في المنطقة العربية ، بجانب التعرف على الأوضاع المائية من حيث كميات المياه واستخداماتها ، والتداخلات الدولية المرتبطة بها وخاصة منطقة الشرق الأوسط المليئة بالصراعات ، والتناقضات . كما تطرقت الدراسة إلى التحديات التي تواجه المنطقة العربية ، من خلال الزيادة الرهيبة والمتوقعة في عدد السكان ، والتي ستبلغ عام 2030 م 710 مليون نسمة ، مما يتطلب توفير كميات كبيرة من المياه ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة ، ومن بين التحديات الأخرى وقوع منابع الأنهار الرئيسة ، النيل ودجلة ، والفرات ، خارج الحدود السياسية العربية ؛ مما يعرض مشاريع التنمية العربية للخطر .

إن عدم استغلال المياه في المنطقة العربية بشكل كفء ومجد أدى إلى خلل في خريطة الأمن القومي العربي حيث اعتمد الوطن العربي ، على الخارج في توفير المواد الغذائية ، وارتفعت نسبة اعتماده على الخارج إلى أكثر من 50% في مجال الحبوب .

أما في فلسطين فإن الأوضاع المائية أكثر صعوبة ؛ بسبب السياسات الإسرائيلية المتغطرسة، والمتمثلة في السيطرة على موارد المياه ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه الطبيعي في السيطرة على موارد المائية . كما أن ترك العنان للمستوطنين في السيطرة على الأرض وموارد المياه ، أثر سلبيا على الأوضاع السياسية ، والمعيشية للشعب الفلسطيني ؛ وبذلك فإن كل هذه الأمور أتاحت الفرصة أمام إسرائيل للتوسع في الزراعة ، والمشاريع الأخرى ، وجلب المزيد من المهاجرين الجدد إلى فلسطين .

لقد دلت النتائج التي توصل إليها الباحث على أن هناك تدهورا في نوعية المياه وكميتها في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين ما هو متاح ، وما هو مستثمر من المياه . كما بينت الدراسة أن إسرائيل تستنزف كميات كبيرة من المياه العربية ؛ مثل نهر الأردن ، ونهر اليرموك

، ونهر الليطاني ، بجانب المياه الجوفية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة . ولم تقم وزنا للقوانين ، والأعراف الدولية ، وحتى قانون الاحتلال الحربي .

- **عاشراً : تعقيب الدراسات السابقة**

ركزت معظم الدراسات السابقة على قضايا المياه من الجوانب الأمنية والقانونية والصراع المحتدم بين العرب وإسرائيل حول المياه، ولكن كل الدراسات أدخلت الجانب الاقتصادي بالنسبة للمياه ضمن تناولها لإحدى الجوانب المذكورة آنفا باعتبار أن المياه مورد اقتصادي هام يخضع للتسعير والبيع .

القاسم المشترك للدراسات السابقة دراسة الأمن المائي العربي ومدى التدخل الخارجي وتأثيره على علاقات دول حوض النيل ومدى تأثير البعد المائي على مستوى علاقات الدول وخاصة دول حوض النيل ومدى تأثير ذلك على الأمن المائي العربي والدراسة الحالية التي تناولت الأمن المائي العربي وخاصة نهر النيل نموذجا تناولت اخر المعلومات المستجدة في قضايا المياه المتجددة، وخاصة أن بعض الدراسات قد احتوت على معلومات قديمة لم تواكب تتدفق المعلومات حول هذا الموضوع وخاصة الأمن المائي العربي نهر النيل نموذجاً .

وأيضا تحاول الدراسة أن تضع حلولا سياسية وقانونية واقتصادية متعمقة لقضية المياه والأمن المائي العربي حولها والخروج بتوصيات علمية تساهم في علاج المشكل علاجا جذريا بحيث تكمل الجوانب التي لم تتطرق لها الدارسات السابقة والمتعلقة بإيجاد الحلول والتعرف على تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي العربي المصري والسوداني .

- **الحادي عشر : تقسيمات الدراسة**

الفصل الأول : جاء بعنوان الإطار النظري اولاً: مقدمة الدراسة ثانياً: مشكلة الدراسة ثالثاً : فرضيات الدراسة رابعاً: أهداف الدراسة خامساً : أهمية الدراسة سادساً منهجية الدراسة سابعاً : حدود الدراسة ثامنا: مصطلحات الدراسة تاسعا: الدراسات السابقة عاشراً : تعقيب الدراسات السابقة الحادي عشر : تقسيمات الدراسة

الفصل الثاني : جاء هذا الفصل بعنوان تحديات الأمن المائي العربي وسبل مواجهتها ، وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول تناول مفهوم الأمن المائي العربي، وأهمية الأمن المائي العربي ومقارنة الموارد المائية في الوطن العربي مع الموارد المائية في العالم.

المبحث الثاني فجاء بعنوان مظاهر عجز الأمن المائي العربي وتناول هذا المبحث مظاهر أزمة المياه في الوطن العربي، والمخاطر على الموارد المائية في الوطن العربي.

المبحث الثالث تناول علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي وتناول هذا المبحث المياه وطبيعية التحديات، واستراتيجية لمواجهة تحديات أزمة المياه .

الفصل الثالث : تناول هذا الفصل نهر النيل والاتفاقيات الدولية، وينقسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية وتناول هذا المبحث القانون الدولي وتنظيم استخدام الأنهار الدولية، والقواعد الدولية لمياه الأنهار الدولية،

المبحث الثاني : الأحكام والضوابط القانونية التي تنظم نهر النيل وتناول هذا المبحث الحق التاريخي المكتسب لمصر في مياه نهر النيل، والحق القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية، اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية.

المبحث الثالث : نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية وتناول هذا المبحث نهر النيل في الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلي، ونهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية من مرحلة السبعينات وكامب ديفيد، ومياه النيل في التحالف الإثيوبي الإسرائيلي .

الفصل الرابع : تناول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي وآثاره على الأمن المائي العربي المصري والسوداني وينقسم هذا الفصل إلى اربعة مباحث :

المبحث الأول : سد النهضة الألفية الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، وتناول هذا المبحث سد النهضة الألفية الإثيوبي، والتعاون الأمريكي – الإثيوبي بشأن مياه النيل، والإعلان عن إنشاء سد النهضة الإثيوبي،

المبحث الثاني : جذور الأزمة المصرية – الإثيوبية بشأن مياه نهر النيل، :

المبحث الثالث : تناول قيام إثيوبيا بإجراءات بناء سد النهضة والموقف المصري منه وأجابته وسلبيته على دولتي المصب وتناول هذا المبحث

المبحث الرابع : تناول الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض نهر النيل وتناول هذا المبحث تمسك مصر بحقوقها القانونية في مياه نهر النيل، وأتباع الوسائل السلمية لمواجهة تحديات مشكلة نهر النيل، وفي إدارة الأزمات الدولية : من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه .

الفصل الثاني

تحديات الأمن المائي العربي

وسبل مواجهتها

1.1 : مقدمة

2.1 : مفهوم الأمن المائي العربي

3.1 : مظاهر عجز الأمن المائي العربي

4.1 : علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي

5.1 : خلاصة

الفصل الثاني

تحديات الأمن المائي العربي وسبل مواجهتها

1.1. مقدمة

يناقش في هذا الفصل وصف وتحليل وتشخيص أزمة المياه في المنطقة العربية والتدابير الواجب أتخذها من أجل مواجهة أزمة المياه في المنطقة وأن نقص المياه يؤثر سلبياً على التنمية المستدامة في المنطقة وأن الاستخدام الأمثل لهذه المياه يساعد على تحسين الإنتاج الزراعي والمحافظة علي المياه وتحقيق الأمن الغذائي العربي .

المبحث الأول

2.1 : الأمن المائي العربي

تمهيد

يعد مفهوم الأمن المائي قديم ولكن تطور مع تطور الأزمان والحضارات ويعد ذات أهمية كبيرة للدول نظراً لأنه يهتم بالجانب الإنساني وتناول هذ المبحث مطلبين المطلب الأول : أهميه الأمن المائي العربي ومفهوم الأمن المائي العربي والمطلب الثاني : مقارنة الموارد المائية في الوطن العربي مع الموارد المائية في العالم .

المطلب الأول

1.2.1 : أهمية الأمن المائي العربي

يعنـي مفهـوم الأمـن المـائي المحافظـة علـى المـوارد المائيـة المتـوفرة فـي الـوطن العربـي واستخدمها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها [1].

والتعاون الإقليمي في استرجاع ما تم الاستيلاء عليه سواء من إسرائيل أو من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي [2] .

1.1.2.1 : مفهوم الأمن المائي العربي

اعتقاد الدول العربية بأن امتلاكها لإمكانات مائية قطرية كافية لتحقيق الأمن المائي مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب خاطئ، بحيث أن الأحداث الآنية أثبتت هشاشة هذه الإمكانيات، إذ تبدد الاعتقاد في إدراك حقيقة دور إسرائيل في المشرق العربي، وحقيقة دور الولايات المتحدة أيضا في سد حاجة تلك الأقطار من الماء باستيراده من تركيا، إذ أن هذا الاستيراد يؤدي إلى مزيد من التبعية بكل أشكالها، وإذا وافقت الدول العربية المعنية على تمويل وتنفيذ ما يسمى مشروع مياه السلام التركي [3] .

يعني الموافقة على تهديد الأمن المائي العربي بمفهومه الجغرافي ويقصد منة تعزيز سيطرة إسرائيل والولايات المتحدة والدول غير العربية المحاذية للوطن العربي على إرادة وحرية الأمة العربية والإبقاء على حالة الاعتماد على معونات الغذاء، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه يجب التدقيق أكثر في محتوى المعونات الأمريكية وآثارها السياسية الاقتصادية والاجتماعية على الوطن العربي، بينما لم يثبت حتي الآن أن الدول العربية التي تتلقى مثل هذه المعونات قد

---

(1) منذر خدام، الامن المائي العربي- الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية- سوريا د.ت، ص 45 أنظر أيضا جدعون فيشليزون، توطئة في اليشع كالى، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلي، ط1،رندة حيدر، مؤسسة دراسات فلسطينية، 1991،ص ص 7-9.

(2) عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 67.

(3) الخريطة رقم 3 لمشروع أنا بيب السلام التركي (مشروع أوزال لتزويد المنطقة العربية بالمياه التركية)رقم ص404

حققت شيئا من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بل بالعكس أدت إلى هدر في زراعة المحاصيل الأساسية القمح، الشعير، الأرز .. الخ، والتوجه لإنتاج محاصيل غير أساسية (1) .

وقد استقر مفهوم الأمن المائي كهدف استراتيجي في قناعات الدول العربية كافة مثله في ذلك مثل الأمن العسكري و الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ... ويرون أن معناه العام تعبير عن حل العجز المائي (2).

فموضوع ترتيب القضايا الأساسية في أقصى درجات الأهمية وفي أولوياتها تحقيق الأمن المائي العربي، لذا يجب أن تنبثق السياسة المائية العربية من قاعدة المعارف المائية الدقيقة حيث إن مفهوم تنمية الموارد المائية كملكية قطرية انتهى، وحل محلة المفهوم القومي لاستغلال وتنمية الموارد المائية، إذ أن الاحتياجات مختلفة مستقبلا .

فالماء حقاً هو المحرك الرئيسي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وهو ضروري لمواكبة عصر التطور والتقدم البشري (3) .

إن استمرار تركيا وإيران وإثيوبيا والسنغال وإسرائيل في سياساتهم المائية المعادية للأمن المائي العربي واستغلال أعالي الأنهار المشتركة مع الوطن العربي بصورة منفردة والتي هي شريان حياة ما بين النهرين وأرض مصر وموريتانيا وسوريا والأردن واستمرار إسرائيل وإصرارها على التدخل في شؤون حوض اليرموك بعد الانتهاء عمليا من الاستحواذ على مياه نهر الأردن شمال بحيرة طبرية مقصود به إثارة المشكلات المائية للوطن العربي، ووضع العراقيل أمام العرب في محاولتهم الوصول لحياة أفضل وإبعادهم عن قضاياهم السياسية الملحة كالوحدة العربية وتحقيق الطموحات القومية (4) .

---

(1) علي المحروسي، المياه العربية – تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوربي– المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000م، ص34.

(2) واثق رسول آغا، ورقة عمل حول استراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي، دمشق، ص13-16 /1989/12، ص43 .

(3) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ط1، مريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م ص56.وأنظر أيضا بيرد فيز ربلا رود، المياه في الشرق الأوسط – مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة عن التعاون الإقليمي ؟، هنا لندن، العدد 533من مارس لعام 1993، ص 10.

(4) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول والثاني، بيروت،1994،ص58

2.1.2.1 : أسس الأمن المائي العربي

يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس منها :

أولا : اعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدمها سيؤدى إلى إلحاق أضرار بالبيئة .

ثانيا : المياه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية إذ إنه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة (1) .

ثالثا : إن التنافس على مصادر المياه بين الدول يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان وقد تتخذها بعض البلدان تبريرا لشن حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافيةٍ من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

وعليه فإن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية، المستدامة، العدالة، والإدارة المستقبلية للموارد المائية، وهذا يشمل العديد من الخيارات (2) .

رابعاً : في منطقة وادي النيل حيث السيطرة والتحكم من قبل دول أعالي النيل على مجرى نهر النيل في التأثير على الدول العربية مصر والسودان وهناك ضغوط من قبل دول أعالي النيل في إعادة الاتفاقيات التي تخص نهر النيل .

ومن هذه الخيارات منها :

1- خيار تنمية المياه السطحية والجوفية من خلال بناء السدود والخزنات التي تعمل على المحافظة على المياه .
2- ومنها خيار تنقية مياه البحر التي تساعد علي سد حاجاتها من المياه برغم من انها مكلفة مادية .
3- ومنها خيار أخذ كتلة ثلجية من القطب الشمالي عن طريق الأساطيل ونقلها الى مناطق العجز المائي .
4- وأيضا استصلاح وتكرير المياه.
5- وترشيد استخدام المياه سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستعمال المنزلي.

---

(1) عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأرضي القاحلة، دمشق 1993،ص 180.

(2) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص147 .

المطلب الثاني

2.2.1 : مقارنة الموارد المائية في الوطن العربي مع الموارد المائية في العالم

1.2.2.1 : الموارد المائية في العالم

تغطي المياه ثلاثة أرباع سطح الأرض وتصل كميتها إلى 1370 مليون متر مكعب وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على حوال 3% من هذه الكمية هي مياه عذبة 97% منها مياه مالحة كما أن 77% من المياه العذبة مختزن في القنوات والأنهار الجليدية و22% منها هي جوفية، وتقع نسبة كبيرة من المياه الجوفية على أعماق تزيد على 80 ألف متر وهي بذلك تفوق قدرة الإنسان الحالية على استغلالها أما الجزء الباقي من المياه العذبة فيوجد في البحيرات والأنهار وأجسام الكائنات الحية والرطوبة الجوية (1).

ولقد ارتفع استهلاك الفرد للمياه في العالم بصورة حادة من 1360 متراً مكعباً عام 1950إلى 4130 مترا مكعبا عام 1990 ووصل الاستهلاك العالمي من المياه العذبة 5190 متراً مكعباً في عام 2000 (2). ووصل أيضاً إلى 7200 متراً مكعباً في عام 2014.

ويقسم استعمال المياه في العالم إلى ثلاث فئات عريضة هي الري ويستهلك 69% من الموارد المائية العذبة، الصناعة وتستهلك 23% منها الاستعمالات المنزلية التي تستهلك 8% منها، وتتباين هذه النسب من دولة إلى أخرى ففي الأقطار الصناعية تستهلك الصناعة 40% من الموارد المائية العذبة بينما تستهلك الزراعة النصيب الأكبر في الدول النامية (3).

وقد أوضحت الدراسات الإحصائية أن سكان العالم ستزداد بمقدار 6.2 مليار نسمة خلال السنوات الثلاثين القادمة، وبالتالي ستزاد الحاجة إلى المياه بشكل كبير مما سيؤدي إلى ازدياد حدة التنافس بين دول العالم المختلفة وقد يتسبب بحدوث اضطرابات وقلاقل سياسية واجتماعية، ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي الحالي للمياه على مستوى العالم 4300 متر مكعب بواقع 750 متراً مكعباً لكل نسمة، وهذا يعني أن الاستهلاك في حدود 10% من المياه المتجددة سنويا على هذا

---

(1) United Nations Environmental Program (UNEP).The State Of the environment (Nairobi) (UNEP,1991)Op.citp.43

(2) مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات ... والآمال، حالة البيئة في العالم 1972-1992، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 68.

(3) United Nations Environmental Program (UNEP) .The state of The environment (Nairobi)(UNEP,1991).Op.city p. 43

العالم، وقد حذر البنك الدولي من حدوث أزمة مياه عذبة في العالم لم يسبق لها مثيل، ففي تقرير له صدر عام 1995 أكد أن الأزمة القادمة ليست عارضة ولا تحكمها ظروف طبيعية طارئة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بسلوك البشر عموما في المجتمع المعاصر[1].

ففي المدن العملاقة حيث الاستخدام الكثيف لطرق الزراعة القائمة على الري التكنولوجي المتاح حتى الآن أحدث خللا في كمية المياه المتوافرة لتلبية احتياجات الاستهلاك وكان ذلك من هموم مؤتمر السكان الذي انعقد في القاهرة عام 1994م[2].

فموضوع الحد الأقصى للنمو السكاني إنما تحكمه ضرورات من هذا النوع منها شح المياه في الأنهار، كذلك تضمن تقرير البنك الدولي أموراً أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه سالفا من بينها ازدياد المسافة بين المدن الكبرى وبين مواقع تواجد المياه العذبة التي نحتاجها وهذا بحد ذاته يمثل وجود صعوبات يقتضي تخطيها ببذل جهود أخرى وهذا التخطي يحتاج إلي تكلفة جديدة .

خلاصة ذلك أصبح هناك صعوبة في الحصول على المياه كما كان في السابق نظرا لضعف إمكانيات الأنسان .

وكما أشرنا إلى أن كمية المياه العذبة التي يستهلكها العالم حالياً تعادل 10% من الموارد الطبيعية المتجددة سنويا بينما يفقد حوالي 65% من المياه في البحار ويضيع 12% في مناطق غير مأهولة وغير مستغلة ويتسرب جزء في التربة ويُفقد الجزء الآخر في بالتبخر وهذا يعني أن المشكلة الحقيقة في ندرة المياه يعود بالدرجة الأولى لا لعدم توافرها على الأرض، أنما في عجز الإنسان عن الاستغلال الأمثل لها بسبب عوامل عديدة من بينها التفاوت المكاني "والجغرافي" والزماني في توزيعها [3].

لذلك فإن المياه العذبة موزعة على الأرض توزيعاً غير متوازن ويتمثل التوزيع غير المتوازن جغرافياً في وجود الجانب الأكبر في رصيد الأرض من المياه العذبة من ناحية كميتها من منطقة إلى أخرى ، إذ تصل إلى أقصى وفرة لها في المناطق المدارية الرطبة مثل البرازيل وتليها المناطق المعتدلة والباردة مثل روسيا وكندا والصين

---

(1) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي– الأوربي، باريس، 1996، ص 17.

(2) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ديسمبر 1991م، ص87.

(3) فتحي علي حسين، المياه و أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 138 أكتوبر1997،ص45.

كما أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع التوزيع السكاني على الأرض فتتفاوت الحصة السنوية للفرد من المياه التي تجدد تفاوتاً كبيراً من منطقة لأخرى فعلى المستوى العالمي يحصل الفرد في أيسلندا علي أ كبر حصة في العالم 654000 متر مكعبا في السنة في حين يحصل الفرد في مصر على أقل حصة في العالم 44 متر مكعبا في السنة مع الملاحظة أن مياه النيل لا تدخل في الحسابات نظراً لأنها لا تنبع من مصر، وتأتي إليها عبر البلاد الأخرى وعلى مستوي المنطقة العربية يحصل الفرد في العراق على أعلى حصة سنوية 1760متراً مكعباً ويليه لبنان 1690متراً مكعباً ثم سلطنة عمان 1220متراً مكعباً بينما يبلغ نصيب الفرد في بقية دول الخليج حوالي 150متر مكعب في العام، وإذا أضفنا إلي موارد المياه المتجددة داخل بعض البلاد العربية ما تحمله الأنهار من مياه فإن النصيب السنوي للفرد يزداد فيصبح 5175 متراً مكعباً في العراق قبل تنفيذ أي مشروعات على نهري دجلة والفرات من دولة المنبع ،3500 متر مكعب في موريتانيا، 3940 متراً مكعباً في السودان، 980 متراً مكعباً في مصر (1). وبجانب التوزيع الجغرافي غير المتوازن للمياه العذبة أيضاً توزيع زمني غير متعادل أو متغير الإمدادات المياه العذبة بسبب التغير الكبير في فصول السنة، فتتوافر الأمطار في شهورٍ بذاتها وتقل أو تمتنع تماماً في شهور أخرى وهذا ينطبق أيضا على موسم الفيضان في الأنهر وذوبان الجليد بسبب الاختلاف في درجات الحرارة من منطقة لأخرى في الوقت الواحد.

ولكي يتمكن الإنسان من الاستفادة القصوى من المياه العذبة التي تتوفر له، فقد عمل على إعادة توزيعها توزيعاً جغرافياً بشق القنوات ومد الأنابيب لنقلها من حيث تتوافر إلى حيث تستغل وتوجد في دول العالم شبكة عملاقة من الترع والقنوات والأنابيب التي تنقل المياه العذبة وتعيد توزيعها عبر مساحات ضخمة توزيعاً زمنياً عن طريق بناء السدود والقناطر لتخزين المياه التي تكثر وتزيد على الحاجة في موسم الفيضان وهطول الأمطار حتى يمكن استغلالها على مدار السنة .

---

(1) أحمد القرعى، الأمن المائي .. مصريا وعربيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، بيروت. أبريل/ 2000 ص 65.

ويوجد حاليا في العالم أكثر من 36 ألف سد بارتفاع يزيد علي 15 متراً يمكنها تخزين ما يزيد على 5000مليون متر مكعب من المياه، وهناك خطط عالمية لزيادة عدد السدود وطاقاتها التخزينية حيث بلغت حوالي 7500 مليون متر مكعب في عام 2000 (1) .

2.2.2.1 : الموارد المائية التقليدية

1.2.2.2.1 : أولا : مياه الأمطار

يُقدر متوسط هطول الأمطار السنوي على الوطن العربي بنحو 2650 مليار متر مكعب بمتوسط هطول سنوي يصل الي 189 مليمتر من المعروف أن كل مليمتر من الأمطار فوق أرض مساحتها مترا مربعا تعادل كمية من المياه مقدارها لترا واحدا، وأن مليمترا واحدا من الأمطار فوق أرض مساحتها كيلو مترا مربعا تعني كمية من المياه مقدراها مليون لتر.

2.2.2.2.1 ثانيا : المياه السطحية

نظرا إلى سيادة المناخ الجاف على أغلب أنحاء الوطن العربي فهو يفتقر إلى شبكات هيدروغرافية دائمة الجريان، عدا الأنهار الرئيسية التي تنبع من خارج أراضيه كالنيل ودجلة والفرات(2).

ويبلغ التصريف السنوي لنهر النيل84 مليار متر مكعب وتشكل هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة الخزان الطبيعي له، بينما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول ويقدر تصريفه السنوي عند دخوله الأراضي السورية ب 26 مليار متر مكعب، أما نهر دجلة فينبع من مرتفعات جنوبي شرق تركيا ويقدر تصريفه عند دخوله الأرضي العراقية ب48 مليار مترٍ مكعبٍ(3).

ويبلغ عدد الأنهار الصغيرة الدائمة الجريان في الوطن العربي نحو 40 نهراً فضلا عن مئات الآلاف من الأودية الموسمية التي تجري فيها المياه لفترات محدودة من السنة(4).

(1) رياض الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي، مجلد 43،ج2، بغداد، 1996م، ص34.
(2) د. محمود أبو زيد، حوار أجرته معه د. سلوى أبو سعدة، مجلة المصور، القاهرة، في يناير لعام 1992، ص25.
(3) مصطفى القاضي، تاريخ الري في مصر والوطن العربي، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية،القاهرة، فبراير1992، ص 1-2.
(4) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994،ص113.

وتتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات كبيرة منها خصوصا في منطقة الأهوار في جنوب العراق ومنطقة المستنقعات في جنوب السودان فضلاً عن التبخر من الخزانات ومجاري الأنهار، وتبلغ كمية المياه التي تفقد في عملية التبخر بين 70و100 مليار متر مكعب سنوياً (1).

3.2.2.2.1 ثالثا : الموارد المائية الجوفية

تقسم المياه الجوفية من حيث استجابتها للاستغلال إلى :

- الموارد المائية الجوفية غير المتجددة التي يتم تغذيتها وتجددها علي مقياس زمن جيولوجي وهي واسعة الانتشار في الوطن العربي كالصحراء الكبرى والنوبة ومعظم أحواض الجزيرة العربية والمشرق العربي وحوض النيل والمغرب العربي، إذ تنتشر في 90% من مساحة الوطن العربي، وقد تمت تغذيتها في الفترات المطيرة لعصر البلوستين قبل4000–5000 سنة ، والتقديرات الدولية تدل على توافر مخزون ضخم يقارب$5.1x\ 10^{12}$متر مكعب.
- الموارد المائية الجوفية المتجددة ويتم تغذيتها خلال فترة وجيزة تتراوح بين سنوات عدة وجزء من السنة وتنتشر في مناطق محدودة المساحة لا تتجاوز 10% من مساحة الوطن العربي كالمرتفعات الجبلية والسهول التي تمتد عند أسفل الجبال (2).

4.2.2.2.1 : الموارد المائية غير التقليدية

لقد انعكست زيادة الوعي بمشكلة المياه في الوطن العربي على تطوير الموارد المائية غير التقليدية بزيادة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها من جديد وأصبحت هذه المياه المعالجة مصدراً من مصادر المياه التي يعتمد عليها في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي، ففي البحرين يوجد 12 محطة معالجة لمياه المجاري (3) ، وهي تعالج 31 مليون مترٍ مكعبٍ سنوياً، وتبلغ كمية المياه المعالجة في مصر 7500 مليون مترٍ مكعبٍ سنوياً، أما في المملكة العربية السعودية فقد بلغت كمية المياه المعالجة 368 مليون متر مكعب عام 1990 وقد بلغت 350 مليون مترٍ مكعبٍ

---

(1) شوقي أسعد ونبيل روفائيل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي الكويت، السابع عشر والعشرون من فبراير لعام 1986، ص 739-740.

(2) رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، ط1، مركز الإعلام لجامعة العربية، لندن، ترجمة، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، بدون تاريخ، ص118.

(3) أحمد علي الشريان، إسماعيل محمد المدني وهمام عبد الله آل خليفة، الاتجاهات الاجتماعية نحو إعادة استخدام مياه المجاري المعالجة في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة18، العدد71 1994،ص53.

في المغرب و 80 مليون مترٍ مكعبٍ في الكويت و70 مليون مترٍ مكعبٍ في الإمارات العربية المتحدة و20 مليون متر مكعب سنوياً في قطر[1].

(1) الجيلاني عبد الجواد، مداورة المياه العامة لأغراض الزراعة بين الحقيقة ... والخيال، العمران العربي العدد 14،1995، ص 43-44.

المبحث الثاني

3.1 : مظاهر عجز الأمن المائي العربي

1.3.1 : تمهيد

وقد جاء هذا المبحث بعنوان مظاهر عجز الأمن المائي العربي ويتكون من مطلبين، المطلب الأول: مظاهر أزمة المياه في الوطن العربي، والمطلب الثاني : المخاطر على الموارد المائية في الوطن العربي.

المطلب الأول

2.3.1 : مظاهر أزمة المياه في الوطن العرب

1.2.3.1 : انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام2000 نحو291 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى 7.2% للفترة 1997-2000، ووصل في عام 2014 إلى 360 مليون نسمة ويعد هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ 6.1% للفترة نفسها وبمعدل النمو السكاني للبلدان النامية والبلدان الصناعية اللذين يقدران بنحو 9.1% و 6.0% على التوالي وبهذا فإن سكان الوطن العربي في ضوء معدل النمو السكاني الحالي يتضاعف عددهم كل 25 سنة [(1)]، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى 492 مليون نسمة عام 2025.

يري الباحث تباين معدلات النمو السكاني بين الأقطار العربية فهي تزيد عن 4% في كل من قطر وجيبوتي وموريتانيا وتتراوح بين 3-4% في المملكة العربية السعودية والعراق وعمان وليبيا والأردن وسوريا والصومال، كما أنها تتراوح بين 2-3% في الإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت وتونس والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن، وتسجل البحرين أقل معدل للنمو السكاني في الوطن العربي إذ يصل فيها معدل النمو إلى 1.9% [(2)].

(1) أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 1996م، ص116. ولمزيد من المعلومات أنظر : عادل درويش، حروب المياه ... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة،1995،ص 102.

(2) ساطع زغلول، إشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص12.

ومع هذه الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء الأقطار العربية في المستقبل وخصوصاً في ميدان الأمن المائي إذا لم يتدارك الأمر من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة في إدارة الموارد المائية وحسن استغلالها .

لقد بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على الصعيد القومي عام 1993 نحو 1156 متراً مكعباً في السنة وهو أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي والذي يصل إلى 12900 مترٍ مكعبٍ في السنة، وبهذا فإن نصيب الفرد على الصعيد القومي هو أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1350 متراً مكعباً في السنة كما أن متوسط نصيب الفرد علي الصعيد القومي يظهر التفاوت الكبير بين الموارد المائية المتاحة لمختلف الأقطار العربية، إذ يعيش 9.44% من جملة سكان الوطن العربي في بلاد لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الموارد المائية السنوية المتجددة 1000 مترٍ مكعبٍ، بينما يعيش 6.44% منهم في مناطق يتراوح فيها هذا المتوسط بين 1000 و2000 مترٍ مكعبٍ في السنة، ويعيش 5.10% منهم في أقطار يزيد فيها هذا المتوسط على 3000 متر مكعب في السنة، والأقطار التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في عام 1993 فوق خط الفقر المائي هي العراق وموريتانيا ولبنان وسوريا وعمان، أي أن 84% من سكان الوطن العربي يعيشون دون خط الفقر المائي، وانخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام 2000 إلى 960 متراً مكعباً، وايضاً انخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في عام 2014 إلى 850 متراً مكعباً والدول التي ستبقي فوق خط الفقر المائي هي العراق وموريتانيا ولبنان، وسترتفع نسبة سكان الوطن العربي الذي هم دون خط الفقر المائي إلى 1.89%، أما في عام 2025، فإن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة على الصعيد القومي سينخفض إلى 566 متراً مكعباً والدول التي ستبقي فوق خط الفقر المائي هي العراق ولبنان وموريتانيا، ويوضح هذا مدى الانكشاف الكامن لندرة المياه في الوطن العربي[1].

(1) حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص87.

2.2.3.1: استنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها

لقد تعرضت أحواض المياه الجوفية في أغلب أرجاء الوطن العربي لعمليات استنزاف كبيرة بسبب معدلات الضخ العالية والسحب غير الآمن الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه.

ففـي سـوريا تـم اسـتنزاف مخـزون أحـواض السـلمية والمسـلمية والقلمـون، وجفـت الآبـار والأفلاج فيها، كما تم استنزاف جزء مهم من مخزون الطبقات المائية في أحواض العين، وسـهل الحصى في دولة الإمارات العربية المتحدة وحوض سهل باطنة في عُمان وأحواض تهامة في اليمن وحوض الجفارة في ليبيا وأحواض المناطق الوسطى في تونس [1] ، وفي البحرين تتعرض طبقات مياه الدمام الجوفية في شرق البحرين لغزو مياه البحر خصوصا في المنطقة المحيطة بجزيرة سترة وإن الاستخدام المتزايد للمياه الجوفية في منطقة الإسكندرية والدلتا أدى إلى زحف خط تماس المياه المالحة والمياه العذبة إلى الأمام [2] ، وفي الأردن تفوق الكمية المستعملة من المياه الجوفية الحد الآمـن للأحـواض بنحـو 237 مليـون متـر مكعـب سـنوياً وهـذا يعنـى أن هنـاك اسـتنزافاً لمعظـم الأحواض المائية الجوفية [3] .

أما في جيبوتي فقد أصابت الملوحة العالية الآبار المحفورة نتيجة السحب الزائد واستنزاف إمكانيـات الطبقـة التـي تحمـل الميـاه حتـى وصـلت الموصـولية الكهربائيـة إلـى 3500 ميكرومـول سنتميتر[4]، بينما كانت ملوحة هذه الآبار في بداية حفرها تقدر بنحو 1500 ميكرومول سنتمتر وما تحوية من بقايا أسمدة ومبيدات حشرية أو من الصرف الصحي [5].

---

(1) جان خوري، التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية، ورقة عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية والوطن العربي، القاهرة، 1992، ص75.
(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1973، ص157.
(3) حازم كمال الناصر، إدارة وتنمية مياه الآبار الجوفية في الأردن، ورقة عمل المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية في الوطن العربي، القاهرة ديسمبر 1993، ص 196.
(4) الميكرو مول وحدة قياس نسبة المواد الذائبة في المياه، تمثل جزءا من مليون من الوزن الغرامي في السنتيمتر المكعب.
(5) عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 76، 1994، ص221.

3.2.3.1 : التلوث البيئي للمياه

4.3.2.3.1 : تلوث المياه الناجم عن الأنشطة الصناعية

تلقي بعض الأقطار العربية مخلفاتها الصناعية السائلة في الأنهار كما هو الحال في مصر والعراق والمغرب وسوريا والأردن، ففي مصر مثلاً يلقى 50% من المخلفات السائلة الناتجة من الصرف الصناعي في نهر النيل وترعه ويلقى 19% من هذه المخلفات في الآبار الجوفية [1] ، وقد تحتوي النفايات الصناعية على معادن ثقيلة أو مواد سامة في الأوضاع الطبيعية أو في مرافق معالجة مياه المجاري، وما لم تعالج مثل هذه النفايات عند مصادرها، أو يتم العمل دون وصولها إلى مجاري المياه فتظل نوعية المياه تحذر من مخاطر جسيمة .

5.3.2.3.1: التلوث المرتبط بالأنشطة الزراعية

إن الاستخدام غير الرشيد للأسمدة ومبيدات الآفات أدى إلى الكثير من المخاطر الصحية والبيئية المترتبة عن هذا الاستخدام، ولقد ارتفع استهلاك الوطن العربي من الأسمدة الكيماوية في السنوات الأخيرة بشكل كبير ومن المعروف أن الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية تساهم في ضياع المياه السطحية ذلك أن المحاصيل لا تستفيد إلا بنسبة 50% منها وتأخذ النسبة الباقية طريقيها إلى مياه الصرف والأنهار [2].

أما المبيدات الحشرية، فإن استهلاك الوطن العربي منها يقدر بمائة ألف طن سنوياً، ولا تمثل كميتها التي تقع على الآفات المستهدفة سوى 1.0% من الكميات التي تستخدم ويلوث الباقي سطح الأرض ومنها الموارد المائية [3] .

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1993، ص 158.
(2) منذر خدام، الأمن المائي العربي– الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 25.
(3) UNEP United Nations Environmental Program (UNEP) The State Of The Environment (Nairobi) ENEP,1986.p. p ،91-92

6.3.2.3.1 : الآثار السلبية لمشاريع الري

إن كفاءة الري في الوطن العربي منخفضة بنسبة تتراوح بين 40 و 60% إذ يقدر احتياج الهكتار الواحد على الصعيد العالمي ووفقاً لطرق الري التقليدية إلى نحو 7500 متر مكعب من الماء بينما نجد أن هذا الرقم يرتفع في الوطن العربي ليصل إلى 12000 متر مكعب * للهكتار الواحد (1) ، وقد تصل كمية التسرب والفاقد الذي يحصل لمياه الري أثناء نقلها من مصدرها إلى مكان استغلالها إلى نحو 45% من كمية المياه المنقولة خصوصاً عندما يتم نقلها عبر قنوات ترابية مكشوفة (2).

وقد تؤدي مشاريع الري التي يُساء إدارتها إلى ظهور الكثير من المشاكل البيئية ويعتبر مرض الشستوسومية (3)من أبرز الأمراض الموثقة بين جميع الأمراض التي تصاحب الري.

ففي مصر ازدادت نسبة انتشاره من 6% قبل إنشاء سد أسوان الأول عام 1906إلى 30% بعد ثلاث سنوات من إكمال المشروع، وفي السودان كانت منطقة الجزيرة خالية منه إلا أن نسبة انتشاره وصلت إلى ما بين 30 و60% بعد خمس عشرة سنة من إنجاز مشروع الجزيرة (4).

كما لاتعد طريقة تخزين المياه بواسطة السدود الطريقة المثلى دائماً في المناطق الجافة نظراً لضياع المياه عند التخزين بهذه الطريقة بسبب ارتفاع معدلات التبخر فبحيرة ناصر مثلاً تفقد ما مقداره 12% من مجموع التصريف السنوي لنهر النيل وهي تشكل 15% من مجموع موارد المياه المتجددة في مصر(5)، كما تتسرب كميات كبيرة من الخزانات قبل التمكن من وضعها قيد الاستعمال .

---

(1) رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة علي موازين المياه العذبة والمالحة، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع مجلس البحث العلمي العراقي في بغداد ديسمبر 1982، ص26.

(2) تيسير الدباغ وعبد الكريم صادق، توجه نحو الحد من هدر المياه في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، فبراير 1986، وثائق الندوة، ص660.

(3) الشستوسومية : هي مرض يصب الأنسان من جراء نوع من الديدان التي تنمو في المياه الملوثة، وتسبب التهابات في المثانة .

(4) UNEP) The State Of The Environment(Nairobi)ENEP,1987,p. 146

(5) سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي من أجل تنمية تعتمد علي الذات، نيقوسيا ، دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة، 1986،ص139-141.

*الهكتار بالفرنسية (Hectare) :هو وحدة مساحة تساوي 10,000 متر مربع و100 آر تتكون الكلمة من شقين hectوتعني 100 وآر وهي وحدة أخرى لقياس المساحات تساوي 100 م^2 لهذا يرمز للهكتار في الغالب في الكتابات الرياضية الطويلة ب haاختصارا.

المطلب الثاني

2.3.1 :المخاطر على الموارد المائية في الوطن العربي

يشكل الأمن المائي العربي قضية اقتصادية تتطلب تبني وتنفيذ سياسة تحمي وتصون الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب والتعدي، وبهذا الشأن يجابه الثروة المائية خطران يهددان مستقبلها وهما :[1]

1.2.3.1 : السياسات المائية القطرية غير الملائمة

يتمثل الخطر الداخلي في السياسات المائية العربية القطرية الخاصة باستغلال المياه من

حيث : – طرق إدارة الموارد المائية

– كيفية استغلالها والحفاظ عليها من التبذير

حيث يتم استغلال هذه الثروة الحيوية بطرق تقليدية، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي أو المنزلي فضلاً عن بدائية طرق التخزين المائي، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الحاجة إلى المياه مع تزايد حاجات الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة تزايد النشاط الاجتماعي وتزايد عدد السكان وندرة المياه في مناطق الزراعة [2].

إلا أن التدهور الحاصل في الاحتياطي المائي العربي خصوصاً منه المياه الجوفية، يرجع إلى طبيعة السياسة المتبعة في الأقطار العربية للسيطرة على الموارد المائية واستعمالاتها المختلفة. وهي سياسة تكشف عن غياب العقلانية في التخطيط المائي والخطط المستقبلية في الاستهلاك، فهذه السياسة تهدد مستقبل الأمن المائي العربي.

لذا فإن رفع درجة الأداء في إدارة الثروة المائية هو الحل الأمثل لوقف الخطر الداخلي للأمن المائي العربي [3].

---

(1) حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، الوحدة، عدد76، الرباط،1991،ص 25-35.

(2) اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر الفني الدوري السادس، ندوة تطوير الانتاجية في القطاع الزراعي أهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي24-27 سبتمبر،1984.

(3) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرضي للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد8، أغسطس 1990، ص109.

هذه الصورة لإدارة الموارد المائية في الوطن العربي يقترن بها وقوع الجزء الأعظم من أراضيه في المنطقة الجافة وشبه الجافة، مما ينجم عنه ندرة في موارده المائية، وفي ظل هذه الظروف يعتمد جزء هام من الغذاء في الوطن العربي على نحو 80% من المساحات الزراعية على الأمطار[1].

ولابد من الإشارة بهذا الصدد إلى ظاهرة الجفاف وارتباطها بالتصحر، فهو يساعد علي اتساع مساحة التصحر مثلما يعمل على قلة هطول الأمطار وبالتالي ندرة المياه وتناقص الإنتاج ونزوح متواصل من الريف إلى المدن[2].

والجفاف ظاهرة طبيعية تشهدها مساحات واسعة من الوطن العربي منذ القدم، وقد عمل انتشار الصحراء على قلة الرقعة الزراعية، أما المستغل فعلاً بالزراعة فتبلغ نحو 530 مليون دونم، أي بنسبة 8.3 من المساحة الإجمالية ونحو 3.40%من الرقعة الصالحة للزراعة [3]

مما يشير إلى ضرورة تعاون الدول العربية لتحسين صورة الأمن الغذائي العربي عما هو عليه حالياً في ظل قلة هطول الأمطار، إذا يتراوح معدلها بين صفر – 450 ملم وأن67% من مساحة الوطن العربي تتلقى نحو 100 ملم فقط، وأن 15% منها يقع ضمن خطي مطر سنوي 100–300 ملم ، و 18% فقط تتلقى أكثر من 300 ملم[4].

2.2.3.1 : تهديد الأمن الغذائي العربي

ليس الهدف من التعرض للأمن الغذائي العربي الدخول في تفاصيل مشكلة الغذاء في الوطن العربي، بل تقديم بعض الأرقام المعبرة التي توضح الواقع الغذائي الحالي والمستقبلي وعلاقته بالسياسات المائية القطرية غير الملائمة .

فنسبة النمو السكاني في الوطن العربي هي نحو 1.3% [5]، ففي عام 1950 كان عدد سكان الوطن العربي نحو 76.6 مليون نسمة وقد ارتفع هذا العدد إلى نحو 147 مليون نسمة عام 1975 وإلى 164.3 مليون نسمة وعام 1979 إلى 205 ملايين نسمة عام 1985 و

(1) حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي،1985،ص 56.

*التصحر : هو قابلية الصحراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها . فهو بحق تغيير نظام البيئة . انظر : محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1985، ص11.

(2) حسن عبد القادر صالح، التصحر في الوطن العربي ومكافحته، شؤون عربية، عدد 61، مارس 1990، ص 54.

(3) حسن عبد القادر صالح، التصحر في الوطن العربي ومكافحته، شؤون عربية، عدد 61، مارس 1990، ص 54.

(4) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، مصدر سابق، ص 59.

(5) محمد أزهر السماك، الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبلها، تنمية الرافدين، سلسلة دراسات، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، 1984، ص59.

225 مليون نسمة عام 1990 إلى 267 مليون نسمة عام 2000 [1] ، إلى 360 مليون نسمة عام 2014 .

هذا النمو في عدد السكان للوطن العربي رافقه ارتفاع في الدخل الفردي نتج عنه زيادة في الطلب المحلي على الأغذية، بحيث قدرت هذه الزيادة السنوية في الاستهلاك بنحو 5%، إلا أن زيادة عدد السكان وازدياد الطلب المحلي على الأغذية الاستهلاك لم تقابلها زيادة مناسبة في معدل الإنتاج، مما أوقع الأقطار العربية في عجز غذائي.

فمعدل زيادة الإنتاج هو نحو 2% مقابل 1.3% في زيادة عدد السكان و 5% في معدل الاستهلاك، مما يعني أن الوطن العربي مستورد لنحو 50% من حاجاته الغذائية، أما القمح فيقدر استيراده بنحو 55% من مجموع استهلاكه في عام 2000 (2.29) مليون طن وهي كمية تمثل ما يعادل 40% من حجم التجارة الدولية للقمح في الوقت الذي قدر فيه مجموع الانفاق على استيراد الغذاء عام 2000 بنحو 200 مليار دولا [2] وفي عام 2014 وصل الاستيراد الغذاء بنحو 400– 500 مليار دولار.

وبذلك تضرر الأمن المائي العربي بالجفاف كما تأثر أيضاً بظاهرة زحف الرمال أو ما يسمي بالتصحر الذي يكاد يغزو الوطن العربي ككل ويهدد الأمن المائي، مضافا إليه ما يعتري مياه أحواض الأنهار الدولية من تلوث البيئة خاصة ما يتعرض له حوض الرافدين وحوض الأردن وحوض نهر النيل، مما يدعو إلى نهج سياسات مائية عربية قطرية وقومية تكاملية في مجال المياه [3].

هذا ويعاني الأمن المائي العربي في الوقت الراهن من عدة تهديدات دولية لها علاقة باستراتيجية إسرائيل في التوسع في الأرض العربية والاستيلاء على المزيد من المياه العربية [4].

---

(1) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثلث الخطر)، المستقبل، العدد 545 ،1987، ص42.
(2) نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك (مثلث الخطر)، نفس المصدر، ص 43.
(3) حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص 115.
(4) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص، 57.

3.2.3.1 : تهديدات دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي

فموضوع تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوضي الرافدين والنيل، أو سيطرتها على مصادر المياه التي نعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا وإيران، أو أطماعها في المياه العربية مثل إسرائيل(1)، تمثل تهديدا دائما على الموارد المائية في الوطن العربي .

فإقدام تركيا على حبس جزء كبير من مياه نهر الفرات لمدة شهر من 13 كانون الثاني 1990إلى 12 شباط 1990 بهدف التخزين وما تلاه من وقوف إيران وتركيا بقوة مع أمريكا في الاعتداء على العراق في 17 يناير 1991 إلى الحرب الأخيرة على العراق واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام بعض المسؤولين الإسرائيليين بالتصريح عن وجود مشاريع لنقل النفط العراقي بالإضافة إلى نقل المياه من العراق عن طريق أنابيب سوف تمر عن طريق الأردن للحد من مشكلة المياه في إسرائيل (2).

كل هذه التطورات التي أثرت بطريقة سلبية على الأمن المائي العربي من خلال سياسيات دول الجوار الإقليمي في بناء السدود والتحكم في مصادر الأنهار التي تصب في الدول العربية سواء نهر النيل أو نهر دجلة والفرات ولكن هناك سؤال مهم وهو، ما هو مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الإقليمي في ضوء هذه التطورات .

(1) مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19، القاهرة، 1990، ص 90.

(2) جريدة الرأي الأردنية ،العدد، 3541، 2002. ص 8.

المبحث الثالث

3.3.1 : علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي

1.3.3.1 : تمهيد

الأمن : هو نقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخطر .

وعرف العلامة " ابن خلدون" الأمن بأنه الأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك لا بد من مضاعفة الحذر، والقوة، والاقتدار، والدفاع، والحماية [(1)].

ويرى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بأنه يشمل التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل مظاهر الأمن في العصر الحاضر بما فيها :

- أمن الطاقة، القوى البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، باعتبارها مكونات مختلفة للأمن ترتبط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل[(2)].

واستناداً إلى ما تقدم يتضح أن الأمن المائي لابد أن يعني حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية، والقدرة علي تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور .[(3)]

فازدياد أعداد المدن والمجتمعات التي تتحول إلى هذا الحل فهي إشارة إلى ندرة المياه ووجود أزمة أكثر من الدلالة على توفير مصدر مائي مريح، ويحصل ما يقرب من60% من إنتاج المياه من التحلية في العالم خاصة في دول الخليج العربي الفقيرة في مواردها المائية والغنية بالنفط.

وتمثل المملكة العربية السعودية وحدها 24% من مجمل إنتاج مياه التحلية في العالم بسبب وجود محطات تحلية متفرقة على طول سواحلها ومن ثم يتم توزيع مياه الشرب على المدن والقرى عبر خطوط أنابيب مياه بطول ثلاثة آلاف كيلو متراً، أما باقي إنتاج محطات المياه فتوزع

---

(1) صباح محمد ووليد أبو سليم، الأمن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 66.

(2) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، شئون عربية عدد 73، القاهرة، 1993، ص 132.

(3) مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، القاهرة، 1992م، ص 144.

على دول الجزر مثل تلك الواقعة في البحر الكاريبي وغيرها من البلاد الجافة مثل أستراليا وإسبانيا.(1)

إن حماية المياه العربية وتوفير الأمن المائي العربي يحتاجان إلى استراتيجية عربية موحدة توفر تدابير لمعالجة الخرق المائي حيث يصل العجز داخلياً كما أوضحنا إلى 100 مليار متر مكعب من المياه، ولقد وصل في عام 2000 إلى 127 مليار متر ومكعب، ووصل أيضاً في عام 2014 إلى 150 مليار متر مكعب ومن المتوقع أن يصل في عام 2035 إلى 176 مليار متر مكعب، وهذا يتطلب موقفاً عربياً اقتصادياً وتمويلياً وهندسياً موحداً في مواجهة من يريد تهديد مياهه، ويجب تأمين المصداقية لهذه الاستراتيجية ولابد من الاستعانة بالقانون الدولي وتحصين الذات على المستوى العربي .(2)

لهذه الغاية يفترض من الدول العربية وخاصة دول حوض الدراسة بلورة استراتيجية أو سياسات مائية قومية وقطرية على مستوى ما يوجهها من تحديات وبيان حقيقة الأوضاع المائية العربية والأخطار التي تهددها والأبعاد التنموية والسياسة والاستراتيجية التي تنطوي عليها في وقت تحتدم فيه المنافسة في الصراع على الموارد المائية العربية، وبذلك يحتل الماء موقعه الحيوي والحساس في قلب سياسات الدول وخططها لإدارة استغلال مواردها.(3)

وقد جاء هذا المبحث بعنوان علاقة الأمن المائي العربي بالأمن القومي العربي ويتكون من مطلبين، المطلب الأول : المياه وطبيعية التحديات، و المطلب الثاني : استراتيجية لمواجهة تحديات أزمة المياه .

---

(1) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 156.
(2) أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، مرجع سابق، ص 176.
(3) مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية . ط 1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1994 ص 58.

المطلب الأول

2.3.3.1 : المياه وطبيعة التحديات

ينتاب العالم العربي وخاصة منطقة وادي النيل شعور عميق بالتخوف من المستقبل وهو يرى التجمعات الإقليمية والتكتلات الدولية تبرز وتتبلور للتغلب على الصعوبات ومحاولة تخطيها بكل الوسائل المتاحة، وذلك من أجل البقاء في هذا القرن بشروط أفضل ومواصفات أنجح تتيح لهذه التجمعات أو الدول المنطوية تحت لوائها احتلال مكانة مناسبة لها تجعلها قادرة على مواكبة هذا العصر بكل ما سوف يحمله من متغيرات وتحديات .

ولعل ما يزيد مشاعر التخوف ويضاعفها بروز مشاكل عديدة لم يحسب لها حساب من قبل نتيجة تصورات خاطئة وتحليلات غير دقيقة أو قصور في التفكير، إلا أنه بدأ في الآونة الأخيرة ظهور أبعادها التي اتضحت في السنوات الماضية، ومن بين أهم تلك المشاكل أزمة المياه في الوطن العربي وفقدان الأمن المائي في منطقة وادي النيل بسبب الندرة و أطماع الآخرين فيها، هذا من جانب واعتمادها كورقة ضغط علي الدول العربية أو على بعضها يلوح بها متى ما أريد أو عندما تستدعي الظروف ذلك من جانب آخر .[1]

وعليه فقد جاء في التقرير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكية في فصل النزاعات على الثروة المائية تأكيداً علي ذلك حيث أورد التقرير في تحليله لطبيعة الموارد المائية ومشاكلها في العالم العربي وخاصة منطقة وادى النيل من خلال رصده وتعقيبه على رفض دول أعالي النيل للاتفاقيات القديمة التي تنظم نهر النيل .

وعليه فإن النزاعات حول حقوق استخدام مياه الأنهار مرشحة لأن تصبح أكثر حدة مما هو متوفر لها من حصص قليلة من المياه خاصة وأن الدول التي تنبع منها المياه تسعي حالياً لتحقيق أقصى استخدام للمياه لتوليد الطاقة والتنمية الزراعية والصناعية .

من ناحية أخرى فإن الطبقات الصخرية الحالية في المنطقة وخاصة في شبه الجزيرة العربية، تنضب الآن بسرعة مما يثير المصادمات على مثل هذه المصادر النادرة خاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة ومراكز الصيد الساحلية، مما سيتفاقم بصورة أكبر على المدى البعيد بسبب النمو

(1) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، مرجع سابق، 76.

السكاني السريع في المنطقة، علاوة على ذلك فعندما ننظر إلى الشرق الأوسط خاصة أجزاءه المجاورة للخليج يتضح أنه قد اتسم بنزاعات متشابكة حول الحدود البرية والبحرية يصل إلى نتيجة مفادها بأن مكامن عدم الاستقرار وحتى الحرب حول أصول هذه النزاعات واضحة جداً .[1]

وقد أشار البروفيسور ميكائل كلار – مدير معهد نزع السلاح في استوكهولم إلى هذه الناحية في قوله :

"لقد تضاعفت الصراعات المحلية والداخلية والإقليمية بشكل لا نظير له بعد نهاية الحرب الباردة عام 1990، بحيث سوف تتحول في الغالب إلى مواجهات أو حرب من أجل المياه ومنابعها، وهي صراعات متوقع نشوبها في الشرق الأوسط خاصة " [2].

وتأسيساً على ذلك ومن خلال ما أفضت إليه محادثات مؤتمر مدريد1991 من مداخلات وطروحات وكذلك ما جاء في اتفاقيات لأوسلو1991 ووادي عربة 1994، والاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي والتنسيق الإسرائيلي الإثيوبي، حيث أولت وعالجت تلك الاتفاقيات واللقاءات مشكلة المياه كنقطة أساسية وساخنة، تباينت حولها الآراء والمواقف واتضحت معها النوايا مما يؤذن اعتبار الحقبة القادمة حقبة صراع على المياه لا محالة، وذلك في ظل استمرار النقص في كمية ونوعية المياه اللازمة لسد حاجات الأعداد المتزايدة من السكان[3].

وتشكل حقيقة الصراع على المياه في المنطقة العربية، مسلمة لابد من الأخذ بها كبداية أولى في رصد وتحليل هذه المشكلة، إلا أن ما يميز الصراع على هذه الثروة في المنطقة العربية هو أنه صراع متعدد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذه الأمة [4] ، ويبدو أن مشكلة المياه ستكون هي نقطة الانفجار التي يخشاها الجميع حيث أن أغلب النزاعات التي من المتوقع حدوثها ستكون مشكلة المياه السبب المباشر لها، إذ أن توزيع المياه بين الدول العربية والدول الأخرى التي تشاركها في الأنهار يمكن أن يتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه [5].

---

(1) فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، مرجع سابق، ص 87.
(2) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص 54.
(3) الأمن العربي، التحديات والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، ص 95.
(4) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 88.
(5) تقرير وزارة الدفاع الأمريكية " مكتب شؤون الأمن الدولي " استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق . صحيفة wool street journal في 1990

ونظراً لأهمية موضوع المياه في المنطقة العربية فقد أعلن رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط "كايو كوخ فيزر" في مؤتمر قمة عمان الاقتصادي الذى عقد عام 1995 عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية، ذكر:

"إن تقديرات البنك الدولي الأخيرة أشارت إلى أن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام مائه في المائة من الموارد المائية غير المتجددة كل عام، ومن جهة أخرى تبلغ حصة الفرد السنوية المتوفرة من المياه في ثماني دول في المنطقة أقل من 500 مترٍ مكعب، وهو مستوى من الحصص يعتبره البعض عقبة في سبيل النمو الاقتصادي أو حائلاً دون هذا النمو [1]، إذ عندما تتراجع حصة الفرد السنوية عن هذا المستوى تصبح المياه هماً أساسياً في حياة السكان وتبدأ في التأثير السلبي على عمليات النمو الاقتصادي " وأضاف:

خلال السنوات الثلاثين المقبلة ستكون معظم دول المنطقة وصلت إلى هذا المستوى من قلة المياه " [2]

على الجانب الآخر حذرت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث في مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في السنوات المقبلة حيث قدرت الاحتياطات المائية العربية الآن بحوالي 300 مليار مترٍ مكعبٍ سنوياً ، المتاح منها حالياً يقف عند حد 170 مليار مترٍ مكعبٍ فقط، وهو ما يعني أن نقص المياه في العالم العربي وصل الآن إلى حوالي 43% مما هو ضروري لخطط التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية .[3]

وفي الحقيقة خطورة المياه العربية تأتى من دول الجوار العربي من خلال سياسيات التي تتخذها في التأثير على الدول العربية سواء في نهر الليطاني أو نهر اليرموك أو نهر الأردن أو نهر النيل أو دجلة والفرات لأننا عندما نتكلم عن نهر النيل أو نهر دجلة والفرات ينبع من دول غير عربية ونهر اليرموك أو نهر الأردن يتم سرقة مياهها من قبل إسرائيل وهناك تأثير خطير على الأمن المائي العربي من خلال بناء سد النهضة على النيل الأزرق ومدى خطورة بنائه على الأمن المائي العربي وخاصة في مصر .

---

(1) غنايم إبراهيم، مطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 106، 1980، ص 36.
(2) ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مرجع سابق، ص 96.
(3) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 93.

كما تعد الزيادة السكانية في مصر عامل خطورةٍ لأنه يعني زيادة حاجة المواطن العربي من المياه فضلاً عن أن المنطقة العربية تعتبر من المناطق الأكثر معاناه من مشكلة الفجوة الغذائية، الأمر الذي يجعل التوسع الزراعي بحاجةٍ إلى كميات كبيرة من المياه لسد هذه الفجوة.

بالرغم من خطورة مشكلة تناقص المياه فإنه لم يشرع لغاية الآن القانون الذي يحد من استهلاك المياه بل لم تتبن الحكومات العربية منع الهدر المائي أو وضع خطة في إعادة استخدام مياه المجاري للري الزراعي وضرورة إيجاد التكنولوجيات المحلية المناسبة لتحلية مياه البحر دول الخليج والاسيوية لها مشاريع تحلية مياه البحر .

وقد أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 مؤشرات هامة كان من بينها ما يتعلق بموارد المياه في الوطن العربي، فكمية الموارد المائية السطحية المتجددة تقارب 270 مليار متر مكعب سنوياً، والموارد المائية الجوفية المتجددة تعادل 44 مليار متر مكعب سنوياً، والمخزون الجوفي من المياه يساوي 7.7 ألف متر مكعب، أما السحب السنوي من المياه فيوزع كالآتي : 89% للزراعة 6% للاستخدام المنزلي، 5% للصناعة، أخيرا فإن معدل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على مستوى الوطن العربي يقدر ب 300.1 متر مكعب سنوياً .[(1)]

ولما كانت المياه هي المصدر الأساسي للتنمية الزراعية فإن تصميم وتنفيذ سياسات استخدامها وتطويرها بطريقة علمية وجدية يعد إحدى المتطلبات الأساسية لتطور الزراعة وازدهارها، إلا أن ما تم في معظم البلدان العربية حتى الآن كشف عن قصور في تصميم وأداء هذه السياسات، ولقد انعكس هذا الوضع في هدر الموارد الأرضية نتيجة ازدياد التصحر وتشبع التربة وملوحتها، إضافة إلى الاستنزاف غير المنظم للموارد المائية وذلك على الرغم من شحها بصورة ملموسة في المنطقة العربية .[(2)]

لقد ركزت السياسات المائية في عدد كبير من الدول العربية على زيادة عرض الموارد المائية دون أن تهتم بجانب الطلب كذلك تمثلت جوانب القصور الأساسية في هذه السياسات في عدم الاهتمام بالصرف الزراعي مما أدى إلى تشبع التربة بالمياه وتملحها، كما كان لنقص صيانة شبكات الري أكبر أثر في فقد المياه والارتفاع في منسوب المياه الجوفية، بالإضافة إلى اعتبار أن

(1) بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 58.
(2)حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق و أرقام، دراسة استراتيجية، ط1 ، دار البراق للنشر والتوزيع ، دمشق 1994م ص 74.

سياسات الطلب ليست ذات أهمية تذكر في إدارة الموارد المائية الأمر الذي ساهم وما زال يساهم في الإفراط باستخدام المياه .

إضافة إلى إن التوسع في استخدام المياه لم يصاحبه وجود دراسة كافية وجادة ودقيقة يبين فيها إحصائيات دقيقة حول توفر هذا المخزون في معظم الدول، كذلك فإن تنافر السياسات القطرية قد أدت إلى إهدار كميات هائلة من الثروة المائية في منطقة وادي النيل، وكان للخلاف السياسي بين الدول العربية انعكاسات على فقدان التنسيق بين هذه الدول في المجال المائي مما ساعد باستمرار على تعاظم مشكلة المياه وعدم القدرة على إيجاد الحلول الصحيحة لها .

ومع ذلك فهذا لم يلغي محاولات مناقضة استطاعت أن تحقق نجاحات معقولة في السياسات المائية لبعض الدول العربية، حيث ارتفعت في هذه الدول كمية المياه المنتجة في السنوات الأخيرة عن طريق تحلية مياه البحر ومياه الآبار جنباً إلى جنب .(1)

إلا أنه في الوقت نفسه عمدت تلك السياسات إلى ترشيد استخدام مياه الآبار التي بدأ تطبيقها لاحقاً بعد أن حققت سياسة التحلية كفاية الناتج من المياه المحلاة لتغطية الاحتياطات المحلية .

وهذه الزيادة العالية المتحققة في إنتاج كمية المياه المحلاة التي شهدتها بعض دول الخليج ستساهم بشكل إيجابي على وضع خطة عربية موحدة في ابتكار وسائل الحفاظ على الثروة المائية في جميع أقطار الوطن العربي ؛ بغض النظر عن الخلافات السياسية الهامشية التي تعتري علاقات بعض هذه الدول لأن اللجوء إلى المشاريع الباهظة التكاليف اضطراراً كما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي بإقامتها مصانع تحلية المياه، سوف لن تكون مجدية مع تزايد الاستهلاك وزيادة السكان .(2)

في حين أن التنسيق والتعاون بين جميع الدول العربية واعتمادها سياسة مائية مشتركة، سيكون كفيلاً في أن تجد حلولاً أسهل وبأقل كلفة وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات المتخصصة التي نشرت في العالم العربي في السنوات الأخيرة إضافة إلى أن الكثير من المراكز الاستراتيجية والمؤتمرات الإقليمية والعربية فقد أوصت بضرورة تبني هذا الاتجاه باعتباره الطريق الوحيد الذى لا

(1) محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1990،ص 44.
(2) حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 117.

بديل عنه في تخطي هذه الإشكالية التي بدأت تتفاقم بشكل ملحوظ مما يؤذن بمخاطر وخيمة وشيكة الوقوع إذا ما تم تداركها سريعاً .[1]

وبالرغم من ذلك فما زالت هناك مشكلة تتعلق بالتوزيعين الجغرافي والزمني غير المتوازنين للمياه العذبة، وبصعوبة نقل المياه عبر مسافات طويلة بتكلفة معقولة وينتج عن ذلك حدوث تباين شديد بين الدول من حيث وفرة أو ندرة المياه العذبة بها، ففي المنطقة العربية تزيد المياه عن احتياجات بعض البلدان، فتستهلك موريتانيا مثلاً 14% من المياه العذبة المتاحة لها، ولبنان 20% والجزائر 23%، والمغرب 36%، والسودان 37%، وسلطنة عمان 51%، والأردن 52%، والعراق 88%، أما في مصر وسوريا فتتعادل الموارد الداخلية والخارجية مع الاستهلاك تقريباً.[2]

وخلاصة المعلومات الدقيقة التي أجرتها مختلف الإحصائيات تشير إلى أن كمية المياه العذبة المتجددة سنويا تبلغ 132 مليون متراً مكعباً من مصادر طبيعية على الأرض وهي الأمطار وما يترتب عليها من روافد وتجمعات مائية ومياه جوفية، وهي في حقيقة أمرها لا تشكل سوى 32% فقط من مياه العالم، وإذا أضفنا إلى هذه الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة العربية المياه الواردة إليها من الأنهار التي تنبع خارج حدودها يصبح إجمالي المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية 294 مليون متر مكعب أي ما يعادل 72% من المياه العذبة في العالم، في حين تبلغ مساحة البلاد العربية 7.2% من مساحة الكرة الأرضية ولو كانت المياه العذبة موزعة توزيعاً متوازياً على الأرض لكان نصيب المنطقة العربية حسب مساحتها يعادل 1098 مليون متر مكعب في العالم، ويقدر متوسط نصيب الفرد العربي ب 50.8% من متوسط نصيب الفرد على المستوى العالمي والبالغ 7420 مليون متر مكعب، ويبلغ مقدار الاستهلاك السنوي للمياه العذبة في المنطقة العربية 215 مليون متر مكعب وهذا يفوق مواردها الطبيعية المتجددة فوق أراضيها ب 83 مليون متر مكعب.[3]

أي أن الدول العربية لا يمكنها الاعتماد على مصادر المياه العذبة المتجددة فوق أراضيها إذ أنها تكفي لسد 61% فقط من احتياجاتها، ولا شك أن المصادر الطبيعية الموجودة خارج منطقة

(1) أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، شؤون عربية، العدد 51، 1987، ص38.
(2) الياس سلامة، قطاع المياه ومتطلباته المستقبلية، مجلة الندوة، جمعية الشؤون الدولية، عمان، مجلد 7. عدد 11، سنة 1996 ص56.
(3) محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، مؤتمر المياه العربية، فبراير 1998، 54.

الدول العربية غير مضمونة وغير مأمونة بسبب تحكم دول أخرى فيها وبالتالي ستكون هذه المصادر خاضعة للتهديد المستمر مما يستوجب تكثيف الجهود ورسم الطرق الصحيحة واعتماد استراتيجية صائبة من قبل العرب جميعهم اتجاه هذه الدول في سبيل تحقيق الحد الأدنى من الضمان لأمنهم المائي.(1)

بقي أن نشير أيضاً إلى أن الدول العربية أسوء بالكثير من البلدان النامية مالم تتمكن من استغلال مواردها المائية استغلالاً فعالاً، فقد ظلت تستخدم طرق تقليدية في الري تؤدي إلى هدر كبير من المياه باستمرار كما أن سوء استخدام بعض البلدان في استغلال مواردها من المياه الجوفية أدى إلى تسرب المياه المالحة بشكل متزايد إلى مستودعات المياه الجوفية، ويلاحظ ذلك في المناطق الساحلية من شمال أفريقيا وكذلك في منطقة الخليج العربي، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن غياب الوعي الزراعي وعدم استخدام الخطط العلمية في السقاية والزراعة وتأخر الاطلاع على الأساليب الجديدة التي توصل إليها العقل الإنساني في طرق الإرواء الحديثة التي عرفتها الكثير من دول العالم من العقود الأولى من هذا القرن والتي مازالت تطورها باستمرار باتجاه الكشف عن كل ما يؤمن التحكم في كيفية استغلال المياه استغلالا والمحافظة عليها بطرق استهلاكية مدروسة.

فالأزمة متداخلة تماماً : فهي في حقيقة أمرها أزمة عالمية انسحبت كتحصيل حاصل على المنطقة العربية بمصادر الثروة واستغلال مفرداتها وتفصيلاتها لصالح حركة التقدم الاجتماعي والتطور الحضاري، وعلية نستطيع الجزم في هذه القضية على أن الحلول التي توصلت إليها البلدان المتقدمة واعتمدتها في دولها لم تنسجم مع الدول العربية خاصة دول الدراسة لاعتبارات عديدة، لذلك تبدو وكأنها الآن أزمة دول العالم الثالث والفقيرة في مواردها المائية (2).

---

(1) Dr, Moustafa toulba. International Waters of the Middle, national water research center. 1994.p.31

(2) هاني خليل، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني،(ب،ت)، (ب،ن) ص52 .

المطلب الثاني

3.3.3.1 : استراتيجيات لمواجهة تحديات أزمة المياه

إن من أهم التحديات التي تواجه منطقة وادي النيل هي الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وهناك بعض التحديات السياسية من قبل دول الجوار العربي التي تؤثر على الموارد المائية في المنطقة العربية من خلال بناء السدود والتحكم بالمياه السطحية، وهناك تزايد كبير في مشكلة الموارد المائية في المنطقة بسبب تكرار حالة الجفاف التي أصبحت من الظواهر الطبيعية المألوفة، وزيادة حالة التبخر في المياه نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في المنطقة و طغيان مياه البحر المالحة والانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفية وتلوث المياه السطحية والجوفية علماً بأن 7.45% من الموارد المائية السطحية تأتي من خارج حدود الوطن العربي .

كما أن هناك محاولات من دول الأحباس لاستخدام هذه الموارد للضغط على الدول العربية أو التوسع في استخداماتها للمياه من دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأقطار العربية التي تشترك معها في أحواض الأنهار الرئيسية كالنيل ودجلة والفرات .[1]

ولا تكمن مشكلة المياه في الوطن العربي في محدودية هذه الموارد بل من إجراءات في سوء استثمارها، وتردي نوعية المياه بسبب تلوث المياه السطحية والجوفية من جراء تصريف مياه فضلات المدن والصرف الزراعي والنفايات الصناعية .[2]

1.3.3.3.1 : أزمة المياه وضرورة التعاون العربي

تجدر الإشارة إلى أن كمية المياه كجريان سطحي في الوطن العربي تبلغ نحو352 مليار متر مكعب منها 191 مليار متر مكعب تصريف داخلي و 161 مليار متر مكعب تصريف من خارج حدود الوطن العربي تشمل تصاريف أنهار : دجلة والفرات والسنغال والنيل، وأن مجموع موارد المياه المتاحة في الوطن العربي تبلغ كما ذكرنا سابقا نحو349 مليار متر مكعب يدخل منها في أوجه الاستعمالات المختلفة في الوقت الحاضر175 مليار متر مكعب وهي الصورة الحقيقة للوطن العربي عام 2004 ، وبهذا تكون قد اختلفت عما كانت عليه في السابق إذ ارتفع

(1) حسن عبد الله المنغوري، الأبعاد الجيولوتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000، ص33.
(2)هاني خليل، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 311.

عدد سكانه من نحو205 مليون نسمة سنة 1985 إلى نحو 267 مليون نسمة في عام 2000 [1] ، إلى 360 مليون نسمة في عام 2014.

وازدياد الطلب على المواد الغذائية والتي بدورها تتطلب زيادة في المتطلبات المائية للري بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى .

أما في عام 2030 وفي ظل الموارد المائية المتاحة والبالغة 349 مليار متر مكعب سيكون الطلب على المياه نحو 436 مليار متر مكعب في ظل تأمين اكتفاء ذاتي 100% [2] ،أي بعجز مائي مقداره 87 مليار متر مكعب .

لذا فالمياه خلال الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين ستكون في الوطن العربي وخاصة في منطقة الدراسة محور صراع جيويوليتيكي أكثر سخونة من النفط .[3]

هذه الصورة للعجز المائي العربي المتوقعة في عام 2030 تكون صحيحة أو قريبة في حالة الاستمرار بطرق إدارة واستعمالات المياه في الوقت الحاضر، أما في حالة إدارة المياه بصورة أفضل وترشيد استعمالاتها فالعجز المائي المشار إلية عام 2030 سوف يقل
عما هو متوقع . [4]

بناء على ما سبق لابد من إعداد خطة عربية موحدة تعمل على تخفيف العجز المائي العربي وهذا من خلال استخدام الوسائل والإمكانيات العلمية المتطورة والحديثة والبحث عن وسائل تساعد في إدارة الموارد المائية في المنطقة العربية وخاصة في منطقة وادي النيل والبحث عن مصادر أخرى للمياه سواء من باطن الأرض او تنقية المياه السطحية، والمحافظة عليها من التلوث ولابد من التعاون الإقليمي مع دول الجوار العربي من أجل المحافظة عليها وعدم سرقة المياه العربية .

فالأخطار التي تهدد الموارد المائية حقيقة قائمة مما يدعو العرب إلى التعرف على المشكلات المائية ومحاولة حلها ضمن إطار الأمن المائي العربي فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون

---

(1) United Nations. International Bank for Eoconstruction and Development ، World Development Report 1981, New York. June, 1981 . P.166.

(2) محمد أزهر السماك، العلاقات المكانية و الاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي، مصدر سابق، ص122-126.

(3) علي المحروسي، المياه العربية – تطلعات ومعطيات استراتيجية، مرجع سابق، ص 87.

(4) نبيل روفائيل، الإدارة الرشيدة للموارد المائية العربية لتحقيق الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 110.

مرده تشتت العرب، إذ أن الكميات المائية المتاحة في تناقص مستمر والطلب عليها في ازدياد مستمر بسبب ازدياد عدد السكان [1]

الجدول رقم (1.1) ميزان الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي حتى عام 2030 مليار متر مكعب

نوعها	الموارد المتاحة	1995 حسب الوضع القائم 50% اكتفاء ذاتي			2030 مع تأمين 100% اكتفاء ذاتي		
		الاستخدام الحالي	الطلب للاستهلاك	فائض	الموارد المتاحة	الطلب	العجز
الموارد المائية السطحية	297	142			297		
الموارد المائية الباطنية	42	23			42		
أخرى	10	10			10		
المجموع	349	175		174	349		
الاستعمالات المنزلية			7			36	
الاستعمالات الصناعية			1			22	
الاستعمالات الزراعية			161			378	
الاستعمالات الأخرى			6				
الوضع العام	349	175	175	174	349	436	87

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، مصدر سابق ص 310.

وارتفاع مستوى المعيشة والعمل على التخطيط التنموي السليم لكي يكون الماء في هذا القرن أهم أثمن الثروات التي يمتلكها الوطن العربي.

(1) مجلة عالم المياه، الأمن المائي العربي، عدد 60 .قبرص، 1996 ،ص 10.

فالوضع المائي العربي قاتم في هذا القرن، إذ ليس من السهل تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي في ظل السياسات المائية العربية القطرية، وانطلاقاً من المصير العربي المشترك لابد من الانتقال إلى التخطيط القومي للمصادر المائية من واقعها الحالي في ظل احتمال استمرار تضارب المصالح مع إيران وتركيا والحبشة والسنغال وإسرائيل ؛ مما سيؤدي إلى زعزعة السلام في الوطن العربي وخاصة منطقة وادي النيل وصعوبة التعاون المائي في ظل الظروف السياسية السائدة في الوقت الحاضر (1).

بدأت الدول العربية تسعى للحفاظ على مصادر المياه في المنطقة وحمايتها والمحافظة عليها من خلال توثيق العلاقات بين الدول العربية وتحقيق التعاون في مجال المياه ونبذ الخلافات السياسية، لأن المياه من أهم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الأمة العربية وهذا يتطلب التصدي للدول الطامعة في السيطرة على المياه العربية، الذي يعد العنصر الأهم في المستقبل العربي .

لاسيما وأن الدول الطامعة اجتمعت معاً والممثلة بإسرائيل وأطماعها في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك والليطاني وتركيا أطماعها في مياه نهري الفرات ودجلة وإثيوبيا وأطماعها في مياه نهر النيل والسنغال وأطماعها في نهر السنغال، هذه الدول الطامعة بحصة العرب المائية فتحت صفحة جديدة من الصراع على المياه، هدفه خضوع الوطن العربي لابتزاز سياسي من قبل تركيا وإثيوبيا وإيران والسنغال بتوجيه من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .(2)

2.3.3.3.1 : خيارات السياسة المائية

عبر" باراكر اماباهو " الكبير ملك منطقة ما يعرف الآن باسم سيرلانكا في القرن الثاني عشر عن التحدي الذى ينبغي على مهندسي المياه مواجهته بقوله :" لا ينبغي أن نترك حتى ولو كمية قليلة من مياه الأمطار للبحر دون تسخيرها لخدمة الإنسان" (3) .

---

(1) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، دراسة في دبلوماسية المياه ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، رياض، 1999، ص 46.
(2) جويس ستار، دانييل ستول، سياسيات الندرة، المياه في الشرق الأوسط، ط 1، ترجمة أحمد خضر، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1995، ص 145.
(3) حسن العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، ط1، (د. ن)،(د.ت). ص98.

وبعد ثمانمائة عام على مقولة باراكر اماباهو "، جرى تطبيق هذه المقولة على نطاق ملحوظ جداً في أجزاء كثيرة من العالم، فقد تم بناء ما يزيد على 36 ألف سد كبير للتحكم في مياه الشرب لعدد متزايد من سكان العالم واقتصادياته النامية .

ويجري الآن بناء ما معدله 170 سداً في مختلف أنحاء العالم كل عام، ويندر أن تجد اليوم نهراً لا زال يجري على هواه نحو البحر والقليل الباقي من مثل هذه الأنهار مرشحة لأن تخضع لتحكم الإنسان في القريب العاجل .(1)

وعليه فهذه المعطيات تجسد الأمل في أنه عن طريق التحكم بجزء أكبر من مياه الدورة الطبيعية سيستطيع الإنسان التحرر من القيود التي يفرضها توزيع مياه الأمطار غير العادل في الزمان أو المكان، فإنتاج الغذاء والمنتوجات الصناعية والتحول إلى الحياه المدنية كلها آخذة في التوسع بمساعدة من الخزانات المائية الكبيرة المعدة لتجميع المياه الجارية والقنوات الطويلة لنقل الماء من مكان إلى آخر.(2)

وتتجه الجهود أيضاً نحو السيطرة ليس فقط على جزء كبير من مياه الأنهار المتجه إلى البحر ولكن أيضاً استخلاص الماء العذب من مياه البحر نفسة.

ولما كانت المحيطات تحتوي على 98% من مجمل المياه على ظهر الكرة الأرضية فإنه يبدو أن تحلية مياه البحر تقدم الحل النهائي لمشكلات العالم المائية .

وقد عبر الرئيس الأمريكي جون كيندي عن رأيه في ذلك عام 1961 بقوله :

"إنه إذا استطاعت الإنسانية إيجاد طريقة زهيدة الثمن للحصول على الماء العذب من البحر فإن هذا الإنجاز سيتضاءل أمامه أية إنجازات عملية أخرى ".

وفي التسعينات من القرن العشرين القرن الماضي أصبحت تحلية مياه البحر حقيقة واقعة قابلة للتنفيذ من ناحية التقنية بل وازدياد استخدام هذه العملية بصورة كبيرة، فهناك أكثر من 7500 محطة تحلية من مختلف الأنواع والأحجام تعمل الآن في مختلف أنحاء العالم تقوم مجتمعة بتحويل 8.4 مليون متر مكعب من المياه المالحة إلى مياه عذبة كل عام .

---

(1) على الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 32، سنة 1994، ص 166.

(2) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي آثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مجلة مركز المعلومات القومي، سوريا، 1997، ص 56.

غير أنه رغم النمو السريع في مشاريع التحلية فإن هذه المشاريع لا تزال تنتج 1% من إجمالي المياه المستخدمة في العالم وإن إسهام مياه التحلية هذه في الإمدادات العالمية من المياه من المحتمل أن يظل محدوداً جداً في المستقبل المنظور.(1)

إن إزالة الأملاح من الماء إما بتسخينه وتكثيف البخار أو بترشيحه خلال فترة يتطلب الكثير من الطاقة وقد كان من الحماس لتحلية المياه يتوقف على الطاقة النووية التي ستولد الكهرباء بتكلفة زهيدة.

وأصبحت تحلية المياه اليوم من بين أكثر خيارات توفير المياه كلفة وبتكلفة دولار إلى دولارين للمتر المكعب فإن تحويل مياه المحيط إلى مياه صالحة للشرب أغلى بمقدار أربعة إلى ثمانية أضعاف من معدل تكلفة تزويد المياه للمدن، في الوقت الحاضر وبمقدار 10-20 ضعفاً مما يدفعه المزارعون حالياً للحصول على الماء اللازم لمزروعاتهم (2)، ونتيجة لذلك فإن تحلية المياه تظل الحل الذي يمكن اللجوء إلية كملاذ أخير .

3.3.3.3.1 : مكونات الاستراتيجية العربية للأمن المائي

إزاء تعقيدات هذا الموضوع في السياسات الراهنة لدول المنطقة نشأت المشكلات الفنية والتقنية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية كعقبات تعترض معالجة هذا الموضوع عند وضع استراتيجية أو سياسة مائية قومية أو دولية لدول تلك المنطقة .

لذلك نرى التركيز على المنطلقات الأساسية عند وضع استراتيجية عربية للموارد المائية وهي:(3)

- رصد الموارد المائية الحالية في كل قطر بأنواعها واستخداماتها المختلفة العرض والطلب الحاليين على المياه
- التوقعات حول تطورات الحاجات المستقبلية من المياه في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في كل دولة وكيفية تلبية هذه الحاجات للمشاريع القائمة

(1) على الجوني، التطبيع الأردني – الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مرجع سابق، ص 173.
(2) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، دمشق، عدد 89، 1992 ، ص 56.
(3) محمود حيدر، الجولان والأمن المائي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 48، 1996، ص76.

والمخطط لإقامتها والتي يمكن دراستها دراسة مفصلة لمعرفة وتوقعات العرض والطلب على المياه والموازنة بينهما في الأمدين المتوسط والبعيد .

- تحديد وتوضيح الموقف الرسمي من الأوضاع الحالية للاستغلال المشترك لمصادر المياه مع البلدان الأخرى .
- محاولة إيجاد رؤية قطرية مستقبلية لتنظيم الاستغلال المشترك لمصادر المياه على صعيد المنطقة ككل .

ولتحقيق تكامل الأمن المائي العربي ذلك يجب التركيز على النقاط التالية :(1)

- وضع استراتيجية مائية عربية تنطلق من شعور مسؤول بالمصير المشترك ورؤية واحدة لتحقيق التنمية المتكاملة في كل الجوانب .
- اعتبار مشكلة المياه حالياً في حالة تلاقٍ مع مشكلة النفط سابقاً، وذلك أن ما يواجه الأمة العربية هو محاولة السيطرة على الثروة الطبيعية .
- إيلاء المياه الاهتمام الكافي في الجامعات وخصوصاً أقسام الجغرافيا والسياسة وإنشاء مراكز أبحاث في الجامعات العربية وجمع الدراسات والأرشيفات المنشورة في العالم.
- جمع منظم لكل الوثائق التاريخية التي كتبها العلماء والباحثون والسياسيون الإسرائيليون في موضوع المياه، خصوصاً تلك المتعلقة بمياه الدول المجاورة ونشرها بكل الوسائل الممكنة ليطلع عليها المواطنون العرب ليكونوا على علم بكل المؤامرات والادعاءات الإسرائيلية.

رصد منظم لكل الثروات المائية السطحية منها والجوفية في كل دولة عربية وفيها مجتمعة ووضع مخططات هندسية عربية للمياه واستعمال التقنيات الحديثة بواسطة الأقمار الصناعية لتحقيق هذا الهدف .

- جمع كل الاتفاقيات بين الدول العربية بعضها ببعض وبينها بين دول الجوار الجغرافي وهذا ما يسمى بتكوين الملف القانوني العربي.(2)
- تطوير الاتفاقيات العربية بما يخدم عملية التنمية ومصالح الشعوب

(1) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 87.
(2) أحمد القرعى، الأمن المائي ... مصرياً وعربياً، مرجع سابق، ص 53.

- تعزيز الأقسام العملية المتصلة باستغلال المياه في الجامعات ري، شرب، كهرباء، سدود،...الخ وإرسال بعثات من الباحثين العرب ممولة من قبل الجامعات والحكومات العربية إلى البلدان المتقدمة لاستيعاب تقنياتها.(1)
- العمل على توعية الرأي العام في كل الدول العربية عبر وسائل الإعلام بأهمية المياه في ترشيد الإنفاق وحسن الاستغلال .
- استيعاب كل التقنيات الموجودة لتسيير استغلال المياه في المجال الزراعي والصناعي والشرب.(2)
- الاهتمام بالنواحي الإيكولوجية والحفاظ على البيئة وعدم تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، وهذا يفترض تعاوناً بين وسائل الإعلام والرأي العام والمراكز المعنية باتخاذ القرار في الوطن العربي، وخاصة في الدراسة المتأزمة في مواردها المائية .
- توفير الاعتمادات اللازمة لإقامة المشروعات أو السدود المائية المشتركة ولسد حاجات كل دولة عربية بواسطة أنابيب عربية، ويمكن تلبية هذه الحاجة عن طريق دول إحدى حوض الدراسة مصر
- العمل على إنشاء منظمة عربية للمياه شبيهة بمنظمة أوبك النفطية تكون من مهامها معالجة موضوع المياه والاهتمام بتوفيرها وتوزيعها على الدول العربية والاستعانة بتكنولوجيا الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد لاكتشاف المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض .
- تكوين القدرة الذاتية العربية سياسيا واقتصاديا وعسكرياً وغذائياً ومائياً عن طريق التكامل ولو كان جزئياً في البداية، فالأمة العربية تعيش عصراً يسود فيه منطق القوة والتي كانت دائماً الحصن الحصين للأمم التي تريد حماية ثرواتها والدفاع عن حقوقها .(3)
- إنشاء مركز عربي للدراسات المائية : وفي هذا السياق أقر مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم 9602 وبتاريخ 15 سبتمبر 1996 إنشاء مركز للدراسات المائية والأمن

---

(1) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل، شؤون عربية، عدد 73، القاهرة، 1993، ص 120.
(2) أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، مرجع سابق، ص 120.
(3) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، المستقبل العربي، العدد 174، أغسطس 1993، ص54.

المائي العربي بدمشق ؛ بناء على اقتراح تقدمت به سوريا كمنطلق لتعاون عربي أوسع في هذا المجال .

ومن أهم أهداف المركز توفير المعطيات الفنية والقانونية لتحقيق أهداف الأمن المائي العربي بما في ذلك الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، إضافة إلى جمع المعلومات التي تحدد الحقوق العربية في الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار الجغرافي، ومن مهام المركز أيضاً بناء قاعدة معلومات مائية في الوطن العربي بمساعدة الحاسوب وتطوير

استخدام الموارد المائية غير التقليدية وخاصة تقنيات تحلية المياه ورفع كفاءة الاختصاصيين والفنيين العرب والتوعية المائية والتنسيق والتعاون بين المنظمات والمؤسسات العربية المعنية بهذا الشأن بينها وبين المنظمات الدولية.[1]

4.1 : خلاصة

يعني مفهوم الأمن المائي العربي المحافظة على الموارد المائية واستخدامها بالشكل الافضل وعدم تلوثها، وترشيد استخدمها، والسعي للبحث عن مصادر جديدة وتطويرها واسترجاع ما تم الاستلاء عليه سواء من إسرائيل أو من دول الجوار الجغرافي بالتعاون الإقليمي . فالموارد المائية المتاحة في الوطن العربي شحيحة، كما أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان على الأرض، فتفاوت الحصة السنوية للفرد من المياه التي تتجدد تفاوتاً كبيراً من منطقة للأخرى وبجانب التوزيع الجغرافي غير المتوازن هناك توزيع زمني غير متعادل، نظراً لتغير امدادات المياه العذبة في فصول السنة . فبالإضافة الى ضعف الموارد المائية التقليدية نتيجة لضعف متوسط الهطول السنوي على الوطن العربي وتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات كبيرة منها وتهديد الموارد المائية الجوفية المائية الجوفية المتجددة وغير المتجددة، نلاحظ اهتماماً ضعيفاً بتطوير الموارد المائية غير التقليدية بزيادة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدمها من جديد وتحلية مياه البحر .

وتتأكد مظاهر عجز الأمن المائي العربي من خلال انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة واستنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها والتلوث البيئي للمياه سواء الناجم عن

---

(1) أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل، مرجع سابق، ص132 .

الأنشطة الصناعية والزراعية أو الناجم عن مياه الصرف الصحي والأثار السلبية لمشاريع الري ويشكل الأمن المائي العربي قضية اقتصادية، تتطلب تبنياً وتنفيذ سياسية تحمي وتصون الثروة المائية العربية من المخاطر على مواردها المائية من النضوب والتعدي، المتعلقين بالسياسيات المائية القطرية غير الملائمة، وتهديدات دول الجوار الإقليمي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوض الرافدين والنيل أو سيطرتها على مصادر المياه التي تعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا و إيران، أو أطماعها في المياه مثل إسرائيل وهو ما يعكس حقيقة الصراع على المياه في الوطن العربي ؛ صراع متعدد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرك أغلبها أطماع غير

مشروعة بثروات هذه الأمة فمشكلة المياه هي نطقه الانفجار التي يخشى أن تتحول الى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه، فالأخطار المتربصة بالموارد المائية حقيقة قائمة، تدعو الى التعرف على المشكلات المائية لكل دولة محاولين حلها ضمن إطار الامن المائي العربي، فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون مرده تشتت العرب، وهو ما يبرر ضرورة صياغة استراتيجيات لمواجهة تحديات الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وهنا لابد من اعتماد سياسية مائية عربية مشتركة تحتمها الظروف المستقبلية للوطن العربي بانتخاب الوسائل التقنية التي تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي والتحري عن مصادر جديده واسترجاع الحقوق المائية والتصدي لأطماع دول الجوار العربي إثيوبيا وإسرائيل .

الفصل الثالث

نـهر النيل والاتفاقيات الدوليـة

1.2 : مقدمة

2.2 : القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنـهار الدولية

3.2 : الأحكام والضوابط القانونية التي تنظم نـهر النيل

4.2 : نـهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيليـة

5.2 : الخلاصة

الفصل الثالث

2. نهر النيل والاتفاقيات الدولية

1.2 : مقدمة

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول : القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية، والمبحث الثاني : الأحكام والضوابط القانونية التي تنظم نهر النيل، أما المبحث الثالث : نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية .

المبحث الأول

2.2 : القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية

1.2.2 : تمهيد

تعد المياه النقطة الأساسية لإقامه أي حضارة إنسانية في الأرض لأن المياه أساسية في حياة البشر من جميع الجوانب لذلك قامت الحضارة الفرعونية على ضفاف نهر النيل، لأن المياه أثرت على حياه الحضارة الفرعونية، وقامت أعرق الحضارات على الأرض، لأن المياه تستخدم في الشرب والزراعة والري و للحيوانات، وتعد المياه مصدر للثروة السمكية وكمصدر للطاقة الكهربائية وذلك عن طريق بناء السدود وكمورد أساسي يستخدم في الصناعة.

يتزايد عدد السكان بالعالم بشكل كبير في عدة أماكن من العالم، بدأ الاحتكاك بين الدول حول استخدام مياه الأنهار، وكيفية اقتسامها أيضاً، ولكي نتمكن من البحث في هذه الجزئية لابد أن نشير إلى وجود ثلاثة أنواع من الأنهار في العالم :[1]

الأنهار الإقليمية : وهي التي تقع بكاملها بما فيها الروافد ضمن نطاق دولة واحدة .

الأنهار الحدودية : وهي التي تشكل حداً بين دولتين أو أكثر.

الأنهار العابرة للدول : وهي تلك التي تجتاز الأقاليم الوطنية .

وتعد أحكام القانون الدولي بشأن استعمال نظم المياه الدولية وآلية الانتفاع بها حديثة نسبياً، وهناك اتجاه ينكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات

(1) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص 141.

الثنائية، إلا انه وعلى الرغم من ضعف هذا الاتجاه تعمل بعض الدول على تكريسه في الحياة الدولية بدافع من مصالحها الضيقة التي تتعارض من وجهة نظر تلك الدول، ويقصد بمصادر القانون الدولي تلك المصادر التي ذكرتها المادة 38 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية [1]. فيما يتعلق بتنظيم استخدام الأنهار الدولية هناك بعض المعاهدات والاتفاقيات العامة التي لم تكن من الشمول بحيث تحكم كل ما يتعلق باستخدامات الأنهار الدولية، إلا انها أرست قواعد دولية تطورت بمرور الزمن وكانت أساساً للأعمال اللاحقة [2].

وجاء المبحث الأول بعنوان القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية ويتكون من مطلبين، المطلب الأول : القانون الدولي وتنظيم استخدام الأنهار الدولية، والمطلب الثاني : القواعد الدولية لمياه الأنهار.

المطلب الأول

2.2.2 : القانون الدولي وتنظيم استخدام الأنهار الدولية

مبادئ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية

جاءت اتفاقية فيينا لعام 1815 لتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية والتي جاء فيها تعريفاً، للنهر الدولي بأنه : " **النهر الصالح للملاحة الذى يفصل أو يخترق عدة دول**" وعلية فقد رسخ قاعدة قانونية مفادها أن المعيار الأساسي لكون نهر ما نهراً دولياً يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر، وقد جرى القياس على هذا التعريف في النظر إلى استخدامات النهر الدولي للأغراض الغير الملاحية .

على صعيد آخر فقد عقدت الدول التي تشترك في استغلال الأنهار الدولية أكثر من 300 اتفاقية فيما بينها وطبقاً لأحكام هذه المعاهدات تم تنظيم استغلال الأنهار المشتركة بين هذه الدول تنظيماً منصفاً ومعقولاً، وقد ركزت هذه المعاهدات على المبادئ والأحكام العامة مع أحكام تفصيلية خاصة بظروف كل نهر [3].

(1) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وأثارها الاقتصادية و الجيو سياسية، مرجع سابق، ص 66.
(2) مخيمر سامر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة، مرجع سابق ص 114.
(3) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، مرجع سابق، ص 41.

تكمن أهمية هذه المعاهدات في الأحكام والعوامل الأساسية المشتركة بينها، وبخاصة في كونها تكرر القواعد نفسها على مدى عقود من الزمن، وفي ظل أحوال وظروف تاريخية وجغرافية مختلفة مما يعني قبول هذه الدول على اختلافها بأحكام محددة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية المشتركة .

ومن القواعد الدولية التي تكررت في معظم هذه المعاهدات :

- حرية الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي .
- ضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثر على مجرى النهر .
- إجراء التفاوض فيما إذا كان من المحتمل أن يسبب المشروع ضرراً لدولة أخرى (1).

وفي 21 مارس1997 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهي أول اتفاقية تعقد في إطار الأمم المتحدة لتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية .

وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها قد كرست في موادها معظم القواعد القانونية الدولية والعرفية في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وقد **عرفت الاتفاقية النهر الدولي بأنه: النهر الذى تقع أجزاؤه في دول مختلفة** ونصت على واجب دولة المجرى المائي في عدم التسبب بضرر لدولة أو دول المجرى المائي الأخرى في حالة قيامها بتنفيذ أيه أنشطة عليه، وواجب التفاوض لعقد اتفاقات بشأن المشاريع المزمع إقامتها على النهر (2).

- ونصت أيضاً على حق كل دولة متشاطئة على نهر دولي بنصيب عادل ومعقول من مياهه
- وأوجبت على الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر
- وأوجبت حل المنازعات بالطرق السلمية (3).

---

(1) فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي آثارها الاقتصادية والجيو سياسية، مرجع سابق، ص 71.
(2) على سليم، .الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997، ص 134- 135.
(3) على سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، نفس المرجع، ص 122.

ومن أهم القواعد العرفية التي ترسخت في مجال استخدام المجاري المائية الدولية :

- القاعدة التي تحرم كل دول المجرى المائي الدولي إجراء أي تغيرات على المجرى المائي من شأنها أن تؤثر على حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها إلا بعد إبرام اتفاق فيما بينها
- كذلك القاعدة التي تنص على أن الدول المتشاطئة تتمتع بحق استخدام المجرى المائي على أساس المساواة التامة في الحقوق [1].

المطلب الثاني

3.2.2 : القواعد الدولية لمياه الأنهار الدولية

إن مسألة المياه من أكثر المسائل إثارة للجدل فهي من جهة مسألة اقتصاديه تدخل في أساس عمليات التنمية، كما أنها تُعد مسألة أساسية تخضع لمساومات وتبادل المصالح وهي أيضاً مشكلة قانونية يفترض أن يتم حلها طبقاً لقواعد القانون الدولي خاصة قواعد هلسنكي1966م ولا تخلو من كونها مسألة استراتيجية أمنية تتعلق بحياة وشعوب المنطقة العربية وهي أيضاً قضية تبادل أدوار حيث تتطلع بعض الدول إلى لعب دور إقليمي في المنطقة، كما أن الطبيعة الجدلية للمياه تبدو من كون تأثيرها وتأثرها بغيرها من أنواع النزاعات العديدة سواء كانت حدودية وتاريخية معقدة أو متعلقة بقضية الأقليات أو مستمدة من الشعور القومي المتزايد كإسرائيل ، لذا نجد أن مسألة المياه شديدة الخطورة إذ تتداخل أطراف المشكلة وتتعقد بحيث تحمل أبعاداً اقتصادية، سياسية وقانونية على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على الأمن القومي للدول [2] ، ولما كانت المياه عصب الحياة فإنها بالتالي تكون سبباً في كثير من الصراعات لاستغلالها والاستفادة القصوى منها، ولذلك وضعت الاتفاقيات والقوانين التي تنظم استخدام المياه خاصة مياه الأنهار المشتركة بين دولتين أو أكثر، وأصبح القانون الدولي المنظم لمياه الأنهار قانوناً ساري المفعول بعد أن أقرته دول العالم التي لها أنهار مشتركة والذي يتضمن عدم إلحاق الضرر بالدول الشريكة في النهر إذا ما حاولت أية دولة تحقيق مكاسب مائية أو اقتصادية تضر بمصالح وحقوق الدول الأخرى على أن يتم تنظيم استغلال النهر المشترك وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي الخاص

---

(1) العنبكي نزار، قواعد القانون الدولي بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة للأعراض غير الملاحية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997، ص 161-163

(2) عزمي خليفة ،انعكاسات الأمن الإفريقي على مصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، السياسية الدولية، العدد 93،1983 ص117

بتحديد كميات المياه ومنع الضرر الذي يلحق إحدى الدول الشريكة في النهر[1] . قضية المياه هي قضية الحياة والقانون الدولي

يساعد ويسهم ولكنه غير ملزم للدول ولذلك يجب أن تصاغ قوانين داخلية منظمة لتوزيع المياه بعدالة بين كل الدول المشتركة في مورد مائي واحد [2].

قبل الخوض في مبادئ القانون الدولي للأنهار لابد من التعرض إلى تعريف النهر تجنباً للنزاعات الدولية التي ظهرت بين الدول المطلة عليه وكيفية حل نزاعاتها بالتوفيق بين احتياجاتها المتعددة وتنظيم استغلال طاقات المجرى المائي بالمساواة في السيادة، فقد اهتم القانون الدولي بتعريف النهر الدولي بغرض تنظيم العلاقات بين الدول، لأن استغلال الأنهار لم يعد قاصراً على الملاحة فقط بل تعداها لمجالات أخرى كالطاقة والري وتوفير الأمن الغذائي والاستخدام الصناعي وهذا أدى لحدوث بعض الأزمات بين الدول المتعددة والتي تقع على نهر واحد.[3]

فقد جاء تعريف النهر على أنه وحدة مائية تتكون من مجاري المياه والبحيرات التي تتصل فيما بينها وتسير في منطقة لتكون حوضاً واحداً ينتهي في البحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويشمل حوض النهر أيضاً المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر، وقد عرفت القواعد القانونية حوض الصرف الدولي بأنه المنطقة الجغرافية الممتدة بين دولتين أو أكثر يحددها نطاقات تدفق المياه في نظام مائي وتشمل المياه السطحية والجوفية التي تنساب باتجاه مصب واحد[4].

أما النهر الداخلي فقد جاء تعريفه بأنه النهر الذي يقع بالكامل داخل إقليم دولة واحدة وبالتالي هو يخضع لسيادتها ولهذه الدولة الحق في الاستغلال الكامل لموارد هذا النهر، والنهر الدولي هو النهر الذي يمر حوضه في أقاليم متعددة لأكثر من دولة أو يفصل بين أقاليم دولتين وهو النهر الذي يهم أكثر من دولة [5].

(1) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، 1964م ص7
(2) بصار عبد الله سيلمان، أمن منابع النيل، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية 2003م ص109
(3) المصدر السابق، ص110
(4) عبد العظيم ابو العطا آخرون، نهر النيل الماضي والحاضر المستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1985م، ص 166
(5) المصدر السابق، ص 167

هناك الكثير من القواعد العامة للقانون الدولي فيما يتعلق باستخدام وإدارة الأنهار الدولية و أهمها المبادئ الأساسية التي أقرها معهد القانون الدولي عام 1961م فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية، والتي تضمنت وجوب التعاون في استغلال مياه النهر عدالة وتوزيع مياهه ووجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات ووجوب سداد التعويضات المناسبة عن أي ضرر محتمل الوقوع بسبب سوء استغلال أحد الأطراف المنتفعين ووجوب تسوية المنازعات المائية بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار(1) .

ظهرت عدة نظريات على فترات مختلفة من الزمان أوضحت استغلال الأنهار الدولية على أساس أن لكل نهر دولي خصائصه التي تميزه عن الآخر، فقد اختلفت هذه النظريات باختلاف أزمانها ومناطقها ونتعرض هنا لبعض هذه النظريات وتعريفها لحل مشكلة الأنهار المشتركة .

1. **نظرية السيادة المطلقة** : وهي تنص على أن للدولة المستغلة كامل الحرية في استغلال مياه النهر اقتصادياً وفي مجالات الملاحة وللدولة إمكانية تغيير مجرى النهر الداخلي، هذه النظرية قد تنجح في دولة دون غيرها إضافة لأنها لا تطبق في كل الدول أو الأنهار فلكل دولة ظروفها وخصائصها التي تختلف عن الأخرى .
2. **نظرية التكامل الإقليمي المطلق** : وهي تنص على أن النهر يعتبر وحدة إقليمية لا يمكن تجزئتها بالرغم من جريانه داخل حدود عدة دول لا يحق لها منع أو تغيير الظروف الطبيعية للنهر حتى لا تنفرد دولة واحدة بالتحكم والسيطرة على مجراه دون بقية الأطراف الأخرى، وهذه النظرية بالرغم من أنها تمنع التحكم في مجرى النهر الدولي إلا أن بعض الدول التي تملك إمكانات واسعة قد تستفيد من هذا النهر دون بقية الدول الأخرى حتى وإن لم تحول مجراه الطبيعي.
3. **نظرية الملكية المشتركة** : وهي تنص على أن مجرى النهر ملكية مشتركة لا يمكن التصرف فيه إلا للدول المطلة عليه ويُحل أي نزاع بخصوص النهر بواسطة تلك الدول، وهذه النظرية كسابقتها فقد تقدم دولة قوية ذات نفوذ وسلطة على الإفادة من مياه النهر وتحرم بقية الدول الشريكة .

(1) بصار عبد الله سليمان مصدر سابق، ص 110

4. **نظرية السيادة الإقليمية المقيدة والتكامل المقيد** : تنص هذه النظرية بأن تتمتع كل الدول المطلة على النهر بالاستفادة منه بالقدر الذى لا يضر بمصالح الآخرين، هذه النظرية تعطي كل دولة الحق بالاستفادة من النهر الذى يجري بداخلها دون المساس بمصالح الدول الشريكة الأخرى أو انتقاص حقها في الاستفادة بمياه النهر المعني مع ضرورة مراعاة احتياج كل دولة عن الدولة الأخرى، وقد أقر العرف الدولي الذي أعطى الدولة الحق في السيادة على الجزء الذى يمر بإقليمها أن تلتزم الدولة عدم المساس بأوضاع النهر الطبيعية والجغرافية والتاريخية وعدم المساس بالحقوق التي تتمتع بها الدول الأخرى في مياه النهر مع ضرورة الإعلان عن أية تعديلات في طريقة استغلالها للنهر تؤدي بالضرورة إلي الإضرار بالدول الشريكة أو تحول دون انتفاعها بمياه النهر بصورة دائمة [1].

تقضي المبادئ العامة للقانون الدولي بأن يتم تنظيم استغلال الأنهار الدولية وتحديد حصص دول مجرى النهر، وتنظيم الملاحة وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفاً، مالم تكن هناك اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية مبرمة بين دول مجرى النهر تنظم هذه الأمور، بحيث تكون لمثل هذه الاتفاقيات أسبقية في التطبيق إعمالاً بالقاعدة الخاص يجُب العام [2]، وكذلك التزاماً بمبدأ قدسية العهود والوفاء بها.

لم يكن القانون الدولي التقليدي يهتم بموضوعات التنمية، بل كان يقتصر على تنظيم علاقات الدول السياسية، القانونية والدبلوماسية، أما القانون الدولي الحديث أصبح قانوناً للتنمية والتعاون الدولي بسبب تداخل المصالح بين الدول، وعدم إمكانية الفصل بين الجوانب السياسية من ناحية والجوانب الاقتصادية من ناحية اخرى.

يأتي تنظيم استغلال الأنهار الدولية التي تجري في إقليم أكثر من دولة معبراً عن هذا التعاون وفي ذلك يقول أحد فقهاء القانون الدولي الأمريكيين فريدمان " إن استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، يعتبر مظهراً لتغير دور القانون الدولي، وأن التقارب بين التخطيط العالمي للتنمية وبين متطلبات السيادة القومية يُعد من أهم المشاكل المعاصرة لهذا القانون "، وكما أسلفنا سابقاً فإن استغلال الأنهار الدولية من قبل إحدى

(1) عبد العظيم ابو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، مصدر سابق 170 . 173
(2) عبد العظيم ابو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، المصدر السابق، ص 169

دول مجرى النهر قد يثير نزاعات دولية في مواجهة بقية دول المجرى، ولذلك جاء قول فريدمان" إن أي شخص يدعي إمكان استغلال مياه النهر في جانب دون التأثير على الجانب الآخر، أو يدعي إمكان استغلال المياه السطحية دون التأثير على القيعان لا يخدع إلا نفسه" [1]، واذا كانت ركيزة القانون الدولي الأساسية تتمثل في احترام حقوق الدول وحرياتها في التصرف في سيادة المجرى، فإن هذا القانون نفسه يستند إلى قاعدة أسياسية قوامها المساواة في السيادة بين الدول مما يستوجب أن تمارس كل دولة حقوقها على إقليمها بحرية كاملة بشرط أن تلتزم باحترام حقوق الدول الأخرى على أقاليمها، لأن النهر الدولي يعتبر جزءاً من الإقليم البري المغمور بالمياه ويدخل من حيث التعريف في أقاليم الدول التي يخترقها أو يفصل بينها، ومن ثم لا يختلف في طبيعته عن أي جزء آخر من أجزاء هذه الأقاليم ويخضع بالتالي لنفس المبادئ التي تحدد حقوق الدول إعمالاً بمبدأي السيادة والمساواة في السيادة .

على أن طبيعة هذه الأجزاء من الأقاليم التي يمثلها النهر الدولي بصفتها عناصر متحركة تتعلق بها مصالح أكثر من دولة وتأتي عليها أنواع مختلفة من الاستغلال النافع أو الضار، المستنفذ للمياه أو غير المستنفذ لها، كثيراً ما تؤدي إلى النزاع بين دول حوض النهر نتيجة اختلاف المصالح وبروز مشكلات الاستغلال[2].

من هنا كان لابد من أن تكون هناك قواعد واضحة ثابتة تنظم استغلال الأنهار الدولية وتحكم النزاعات التي قد تنشأ بين دول مجرى النهر أو غيرها بشأن هذا الاستغلال، ويأتي التكييف القانوني لحقوق دولة مجرى النهر على النهر الدولي الذى يمر في أراضيها في مقدمة هذه القواعد، وقد نشأت قواعد القانون الدولي لتنظيم استغلال الأنهار الدولية عن طريق العرف، ثم تأكدت في الاتفاقيات الدولية، ومن خلال الأحكام القضائية وقد حدد القانون الدولي أسس ومبادئ تقسيم المياه المشتركة بالقواعد الآتية :

القاعدة الأولي : المساواة بين دول النهر الشريكة أمام القانون وحق كل منها في استغلال مياه النهر المارة في أراضيها بمطلق الحرية، لكن هذه المساواة لا تعني المساواة الحقيقية فيما تتمتع به

(1) حامد سلطان، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة، 1965م، ص 7
(2) عبد العظيم ابو العطا و آخرون، مصدر سابق، ص 177.

كل دولة أنما يعني أن كل دولة تملك بالتساوي الأهلية القانونية لاكتساب الحقوق، ولذا فإن كل دولة تنظم وتستغل الجزء الذى يقع داخل حدودها الدولية .

القاعدة الثانية : التزام دول النهر باحترام الحق المكتسب لكل دولة سابقاً وعدم إقامة السدود أو تشييد مشاريع هندسية أو أي قدر من الاستغلال يعمل على المساس بالحقوق المكتسبة .

القاعدة الثالثة : حماية الحقوق التاريخية المكتسبة من المياه بموجب الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية التي حددتها القوانين، لأن الاستغلال لفترات طويلة دون أن تُبدي بقية الدول اعتراضاً يخلق حقوقاً مكتسبة واجبة الحماية، ورغم الاتجاه القوي للقانون الدولي المعاصر برفض إقرار فكرة الحق المكتسب بصورة مطلقة لأنها تمس حقوق الدول الحديثة ولا تتفق بمبدأ المساواة، رغم ذلك إلا أن القانون مازال يعترف بهذه الحقوق المكتسبة دون اعتراض .

القاعدة الرابعة : تقسيم المياه بالعدل وفق الحقوق المكتسبة والعوامل الجغرافية والطبيعية للبلد والكثافة السكانية والظروف المناخية ومدى حاجة البلد لمياه النهر مع اعتبار الوسيلة البديلة لمياه النهر، لأن استغلال الأنهار الدولية من الأمور التي تحتاج إلى بعض المبادئ التنظيمية ذات الصبغة الأخلاقية هذا حسبما جاء في قول أحد فقهاء القانون الدولي، وقد نصت قرارات مجمع القانون الدولي في دوير فنيك عام1956 م على إعمال هذا المبدأ على أن يخضع النصيب المعقول أو العادل للعوامل الخاصة بكل حالة، كما جاء في تقرير دورة مجمع القانون الدولي في هلسنكي عام 1966م ضرورة تحديد احتياجات كل دولة وفق أسس ثابتة تخضع لظروف كل حالة تشتمل على الآتي :

1. الوضع الجغرافي لحوض هذا النهر في كل من الدول المشتركة فيها .
2. الأحوال المائية للحوض خاصة مدى مساهمة كل دولة في إمداد هذا الحوض بالمياه .
3. الأحوال المناخية التي تؤثر على الحوض .
4. استغلال المياه السابق في الحوض .
5. مدى اعتماد السكان على المياه في كل من دول الحوض .
6. الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في كل من دول الحوض .
7. مقارنة نفقات مشروعات المياه بنفقات المشروعات البديلة لكفاية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية .

8. مدى إمكان الحصول على مصادر أخرى في الحوض النهري .

9. تجنب الفقد غير الضروري لمنافع المياه .

10. ملاءمة تعويض دول الحوض كوسيلة للتنسيق بين أوجه الاستغلال المتعارضة .

11. الحد الذى يمكن في نطاقه كفاية حاجات إحدى دول الحوض دون إلحاق أضرار جوهرية بالدول الأُخرى .

القاعدة الخامسة : الالتزام بالتشاور عند تنفيذ أية مشاريع خاصة للاستفادة من النهر، فعلى كل دولة شريكة في النهر مشاورة جيرانها فيما يختص بالمشروعات التي تجريها في الجزء الواقع في حدودها والتي من شأنها المساس بحقوق ومصالح الدول الشريكة الأُخرى وذلك حسبما نصت عليه قرارات مجمع القانون الدولي المتعلقة باستغلال الأنهار الدولية لعام 1956م، وكما نصت على ضرورة التشاور بين دول المجرى في حالة الخلاف بينها حول المصالح والحقوق المتقابلة، فإذا لم يتم اتفاق تشكل لجنة توفيق مؤقتة للتوصل لحل تقبله الأطراف المعنية وإذا لم يُفصل في النزاع يعرض على محكمة العدل الدولية أو على محكمة تحكيم ويكون حكمها نهائياً [(1)].

كذلك أوصى معهد القانون الدولي في دورة سالزبورغ بالنمسا عام 1961م بعدم تنفيذ المشروعات الاستغلالية إلا بعد إعلان سابق للدول المعنية، والامتناع عن تنفيذ المشاريع أثناء فترة التفاوض وفي حالة عدم التوصل لاتفاق يتم عرض المشروع على لجنة تحكيم لمعرفة ما إذا كان ضاراً أو غير ذلك، كما تم إلزام الدول المعنية بتسوية النزاعات المائية بالطرق السلمية، كتبادل المعلومات الفنية والوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والمفاوضات وقد صدرت توصية في دورة مجمع القانون في هلسنكي بافلندا 1966م توصي بقيام دول حوض النهر بعرض خلافاتها ومنازعاتها المتعلقة باستغلال المياه على لجنة مشتركة تعمل على مسح الحوض ووضع الخطط اللازمة والتوصية بما يحقق أفضل وأحسن استغلال ممكن للمياه لمصلحتها جميعاً.

اهتم التنظيم الدولي بموضوع التعاون بين الدول النهرية، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات وتوصيات تحث على تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعة وسبل التعاون المشترك والمثمر في المجالات الاقتصادية والتقنية ودعوة الدول للتعاون المشترك بمعاونة الوكالات

(1) بصار عبد الله سليمان، مصدر سابق، ص 113.

الفنية المتخصصة بقصد التوصل الجماعي لتحقيق الأهداف الإنسانية، وتطوير وسائل استعمال أفضل للمياه .

القاعدة السادسة : عدم السماح لأية دولة غير شريكة في النهر ممارسة حقوق استخدام أو استغلال النهر إلا إذا وافقت كل دول النهر بالإجماع .

القاعدة السابعة : عدم جواز المساس بحقوق أية دولة من دول مجرى النهر المقررة وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي أو بمقتضى اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية إلا بموافقة الدولة المعنية .

القاعدة الثامنة : منع الاستغلال الضار بإقامة أعمال هندسية تعوق تدفق المياه أو تؤدي لتعطيل الملاحة لبقية دول النهر وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق والتزاماً بالتصرف وفقاً للعدل والإنصاف [1].

كثير من الدول التي تكون شريكة لنهر مع دول أخرى دخلت في اتفاقيات تنظم بها طريقة استغلال هذه الأنهار وبهذا أصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة في تنفيذ بنودها المتفق عليها وهذا ما نصت عليه اتفاقية فينا لعام 1978م التي نصت مادتيها 11 على أن المعاهدات الخاصة برسم الحدود الدولية أو بالوضع الإقليمي أو الجغرافي لا ينال منها أو يمسها التوارث الدولي وتظل مثل هذه المعاهدات سارية وتمثل التزاماً على الدولة الوارثة ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها الا باتفاق الدول الموقعة عليها أو في حالة التوقيع باسم الدولة أو الإقليم الخاضع لحكمها بناءً على نصوص هذه المادة من القانون الدولي، وتعتبر المعاهدات السابقة سارية المفعول وفقاً لقانون التوارث الدولي وطبقاً للالتزامات ذات الطبيعة الإقليمية والجغرافية التي التزمت بها الدول الداخلة في هذه الاتفاقيات [2].

نلاحظ أن معظم الاتفاقيات التي وقعت والتي لا تزال سارية قد تم الاتفاق عليها بمرحلتين مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، والمرحلة الثانية ما بعدها وأصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة لجميع الدول الشريكة مما يعني أن بعض هذه الاتفاقيات لم يتم تعديلها وفقاً للمستجدات التي طرأت وتطرأ على بعض الدول ومدى ارتفاع أو انخفاض نسبة احتياجاتها للمياه لا سيما بعد التطور الهائل الذي حدث في العالم و إدخال التقنية الحديثة في الزراعة واحتياجات الصناعة المتطورة

---

(1) صلاح عبد البديع شلبي، الحل السلمي للنزاعات المائية ، دمنهور، الشريعة والقانون، العدد الثالث، 1987م، ص 85.
(2) سليمان محمد أحمد سليمان وآخر، المجاري المائية الدولية ، امريكا :1999م، ص 222.

وأساليب الملاحة الحديثة، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في كثير من هذه الاتفاقيات لمواكبة المستجدات .

تضمن القضاء الدولي تطبيقات لقاعدة تحريم الاستغلال الضار للنهر الدولي من جانب إحدى دول المجرى، من أمثلة هذه التطبيقات القضائية :

- **حكم المحكمة الاتحادية السويسرية** عام 1978 والذى جاء فيه مساواة المقاطعات السويسرية أمام القانون مع عدم جواز اتخاذ تدابير تضر بالمقاطعات الأخرى كتحويل مياه النهر أو إقامة سدود أو غيرها من المشروعات التي تؤثر على السيادة أو تتضمن اعتداء على الإقليم .
- **حكم المحكمة الاتحادية الألمانية** في قضية الترشيح في منابع الدانوب والذى أكدت فيه أن الدولة النهرية لا تملك استغلال المياه بطريقة تسبب ضرراً مادياً بدولة أخرى أو تغير من طبيعة الأشياء .
- **حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية نهر الموزريل** يقع بين فرنسا ألمانيا عام 1937 وهو من أشهر الأحكام المتعلقة بتنظيم الأنهار الدولية، والذى قرر أن الاتفاق هو القانون الأعلى المنظم لعلاقة الدول النهرية، وأنه يتمتع بالاحترام والقدسية إلى أن يعقد اتفاق جديد يعدل الاتفاق السابق أو يلغيه، وقد أدانت في هذه القضية بصورة غير مباشرة قيام إحدى الدول بتحويل المياه دون رضى باقي دول المجرى[1] .

من جهة أخرى فإن قلة مياه الأنهار وضعف كمية تدفق إيراداتها في فترة الجفاف والتقلبات المناخية وزيادة استهلاك المياه واستخدامها كبديل في مشاريع اقتصادية وزراعية وتلوث بيئة المجاري المائية إضافة لعدم وجود قانون دولي معترف به لحسم القضايا المائية قبل استفحالها ومعارضة بعض الدول للاتفاقيات الثنائية التي أبرمت في وقت سابق، كل هذه عوامل تؤدي لنزاعات بين الدول والتي قد تتطور لحروب مائية إذا لم يتم حسمها بصورة قانونية معترف بها دولياً [2]، ولهذا نجد أن منظمة الأمم المتحدة اعتمدت تجارب الدول الشريكة في الأنهار والمجاري المائية الخاصة بحل النزاعات البيئية والمشاكل المائية حفاظاً على التعايش السلمي والابتعاد عن شبح الحرب الذي يهدد مناطقها وأصبحت الوثائق والاتفاقيات الثنائية قانوناً ملزماً لأطراف النزاع

---

(1) عبد العظيم سعيد، العرب ودول الجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 1987م، ص 4.
(2) بصار سليمان، مصدر سابق، ص 150.

والتي تُرفع لمحكمة العدل الدولية في حال لم يتم التوصل لاتفاق سلمي، ومن جهة أخرى لجأت الدول الشريكة في المجاري المائية عند حل مشاكلها البيئية والمائية إلى اتخاذ عدة وسائل منها الوساطة والمساعي الحميدة والمفاوضات المباشرة والاتفاقيات الثنائية التي حدت من التوتر بين الدول الشريكة ورغم هذه الحلول إلا أنها لم تكن حاسمة بسبب غياب مواد قانونية تستند عليها قرارات الحل السلمي ولهذا اتخذت منظمة الأمم المتحدة الوثائق التوفيقية بين الدول ورتبتها في مواد قانونية ملزمة منها اتفاقية هلسنكي المتعلقة بحماية استخدام المجاري المائية العابرة للحدود الدولية والبحيرات لعام 1992م، واتفاقية التعاون للتنمية المستدامة وحماية استخدام نهر الدانوب لعام 1994م، واتفاقية التعاون للتنمية المستدامة لحوض نهر المكونج لعام 1995م، واتفاقيتي نهر الماهاكالي والجانج في الهند لعام 1997م، ثم اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997م لحل النزاعات المائية وفقاً للإجراءات القضائية والقواعد القانونية التي نصت عليها المادة 33 من الاتفاقية [1] .

مما سبق نلاحظ اهتمام المجتمع الدولي بتبني الحلول التي تعمل على التقليل من الصدامات أو احتمالات النزاع والصراع حول المياه الدولية بإبرامه لهذه الوثائق والاتفاقيات كقانون دولي ملزم تفادياً لأية صراعات قد تحدث مستقبلاً والعمل على التعاون الثنائي والجماعي لحلها .

على الصعيد الإقليمي تم تنفيذ عدد من المحاولات الرامية لتنظيم استخدام المجاري المائية الدولية لكنها تباينت في نطاقها وعمقها فبروتوكول أنظمة المجاري المائية المشتركة في بلدان مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية الذى أعتمد مؤخراً أتاح إطاراً للتعاون في شؤون الموارد المائية على الصعيد الإقليمي إلى جانب تأكيد الحاجة للاستخدام المنصف للمجاري المائية المشتركة، كما فتح المجال لإقامة مؤسسات وطنية لتسهيل التعاون الإقليمي اللازم لمساندة البروتوكول، وبصورة عامة ترتكز استراتيجيات إدارة شؤون المياه الدولية في أفريقيا على موضوعين رئيسيين يستندان إلى تعزيز التعاون وتحقيقه بناءً على القدرات على المستوى الوطني وتشجيع الحوار بين الدول المشاطئة بهدف تمهيد الطريق أمام إدارة تنمية المجاري المائية المشتركة بصورة فعالة [2].

---

(1) احمد محمود سامي و آخرون، العلاقات السودانية المصرية ، كلية الدفاع الوطني، الخرطوم 1987م، دورة 24 بحث جماعي، ص 21.

(2) محمد احمد ابراهيم ، دول الجوار واثرها على الأمن السوداني ، كلية الدفاع الوطني، الخرطوم 1991م، دورة 7، ص91.

من المعلوم أن النيل يربط بين احدى عشر دوله في أفريقيا، ويخضع النيل باعتباره نهراً دولياً للقانون الدولي بما يختص باستخدام و إدارة المياه الدولية والمبادئ الأساسية التي تقنن حقوق وواجبات الدول المختلفة المنتفعة به، وتوجد الكثير من القواعد العامة للقانون الدولي فيما يتعلق باستخدام و إدارة الأنهار الدولية أهمها المبادئ الأساسية التي أقرها القانون الدولي عام 1961 فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة والتي تتضمن وجوب التعاون في استغلال مياه النهر كعدالة توزيع مياهه ووجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة ووجوب سداد التعويضات المناسبة عن أي ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال أحد الأطراف المنتفعين وضرورة تسوية المنازعات المائية بين الدول المنتفعة، كما جاء ذكره سابقاً، وهذا ما توصلت إليه رابطة القانون الدولي من قواعد قانونية تحكم الآن الأنهار الدولية، وقد تم الاتفاق في مؤتمر هلسنكي لرابطة القانون الدولي لعام 1966م على القواعد التي تحكم استعمال الأنهار الدولية وذلك في حالة غياب السوابق والاتفاقيات المحددة بين الدول المستفيدة وهذا القواعد هي :

أولاً : عدالة التوزيع ما بين الدول المستفيدة من نهر دولي .

ثانياً: منع الدول المستفيدة من مياه النهر عن تحويل مجراه أو إنشاء خزانات أو سدود على النهر من شأنها التخفيض أو التأثير على حصة دولة أخرى منتفعة دون التشاور المسبق مع بقية تلك الدول .

ثالثاً: احترام الحقوق المكتسبة للدول الأخرى المنتفعة على أساس احتياجات كل دولة ودرجة اعتمادها على مياه النهر .

رابعاً: التعويض الكافي في حالة وقوع الضرر .

خامساً: أن تظل الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها المستعمر سارية المفعول حتى بعد استقلال الدولة المستعمرة وفقاً لقانون توارث الدول الذى أقرته اتفاقية فينا عام 1978م (1).

هذه القواعد ملزمة لكافة الدول التي تشارك في الحوض النهري، وهذا ما ينطبق على دول حوض نهر النيل إضافة الى ذلك فإن هذه الدول مرتبطة بمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي وقعت في مراحل تاريخية لتنظيم استخدام و إدارة مياه نهر النيل، ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات وحتي عام

(1) عبد العظيم ابو العطا و آخرون، نهر النيل الحاضر والمستقبل ، مصدر سابق، ص112.

1959م تمت بين الدول الأوربية التي كانت تحتل الدول الأفريقية وجعلت منها مستعمرات لها وهذه الاتفاقيات ملزمة لهذه الدول طبقاً لنصوص القانون الدولي .

هذا العرض للاتفاقيات في ظل الوضع الحالي والقانوني للاتفاقيات المائية بين دول الحوض يظهر أنه يوجد في الحقيقة اتفاق بين دول المنبع والمصب على طريقة توزيع مياه النيل أو رصد أحواله أو تقنين سريانة في مختلف الدول (1).

الأصل لدى فقهاء القانون الدولي ومنهم* رفائيل في الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، أن هذه المياه تعد من الشراكات العامة الطبيعية بين الدول، ويسمح للدول جميعاً بالاستفادة منها أي أنها تخضع لمبادئ الملكية المشتركة وضمان حقوق الدولة المشاطئة والمشتركة في حوض النهر كما يجب حماية الحقوق التاريخية والمشتركة وفقاً للاتفاقيات الثنائية والجماعية التي

تحددها الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي، وقد جاء في اجتماع مدريد 1911م بأنه لا يجوز لدولة إقامة أية منشأة لاستغلال مياه النهر أو تحويل مجراه أو إعاقة مياهه إلا بموافقة الدول المشتركة في حوض النهر، إلا أن المسألة بأكملها غير ملزمة نظراً لعدم وجود منظمة دولية تأخذ بالأعراف والتقاليد والتشريع لتقاسم حصص المياه لضمان التقيد بها، لذا يواجه منفذو مشكلة التنفيذ الحيوي لمبادئه حيث لم توجد حتى الآن الأداة الكفيلة لإجبار أي مخالف لأحكامه على احترام وتنفيذ ما نص عليه، مع أن ميثاق الأمم المتحدة نص في المادة 43 على إيجاد قوى أمن دولية دائمة تستطيع تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولكن اقتسام مياه الأنهار الدولية في الحقيقة لا يزال خاضعاً لشريعة الغاب فموقع أية دولة في أعالي النهر أو قوتها العسكرية هما الضامن الوحيد لحصولها على حصة الأسد في الناتج المائي، كما يسود في المنطقة العربية اليوم إصرار على استخدام سياسة الأمر الواقع والقوة لاحتواء جميع المصادر المائية لصالح دولة واحدة دون الأخريات كما في حالة إسرائيل مع الدول العربية وايضاً بناء سد النهضة الإثيوبي وخطورة

---

(1) رشدي سعيد، نهر النيل ونشأته و استخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال، ط 1، 1993، ص128.

*رافائيل : أمريكي الجنسية هو احد الفقهاء في القانون الدولي الذي ساهم في كثيراً في مجال الأنهار الدولية

على الأمن المائي العربي "المصري" ، مما يجعل الاتفاقيات التي تتناول وتنظم الحقوق المائية بين الدول رهينة بقوة الدولة [1].

إن الأنهار الدولية خلقت مشكلات سياسية أضيفت للمشكلات الأخرى التي تعانيها العلاقات الدولية، والتحدي الاستراتيجي هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصتها من المياه بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات سلام وتعاون، ومع تفاقم أزمة المياه وتصعيدها وضغط الحاجة إليها يزداد التوتر وتبرز المياه كقضية ضمن الأولويات الاستراتيجية [2].

---

(1)هشام عطية الله وآخرون ،اهتمام إسرائيل بدول حوض النيل، المياه في الاستراتيجية الصهيونية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 11، 1997، ص 46.

(2) عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية، التحدي والاستجابة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999م، ص 19.

المبحث الثاني

3.2 : الأحكام والضوابط القانونية التي تنظم نهر النيل

1.3.2 : تمهيد

نهر النيل أطول أنهار العالم، ويقع في قارة أفريقيا بإجمالي طول 6650 كم، يغطي حوض النيل مساحة 3.4 مليون كم2، وتشمل دول حوض النيل كل من : أوغندا، تنزانيا، رواندا، إثيوبيا، كينيا الديمقراطية، جمهورية الكونغو، إريتريا، بوروندي، السودان، جنوب السودان، مصر [1].

ولنهر النيل رافدان رئيسيان : النيل الأبيض والنيل الأزرق، حيث ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى وسط أفريقيا، ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا، ثم جنوب السودان .

أما النيل الأزرق ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان حيث يجتمع النهرين الأبيض والأزرق بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم ويعبر النيل الحدود السودانية المصرية ويستمر داخل مصر بطول 270 كم حتى يصل إلى بحيرة ناصر [2] ، ويغادر النيل البحيرة ويتجه شمالاً إلى البحر المتوسط ليتفرع فرعين، فرع دمياط شرقاً ورشيد غرباً.

ونلاحظ من متابعة خط سير النيل أنه قبل دخوله مصر وعند اتحاد النيل الأبيض مع النيل الأزرق لا يتبقى غير رافد واحد لتغذية النيل بالمياه قبل دخوله مصر ألا وهو نهر عطبرة الذى ينبع من المرتفعات الإثيوبية [3].

---

(1) إبراهيم محمد العناني – القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، عام 1984، ص 384 عبد العظيم أبو العطا، د. مفيد شهاب، د. دفع الله رضا – نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشؤن الاقتصادية، جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، عام 1985، ص 55-57.

(2) محمد عبد الغني سعودي – أفريقيا، دراسة في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، عام 1983، ص 253 .

تعتبر بحيرة فيكتوريا هي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل، وتقع على حدود كل من أوغندا، تنزانيا، وكينيا، وهذه البحيرة تعتبر ثالث البحيرات العظمى، ويعتبر نهر روفير ونزا في بوروندى هو الحد الأقصى لنهر النيل، وبعد مغادرة النيل لبحيرة فيكتوريا، يعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة 500 كم مروراً ببحيرة كييوجا حتى يصل إلى بحيرة ألبرت، وبعد مغادرة بحيرة ألبرت يعرف النيل باسم نيل ألبرت ثم يصل إلى السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة 720 كم ويعرف فيها باسم النيل الأبيض ويستمر هذا الاسم حتي يدخل الخرطوم عاصمة السودان . أما النيل الأزرق فيغذى نهر النيل بحوالي 80-85% من المياه حيث تصل إلى هذه المياه في الصيف فقط بسبب سقوط الأمطار الموسمية على هضبة إثيوبيا، وينبع هذا النهر من بحيرة تانا الواقعة في مرتفعات إثيوبيا ويطلق عليه اسم أباى ويطلق عليه النيل الأزرق بعد عبوره الحدود الإثيوبية السودانية ويستمر في مساره بطول 1.400 كم حتي يلتقي بالنيل الأبيض ويصل إلى مصر .

نهر عطبرة يبلغ طوله 855 كم تقريباً وينبع من المرتفعات الإثيوبية شمالي بحيرة تانا، ويتصل بنهر النيل علي مسافة 300 كم بعد مدينة الخرطوم .

(3) محمد عبد الغني سعودي – المرجع السابق ص 254

وغني عن البيان أنه يمكن اعتبار نهر النيل نهراً دولياً وفقاً للاتجاه المعاصر في تعريف النهر الدولي، ويمكن أن نوضح التطور في تعريف النهر الدولي كالآتي:

1- استند تعريف النهر الدولي في أول مراحله على معايير سياسية وسيادية، حيث عرف النهر الدولي بأنه ذلك النهر الذى يقع في أقاليم أكثر من دولة، في حين يعتبر النهر الوطني هو النهر الذى يقع من منبعه إلى مصبه داخل أقاليم دولة واحدة ويخضع لسيادة تلك الدولة [1].

بالإضافة إلى صلاحية النهر للملاحة تجعله نهراً دولياً حيث يتمتع باهتمام الدول في نقل البضائع والأشخاص والتجارة الدولية، وبالتالي قد يحدث منازعات وصراعات بين الدول عند استخدام النهر مما يجعل معظم الدول تنادي بحرية الملاحة في الأنهار الدولية وتحديد واجبات وحقوق الدول ورسم خطوط الحدود النهرية .

وقد أكدت اتفاقية برشلونة عام 1921 في شأن الأنهار الملاحة في من خلال المادة الأولى على أن " طرق المياه الدولية هي كل الطرق الصالحة للملاحة بطبيعتها وتفصل أو تعبر عدة دول " وبالتالي اشترطت الاتفاقية لاعتبار النهر دولي ثلاثة شروط :

الشرط الأول : يكون صالحاً للملاحة .

الشرط الثاني : الاتصال البحري .

الشرط الثالث : أن يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة .

2- بعد الحرب العالمية الثانية تعددت استخدامات الأنهار الدولية في أغراض غير الملاحة حيث عقد مؤتمر للقانون الدولي في" هلسنكي " عام 1969 ووضع قواعد

سميت قواعد هلسنكي والتي عرفت حوض الصرف الدولي في المادة الثانية بأنه : " مساحة جغرافية تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعاً للمياه سواء للمياه السطحية أو الجوفية وتصب في مجرى مشترك " [2] .

وفي عام 1970 عقدت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة لدراسة قانون الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، حيث وجدت أن مفهوم " حوض الصرف الطولي " لا يتلاءم مع الاستخدامات الحديثة لمياه الأنهار الدولية، فطرحت في بادئ الأمر مفهوماً جديداً هو " شبكة

---

(1) حامد سلطان – القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص 516 .

(2) Winiarski (B) : Principes Generaux Du Droit Fluvial International ، Rcc Des cours ، 1993 ، III, vol . 45,p .79-82

مجارى المياه الدولية " [1] ،ولكن تعرض للمعارضة من جانب اللجنة، وأخيراً في عام 1987 وافقت اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين على وضع تعريف محدد " للمجرى المائي الدولي " والذى عرضته المادة الثانية كالآتي :

(أ) يقصد ب " المجرى المائي " شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً، وتتفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة .

(ب) يقصد " بالمجرى المائي الدولي " أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة. [2]

وفقاً لتعريف لجنة القانون الدولي للمجرى المائي الدولي، فإن هذا التعريف ينطبق على نهر النيل باعتباره مجرى دولي يمر أكثر من دولة وله أهمية اقتصادية شاملة بالنسبة لمصر والسودان في جميع المجالات سواء الطاقة او الزراعة أو الري أو الصناعة وتعتمد مصر على نهر النيل نسبة 95% من مواردها المائية نظراً لعدم وجود أنهار أخرى ولقلة سقوط الامطار وتعتمد السودان كذلك على نهر النيل وخاصة في المناطق الشمالية نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في المناطق الشمالية، ولأن الجنوب مناطق سقوط أمطار، لذلك يعتبر نهر النيل مصدر للحياة في هذه الدول .

ومع زيادة عدد السكان وازدياد الحاجة إلى وجود خطط تنمية زراعية يظهر مدى حاجة مصر والسودان إلى تحقيق هدفين رئيسين هما : أولاً الحفاظ على حصتها الحالية من موارد النهر دون أي نقصان، وثانياً هو زيادة هذه الموارد بالتعاون مع بقية دول الحوض .

وتستند مصر والسودان لتحقيق أهدافها المائية في نهر النيل والمحافظة على حقوقها على ثلاثة أسانيد هي :

المطلب الأول – الحق التاريخي المكتسب لمصر و السودان في نهر النيل .

المطلب الثاني – الحق القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية .

المطلب الثالث– اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية .

وفيما يلى نتناول هذه الحقوق وفقاً لوجهة نظر الفقه الدولي و أكدته الأحكام والاتفاقيات الدولية.

---

(1) تقرير لجنة القانون الدولي عام 1987، المجلد الثاني، الجزء الثاني، الفقرة رقم 83 .

(2) تقرير اللجنة السادسة بالجمعية العامة عن أعمال الدورة الحادية والخمسين عام 1997، ص 8 .

المطلب الأول

2.3.2 : الحق التاريخي المكتسب لمصر في مياه نهر النيل

1.2.3.2 : مفهوم الحق التاريخي

يفرض هذا الحق ضرورة احترام حقوق الدول المشاركة في المجري المائي الدولي مادام تم هذا الاقتسام بين الدول ولفترة تاريخية طويلة (1) ، إلى الحد الذى تصبح فيه حصة المياه التي تستخدمها كل دولة متواترة لفترة طويلة دون أي اعتراض من باقي الدول المتشاطئة للنهر، ومن جانب آخر تصبح هذه الحصة للدولة المستفيدة أساس في قيام نهضتها وحياتها وبنائها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يكون أي تغير في هذا التقسيم من شأنه أن يؤدي إلى انهيار خطيرة في بنيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر في حياة شعوبها . ويهدف هذا الحق إلى استقرار الأوضاع للدول المستفيدة، وإلى الالتزام بمبدأ حسن الجوار، وقد أكدت معظم الاتفاقيات الدولية التي تناولت اقتسام المياه على احترام مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، كما أكدت على أن الاستعمالات التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار الدولية تعتبر دائماً ذات أولوية بصرف النظر عن الانتفاع الحالي أو المتوقع (2).

وتناول الفقه الدولي مبدأ الحق التاريخي المكتسب استناداً إلى ما جرى عليه العمل فيما بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية، واعتبر القواعد العرفية الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية واستخداماتها المتعددة تلزم دولة المجرى الأعلى بضرورة المحافظة على الحقوق التاريخية المكتسبة لدول المجرى الأوسط أو الأدنى، وأن تتشاور معها في كل الشئون الخاصة بالنهر المشترك (3).

وأكد رأي آخر في الفقه على أن الحقوق التاريخية ذات اعتبار خاص لأنها تمثل أولوية عن غيرها في الاستخدام، طالما أنها كانت عادلة من بدايتها، والدولة التي تعارض مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة عليها أن تقيم الدليل على عدم عدالتها، والدول التي تريد إقامة مشروعات جديدة

---

(1) محمد حافظ غانم– مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1972، ص 351.

(2)"Historic Uses And Priority of Appropriation Have ، In Many Cases Came To Have An Almost Sacred Significance ، Irrespective Of The Actual Benefits Derived ، Or Whether The Water is Being Put To The Best Us .

(3) Andrassy ، J . Utilisation Des Faux Internationals Non – Maritime En Dehors Des Navigation Rappar ، A.I.D.I.(1959) ، part (2), p. 131.

وتغير في مقدار الحصص التاريخية عليها أن تقدم تعويضاً مناسباً للدولة التي اعتادت على هذا الاستعمال التاريخي للمياه [1].

وكان للفقيه" جيمس لوي بر ايرلى" رأي حدد فيه مبادئ وأسس عامة تؤكد الحق التاريخي في الأنهار الدولية وتنسق العمل فيما بين الدول لاقتسام مياه الأنهار الدولية، وهذه الأسس هي :

أ- النهر المشترك بين دولتين أو أكثر، يحق لكل دولة أن تأخذ مصالحها في الاعتبار مع مصالح الدول الأخرى .

ب- القاعدة العامة أن لكل دولة حق مساو لحقوق الدول النهرية الأخرى في الاستعمال الكامل للمياه في أراضيها، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة احترام حقوق الدول الأخرى عند القيام بالاستعمال أو الاستغلال

ت-عند تعارض المصالح المائية للدول المشاطئة للنهر، فمن الواجب تطبيق المبدأ الذى يقضي بحق كل الدول في اقتسام منافع النهر قسمة عادلة وبنسبة تتفق مع حاجتها وفي ضوء كل الظروف المتعلقة بالنهر بصفة خاصة .

ث- كقاعدة عامة لا يجوز لأي دولة أن تقوم بإحداث أي تغيرات في مجري النهر بشكل يؤدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بحق دولة أخرى مستفيدة من مياه النهر دون موافقة تلك الدول [2].

ومن الآراء السابقة يتأكد اجماع المجتمع الدولي على احترام الحقوق التاريخية المكتسبة للأنهار الدولية، على أن يؤخذ في الاعتبار حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه مع الاهتمام بعدم الإضرار بمصالح الدول المشاطئة للنهر.

---

(1) Caflisch ،L. ،Regles Generales du dlroit des coues deav Internationaux R.C.D.I. ،(1989) ، p. 162.

(2) Brierly, J.L., the law of Nations, An introduction to the international law of peace, Oxford, the Clarendon press, 1963, 230-232.

2.2.3.2 : حقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل(1)

الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل تؤكدها الوثائق والاتفاقيات الدولية، التي شكلت تنظيم اتفاق للانتفاع بمياه نهر النيل والتي تؤكد علي وجود التزام عام دولي بعدم القيام بأي أعمال تمس أو تغير من تدفق مياه النيل إلى مصر إلا بموافقة دولتي المصب، وكانت من أهم هذه الاتفاقيات الآتي :

أ- وقع بروتوكول روما بإيطاليا في عام 1891 بين بريطانيا و إيطاليا بشأن تعيين الحدود الفاصلة بين السودان و إرتيريا والذى ورد فيه النص على تعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أية أعمال على نهر " عطبرة " قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه ذلك النهر بما يؤثر على تدفق مياه نهر النيل (2)

ب- أبرم اتفاق في أديس أبابا عام 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا نص على تعهد امبراطور أثيوبيا بعدم القيام بأي أعمال على النيل الأزرق أو على بحيرة " تانا " أو على نهر السوباط يكون من شأنه التأثير على تدفق المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك مسبقاً الحكومة البريطانية وحومة السودان .

ت- أبرم اتفاق في لندن عام 1906 بين بريطانيا وحكومة الكونغو حيث نص على التزام حكومة الكونغو المستقلة بألا تنشئ أو تسمح بإقامة أية منشآت على نهر المليلي أو نهر الأسانجو يكون من شأنه التخفيض أو المساس بكمية المياه التي تصب في بحيرة البرت إلا بموافقة حكومة السودان(3).

ث- في 13 ديسمبر 1906 عقدت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا و إيطاليا تتعهد فيه الثلاث دول على المحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل خاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده .

(1) ذكر القرآن الكريم قصة نبي الله يوسف مع أحد فراعنة مصر، حينما قام بتأويل حلمه حول السنابل السبع والبقرات السبع، مماساهم في حماية مصر من مخاطر الفيضان في هذه الفترة لمدة سبع سنوات رخاء وسبع سنوات عجاف .

(2) Arab Republic Of Egypt (Ministry of Foreign Affairs) Egypt & The Nile Cairo ،1981 ، pp.38-39

(3) Egypt & the Nile ، A.R.E. ، Ministry of Foreign Affairs ، Op. Cit. ، pp.48-50.

ج- تم تبادل مذكرات بين بريطانيا و إيطاليا في الفترة من 14 إلى 20 ديسمبر 1925 تسجل اعتراف إيطاليا بالحقوق المائية لمصر والسودان على النيل الأزرق والنيل الأبيض وعلى روافدهما، وتتعهد بالامتناع عن أي أعمال من شأنها المساس بحجم المياه في هذه الأنهار بدرجة محسوسة .

ح- تم الاتفاق بين مصر وبريطانيا عام 1929 حيث كانت بريطانيا تنوب عن كل من السودان وكينيا وتنجانيقا تنزانيا حالياً وأوغندا، حيث نصت الاتفاقية على حظر إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل وروافده أو على البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر، وخاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات صلة بالري أو توليد الكهرباء، أو كانت تؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها مصر، أو تؤثر على مواعيد وصول المياه إلى مصر، أو تضر بمصالح مصر من أية ناحية، ووفقاً لهذه الاتفاقية تمنح مصر حق الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه ودراسة المجرى وعمل المشاريع التي تقضي بها حاجة مصر .

خ- عقد اتفاق بين بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وبورندى في 23 نوفمبر عام 1934 للانتفاع بالمياه على الحدود بين تنجانيقا وروندا و بورندى ونص الاتفاق على أن المياه التي تحول من أي روافد للنيل يجب أن ترد بكميتها إلى المجرى الطبيعي للروافد قبل جريانه إلى الدول الأخرى، وهذه الاتفاقية تشير إلى إمكانية استخدام مياه النهر في توليد الطاقة الكهربائية على أن تعاد المياه مرة أخرى إلى المجرى حتى لا تتأثر كمية المياه في حوض النيل [1]

د- عقد اتفاق بين مصر والمملكة المتحدة نيابة عن أوغندا في صورة تبادل مذكرات منذ عام 1952 إلى عام 1953 لتنظيم تعاون مصر في إقامة قناطر في شلالات " أوين" لتوليد الطاقة في أوغندا، حيث تم الاتفاق على إمكانية تعلية القناطر لرفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر على أن تقوم مصر بدفع تعويضات لأوغندا نتيجة ما قد يصيبها من أضرار .

(1) ضياء الدين القوصي – إدارة المياه في مصر، الأهداف والتحديات، المؤتمر السنوي للمياه، عام 1998، ص 788.

من خلال العرض السابق يتأكد حق مصر التاريخي في نهر النيل وحصتها التي تؤكدها الاتفاقيات الدولية، وما يجب أن تحصل عليه من مياه في المجرى الرئيسي للنهر وروافده سواء إنمائية أو موزعة لها، وبالتالي نظمت الاتفاقيات الدولية الانتفاع المشترك بمياه النهر .

وقد حددت اتفاقية مياه النيل التي وقع عليها ممثلون عن مصر والسودان عام 1959 توزيع إيراد النهر عند أسوان والذى تم تقديره بحوالي 84 مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى 14.5 مليار متر مكعب للإيراد الذى كانت تحصل عليه السودان وهو 4 مليار متر مكعب سنوياً ليصبح نصيبها 18.5 مليار متر مكعب، كذلك أضيف إلى إيراد مصر الذى كان يبلغ

48 مليار م3 – 7.5 مليار م 3 ليصبح نصيبها 55.5 مليار م3، وقدرت الفواقد المائية بالبخر والتسرب بالعشرة مليارات م3 الباقية (1).

نلاحظ أن هذا الاتفاق عقد بين مصر والسودان فقط ولم يوقع عليه أي من دول حوض النيل، وتعتبر هذه الكمية التي تحصل عليها مصر حقاً مكتسباً لا يجوز الاعتراض عليه، فقد أقر مؤتمر هلسنكي عام 1966 على أن حصول أي دولة من دول الأنهار المشاطئة والمشتركة على حصة من المياه لفترة زمنية ممتدة دون اعتراض أي من الدول عليها، فإن هذه الحصة تكتسب صفة الحق التاريخي، ذلك لأن الدولة صاحبة الحق تكون بالفعل قد بنت سياساتها واستراتيجيتها السكانية والصناعية والزراعية على هذه المياه، ومن ثم يصبح مجرد مناقشة هذه الحصة بمثابة هدم لهذه الخطط بأكملها، وبالتالي تؤثر في رفاهة المجتمع الدولي واستقراره، فهو حق يظل قائماً ومستقراً بين الدول مادام مر عليه فترة زمنية طويلة وأكدته الاتفاقيات والمجتمع الدولي .

(1) راجع نصوص الاتفاقية في مجموعة المعاهدات للأمم المتحدة – المجلد 226، ص 274.

المطلب الثاني

3.3.2 : الحق القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر

1.3.3.2 : مفهوم الحق في الحصول على نصيب عادل منصف

يتم الحصول على نصيب عادل ومنصف بموجب التأكيد على الحق التاريخي لدول المنبع لذلك عندما يتم زيادة إيراد النهر من المياه والاستفادة بشكل كبير من النهر يصبح التأكيد على قاعدة العدل والانصاف مع المحافظة المقرة بموجب الحق التاريخي الذى أقر حصصها سابقاً.

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام 1994 في مادتها الخامسة فقرة1 على أنه : " تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمه، بالمجري المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة وبصورة خاصة، تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميته بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة، والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي " كما أكدت الفقرة 2 من نفس المادة على أن " تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حق استخدام المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على السواء على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية " [1]

2.3.3.2 : حق مصر والسودان القانوني في الحصول على نصيب عادل ومنصف من المياه الإضافية للنيل

الحق في النصيب العادل والمنصف للمياه يقابله اعتبارات مدى حاجة الدول المشاطئة للمياه وظروفها الحياتية ومصادر المياه الأخرى البديلة، وإذا طبق هذا الحق على مصر نجد الآتي :

أ- أن نهر النيل هو المورد الرئيسي للمياه لمصر، وبالتالي فإن مصر عليها أن تسعى إلى تأمين المصادر المائية لنهر النيل لضمان استمرار تدفقه، والحصول على نصيب عادل من المياه، وإدراكاً من هذا الواقع عقدت مصر اتفاقية عام 1959 مع السودان لإعادة

(1) عبد الواحد الفار، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، عام 1995، ص 177.

تحديد الأنصبة بينها على ضوء متغير جديد هو مشروع السد العالي، الذى ألغى فكرة التخزين السنوي إلى التخزين الدائم وقد نصت الاتفاقية على :

1- حق مصر المكتسب من مياه النيل عند أسوان بما يوازى 48 مليار متر مكعب .

2- تبني مصر السد العالي، وتبنى السودان سد الرصيرص على النيل الأزرق .

3- مناصفة أية مياه زائدة بواسطة مشروعات أخرى كقناة جونجلي والزيادة المرتقبة في حصيلة النهر عند بحيرة ناصر .

وقد استفادت مصر والسودان من هذه الاتفاقية كثيراً، ففي سنوات الجفاف في أواخر الثمانينيات كانت بحيرة ناصر تعمل كمنظم لإمداد مصر و السودان بالماء اللازم لاحتياجاتها بحيث لم يؤثر فيهما الجفاف .

وأعقب اتفاقية عام 1959 مذكرة تفاهم والتي أعطت لمصر حوالى 7.5 مليار متر مكعب في السنة وللسودان حوالى 14.5 مليار متر مكعب في السنة من رصيد السد العالي، وأي زيادة في مياه النهر يتم توزيعها بعد ذلك مناصفة بين الدولتين[1].

وبالتالي فإن تطبيق مبدأ الحق التاريخي والحقوق القانونية في التوزيع العادل والمنصف في الفائض من مياه نهر النيل يتطلب زيادة حصة مصر و السودان من المياه الإضافية مع احتفاظهما بحصتهما التاريخية، وعليه يجب إحلال التعاون محل الصراع والعمل على تنظيم الفرص المتاحة لتنمية الموارد المائية المشتركة وبناء نظام إقليمي قادر على تأمين احتياجات دول حوض نهر النيل دون المساس بالحقوق القانونية والتاريخية الثابتة للدول، وتقنين حقوق الدول الأخرى من مياه نهر النيل طبقاً لأحكام القانون الدولي [2].

---

(1) راجع نصوص الاتفاقية في مجموعة المعاهدات للأمم المتحدة – المجلد 226، ص274.

(2) يوجد على نهر النيل في الوقت الراهن 6 سدود و 8 قناطر على النهر تمثل نقاط التحكم الرئيسية عليه، ومن بين هذه السدود السد العالي في مصر حيث تبلغ الطاقة التخزينية للسد العالي حوالي 165 مليار متر مكعب، في حين تبلغ الطاقة الاستيعابية للخمسة سدود الأخرى 15.1 مليار متر مكعب ويبلغ الحد الأدنى للفقد السنوي من مياه السد العالي نتيجة البخر حوالى (11.5-8.5) مليار متر مكعب سنوياً .

ثناء إبرهيم خليفة، ود. أشرف كمال عباس– مشكلة المياه في مصر بين الحاضر والمستقبل، مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي عشر، القاهرة، عام 1998، ص 726.

المطلب الثالث

4.3.2 : اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية

في 21 مايو عام 1997 أبرمت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الاستخدامات غير الملاحية للمجرى المائي الدولي، والتي حاولت أن تضع قواعد والتزامات تكون أساساً لاتفاقيات دولية تحد من المشاكل القانونية التي تتعرض لها الأنهار الدولية وتسبب صراعات بين الدول، وبالتالي يمكن إيجاز أهم القواعد والالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية في الآتي:

1- حدد نطاق تطبيق الاتفاقية بحيث تنطبق على كافة الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية والتي تشمل الاستخدامات الزراعية والصناعية والاجتماعية، أما بالنسبة للاستخدامات الملاحية فلا تطبق عليها الاتفاقية، وتنطبق الاتفاقية أيضاً على إجراءات الحماية والصيانة المرتبطة بإجراءات الاستخدامات، والإجراءات المتعلقة بالمحافظة على نوعية المياه، والمحافظة على الموارد الحية، ومكافحة الفيضان، وكذلك إجراءات إدارة المجرى المائي الدولي لتعزيز التعاون بين دول المجرى المائي.

2- أوضحت الاتفاقية في المادة الرابعة بالفقرة الأولى حق جميع دول المجرى المائي في الاشتراك في المفاوضات والمشاورات، وكذلك الحق في أن يكونوا أطرافاً في أي اتفاق يبرم في المستقبل يتعلق بالمجرى المائي كله [(1)].

ونلاحظ أن هذا النص يتفق مع القواعد العامة للقانون الدولي وقانون المعاهدات فليس من المنطق أن تجرى مفاوضات أو مشاورات على مجرى مائي يخترق إقليم دولة دون إشراك الدولة في المفاوضات وحقها في أن تكون طرفاً في الاتفاق أو رفضه إذا كان له تأثير على حقوقها ومصالحها المائية .

3- نصت الاتفاقية على عدد من الالتزامات التي يجب على الدول النهرية عند استخدامها المجرى المائي الالتزام بها وهي :

---

(1) تقرير لجنة القانون الدولي، عام 1991، ص182 وما بعدها. اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والخمسين، 11 أبريل 1997.

أ- الالتزام بالاستخدام البريء وغير الضار للمجرى المائي

نصت المادة 7 من الاتفاقية على أن تتخذ دول المجرى المائي عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى، وإذا وقع ضرر ملموس لدولة أخرى من دول المجرى المائي، تقوم الدولة المتسببة في الضرر باستخدام كافة التدابير المناسبة وحددت تطبيقات لمفهوم الاستعمال البريء منها :

1- لا يجوز لدول يمر بإقليمها نهر دولي أن تتخذ أي عمل أو تصرف من شأنه التأثير في الحقوق والمصالح المقررة للدول النهرية الأخرى دون تشاور واتفاق سابق مع هذه الدول .
2- لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الإضرار بالدول النهرية الأخرى دون تشاور واتفاق سابق مع هذه الدول .
3- يجب على كل دولة أن تحول دون اتخاذ أي عمل من شأنه تلويث مياه النهر أو الزيادة في تلوثه بالصورة التي تضر بالدول الأخرى، ويجب عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول في الحيلولة دون حدوث التلوث أو التخفيف منه .
4- إن أي دولة تتخذ تصرفاً يخرج عن مبدأ الاستعمال البريء لمياه النهر تتحمل المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ذلك .
5- يعتبر استعمالا غير برئ أي استعمال ينطوي على التعسف في استعمال الحق .

ونلاحظ أن الالتزام الذى حددته المادة 7 ينقسم إلى التزامين :

الالتزام الأول : الامتناع عن تمويل أو وقف تدفق نهر يجرى من أرضيها إلى أراضي دولة مجاورة.

الالتزام الثاني : الامتناع عن استخدام مياه هذا النهر استخداماً يشكل خطراً على الدولة المجاورة أو يمنعها من استخدام تدفق مياه هذا النهر من جانبها استخداماً مناسباً.

ب-الالتزام بتبادل المعلومات والبيانات بصورة منتظمة :

حيث نصت المادة 9 في فقرتها الأولى : " على ضرورة أن يتم تبادل البيانات والمعلومات بصورة منتظمة، وفي الوقت المناسب، لكي تحقق الوظيفة المنشودة لها والتي تمكن الدول النهرية من تسوية منازعاتهم على أسس سلمية وعادلة " .

ويقصد من هذا النص أن البيانات والمعلومات يتم تبادلها بشكل دوري وفي الوقت المناسب الذى يمكن فيه أن تتخذ كافة التدابير اللازمة ومن خلال لجان نهرية تمثل دول الحوض النهري، ومعظم هذه البيانات تكون متعلقة بالقنوات والخزانات والسدود، وحجم المخزون ومقدار السحب والكميات المفقودة من مياه النهر وارتفاع المياه النهرية ونوعيتها وغيرها من البيانات التي تساعد كافة الدول المشاطئة للنهر على اتخاذ التدابير اللازمة في حالة وجود فيضان أو مواجهة التلوث وغيرها من المشاكل والكوارث البيئية [1].

ج-الالتزام بمناقشة المشروعات والتدابير مع دول المجرى المائي :

نصت المادة 11 من اتفاقية الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية على أن : " يتناول دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور بعضها مع بعض وتتفاوض، حسب الاقتضاء، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها في حالة مجرى مائي دولي ".

وهذا يعتبر التزاماً وقيداً للدول المتشاطئة في حالة قيام دولة من دول النهر إقامة سدود أو حفر قنوات أن تقوم بأجراء مفاوضات ومناقشات مع دول النهر الأخرى المتصلة معها لكي تتجنب الأضرار على دول النهر .

وتعرضت المادة 12 للآثار السلبية الجسيمة حيث وضعت قيد زمني وهو ضرورة الإعلان عن المعلومات والبيانات المزمع اتخاذها في وقت مناسب يتيح للأطراف التشاور والمناقشات .

وحددت المادة 13 منح الدول الموجهة إليها الأخطار فترة ستة أشهر تقوم فيها بدراسة وتقييم الآثار التي من الممكن أن تحدث عن التدابير المتخذة، على أن لا يتم القيام بأي تدابير أو مشروعات قبل موافقة الدولة التي تم إخطارها .

(1) Rapport De la Commission Du Droit International Sur les Travaux De Sa Quarar . Sixiieme 2 Mai-22 Juillet 1994, A.G.Doc : Officiels 49 Ieme Session Supplement No . 10, CA 49,10,1994,p.238.

ونصت المادة 15 على أنه :" إذا رأت الدولة التي تم إخطارها أن المشروع المزمع اتخاذه يتعارض مع الاستخدام المنصف والمعقول أو يترتب عليه آثار ضارة، عليها تقديم تفسير لادعاءاتها في وثيقة مكتوبة يتم تسليمها للدولة المعنية "

نلاحظ من خلال هذه المادة التأكيد على مبدأ الاستخدام المنصف والعادل والعمل على عدم اخلال أي دولة مشاطئة لهذا المبدأ من خلال إقامة مشروعات أو اتخاذ تدابير من شأنها الإضرار بالدول الأخرى المشتركة معها في النهر.

وشرحت المادة 17 إمكانية مد فترة الستة أشهر لحين إجراء مناقشات ومفاوضات للوصول إلى إيجاد صيغة مناسبة تحقق أسس العدالة وتلتزم بحسن الجوار وحسن النية وقد يتم ذلك من خلال إدخال تعديلات وبدائل للمشروع أو القيام بدفع تعويضات إذا لزم الأمر للوصول إلى تسوية عادلة ترضي الأطراف وتحقق العدالة ولا تتعارض مع مصالح الدول المشاطئة أو أي دولة ذات صلة (1).

د- **الالتزام بالتعاون لمواجهة الكوارث الطبيعية :**

نصت المادة 27 على ضرورة والتزام دول المجرى المائي باتخاذ كل التدابير اللازمة والمناسبة لمواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها، وقد حددت المادة 28 هذه الكوارث الطبيعية وهي : " الفيضانات أو أنهار الجليد أو انهيار التربة أو الزلازل أو سلوك بشري مثل الحوادث الصناعية "، وتلتزم دول المجرى المائي بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة وإمدادها بالمعلومات والبيانات الدقيقة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار مثل هذه الكوارث .

ونلاحظ أن هذا الالتزام يشكل التزاماً عاماً على المجتمع الدولي وتفرضه قواعد القانون الدولي بضرورة تعاون الدول والمنظمات الدولية المتخصصة للحد من الآثار التي قد تتعرض لها الدول من جراء الكوارث الطبيعية وتخفيضها والتعاون الدولي لمواجهة الحالات الطارئة، والتخفيف عن الدول المنكوبة سواء باتخاذ تدابير قبل وقوع الكوارث أو تقديم المساعدة سواء مالية أو علمية بعد وقوع الحدث (2).

---

(1) سعيد جويلي، طرق تسوية المنازعات الدولية، الطرق الدولية والطرق الداخلية، المجلة القانونية والاقتصادية، عام 1991.

(2) على إبراهيم ، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص537 وما بعدها .

المبحث الثالث

2.4 : نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية

1.4.2 : تمهيد

طرحت أزمة المياه في المنطقة العربية نفسها بقوة خلال فترة السبعينات من القرن العشرين [(1)] ، حيث تصاعد الحديث عن هذه الأزمة مع تقدم الحركة السياسية في اتجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بدءاً من محادثات كامب ديفيد إلى مؤتمر السلام بمدريد وأخيراً كبند رئيسي على جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف . وإذا كان الصراع على المياه هو سمة المرحلة القادمة، فإن كثيراً من المحللين الاستراتيجيين يرجحون أن الصراع على المياه كان عاملاً أساسياً في كل الحروب السابقة .

- فالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 جاء بعد فشل المبعوث الأمريكي جونستون في تحقيق مهمته حول تقسيم المياه في المنطقة .
- وحرب 1967 جاءت بعد محاولة العرب تنفيذ مشروعهم استثمار مياه نهر الأردن عقب قمة القاهرة 1964 .
- وغزو لبنان 1982 جاء للسيطرة على نهر الليطاني[(2)].

لقد بدأت مقدمات أزمة المياه في المنطقة منذ العشرينيات من هذا القرن وبدأت نتائجها في الظهور على جبهات ومحاور متعددة . وتحاول هذه الدراسة أن ترصد أحد أهم هذه المحاور ألا وهو محور مياه النيل وموقعها في استراتيجية الكيان الإسرائيلي قبل قيام الكيان وبعده، مروراً بشبكة العلاقات الكثيفة التي تحاول أن تنسجها إسرائيل بينها وبين أثيوبيا بما يشكل حلفاً قد يهدد المصالح المصرية وحقوقها التاريخية المشروعة في النيل ومياهه، وأطماع إسرائيل في مياه النيل.

والأيديولوجيا و الأرض والأمن والماء هي الركائز الأساسية التي يقوم عليها المشروع الصهيوني. فمنذ أن بدأت الحركة الصهيونية دراسة احتياجات إسرائيل المائية من بداية القرن

---

(1) يقول د. بطرس غالي أمين الأمم المتحدة السابق، أن : الحرب القادمة في الشرق الأدنى لن تكون حول السياسة بل على المياه.
Al. J. Venter the Oldest threat : Water in the Middle East, Middle East Policy Vol. 71,No.1,June,1998,126.

(2) ماري نوفل، مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل، الإطار الجيوستراتيجي العام، د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة نوفمبر1994، ص 144.

الواحد والعشرين انتهت إلى ضرورة العمل على إقامة إسرائيل الكبرى في فلسطين وما حولها وأولت اهتماماً كبيراً لدراسة احتياجات إسرائيل المائية، رأت أن موارد المياه الرئيسية في المنطقة التي تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية لإقامة الكيان الصهيوني هي نهر الأردن ونهر الليطاني، وذلك لمواجهة احتياجاتها المائية في فلسطين ونهر الفرات ونهر النيل في حالة نجاحها في التوسع خارج الأراضي الفلسطينية (1) .

وانتهزت الحركة وهي في بدايتها وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر فعمدت إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية عام 1903 لإيفاد لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى سيناء من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، وكان ذلك تمهيداً لسحب المزيد من المياه في المستقبل، داخل الأراضي الفلسطينية و إلى منطقة النقب على الأخص .

وكان هرتزل 1860 – 1904 من أوائل الكتاب والزعماء الصهاينة الذين تنبهوا لأهمية المياه بالنسبة إلى الدولة التي كان يحلم بها حتى في رواياته، إذ كتب في روايته الأرض الجديدة – الأرض القديمة قائلاً : إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة – القديمة هم مهندسو الماء، أما حين انطلق منذ سنة 1897 في لقاءاته الدبلوماسية المتواصلة مع السلطان عبد الحميد والقيصر ولهلم الألماني والعديد من الساسة الأوروبيين، فقد كان موضوع المياه شغله الشاغل، من مياه لبنان إلى مياه النيل (2).

ومن هذا يتبين أنه : حتى قبل أن توجد إسرائيل كدولة كان الساسة الصهاينة واعين بأهمية الموقف المائي للدولة التي يسعون لإقامتها، وقد أتى هذا أساساً من الالتزام الأيديولوجي الذى يعطي للأرض والزراعة الأولوية الأولى، فقد كانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الأكثر كفاءة وأمناً لتوطين المهاجرين من اليهود، عوضاً عن الأرض التي هي موضوع الصراع مع سكان البلاد العرب (3).

---

(1) محمود رياض ، إسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، الباحث العربي، العدد السادس، 1/ 1986 ص 11 .

(2) بيان نويهض الحوت، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية : انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 195، مايو 1995 ص 44

(3) مجدى صبحى، الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه في الشرق الأوسط في : د سمعان بطرس فرج الله، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة ديسمبر 1997 ص334.

ولقد طالبت الحركة الصهيونية الأطراف المشاركة في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 لتسوية أوضاع العالم بعد الحرب العالمية الأولى بمذكرة صريحة، وخاصة إلى الحكومة البريطانية، بأن توضع خريطة الدولة اليهودية على مقياس يضمن لها ضم منابع نهر الأردن وجبل الشيخ ومنابع الليطاني .

وظلت الحركة الصهيونية تستغل مختلف الظروف للمطالبة بمزيد من المياه العربية لحساب الدولة اليهودية حتى قيامها في عام 1948 حيث احتلت مسألة المياه ركناً أساسياً من أركان السياسة الإسرائيلية (1).

يقول البروفيسور جدعون فيشزون في توطئته لكتاب : " المياه والسلام – وجهة نظر إسرائيلية " لمؤلفه إليشع كالي : إن البنية المائية، السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة، وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية، وهذه ظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محلياً لها فقط، وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها، لكن التقويم السياسي الذى يزيد بحكم طبيعته في الحواجز وينشئ الفواصل، ألحق ويلحق الضرر بتحقيق الاعتماد المتبادل (2) .

وهكذا نجد أن هذا الكاتب الصهيوني يعطي لإسرائيل الحق بالمياه العربية رغم ابتعاد تلك المياه عن إسرائيل، ويطالب بملكية مشتركة لها بين تلك الدول بما في ذلك إسرائيل (3) ، وهذا ما تسعى إليه السياسة المائية الإسرائيلية وما قامت بتنفيذه بعد حرب يونيه 1967، واجتياح لبنان في عام 1982 حتى سميت تلك العملية العدوانية بعملية الليطاني (4).

وتتبين المكانة المركزية للمياه في العقيدة الأمنية الإسرائيلية من زاوية ارتباطها الوثيق بالأرض وبالحرص على الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية المحتلة في ظل أية

---

(1) مجذاب بدر العناد : أزمة المياه في المنطقة العربية، مشاكلها وتأثيراتها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، شؤون عربية، العدد 86، يونيو 1996 ص 56.

(2) إليشع كالي ،المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1991 ، ص 5

(3) مجذاب بدر العناد ، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 56.

(4) حول علاقات السياسة المائية الإسرائيلية والصراع العربي الإسرائيلي انظر : ليزلي شميدا، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الإسرائيلي، الباحث العربي، العدد السادس، يناير 1986، ص 18-24 .

تسوية، كما تبين أيضاً أن خبراء المياه يشاركون قادة الحرب والاستراتيجية في صياغة معالم التسوية حسب التصور الإسرائيلي، ويفيد هذا الربط العضوي بين المياه والأرض والأمن أن إسرائيل لم تأخذ في يوم من الأيام بمفهوم الأمن النسبي الذى يعني وجود مصالح ومطالب مشروعة للطرف الآخر، وأن الأمن يتحقق من خلال توازن معين للقوة وللمصالح، وعلى العكس من ذلك تتبنى إسرائيل عقيدة الأمن المطلق .

يقول شيمون بيريس بخصوص تصوره عن السلام : إنه لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي (1).

وفي ظل الحديث عن أزمة المياه بدأت بعض مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية الحديث عما أسمته : " حرب المياه " ففي مطلع عام 1986 حذر خبيران أمريكيان هما فريدريك راي، وتوماس ناف من أن : " أزمة المياه ستزداد تفاقماً في منطقة الشرق الأوسط في التسعينيات، وتنطوي على خطر التحول إلى مواجهة جدية، وإنه إذا فشلت سائر الحلول، فإن النقص الحاد في المياه قد يؤدى إلى مواجهة مسلحة بين الدول المجاورة لأحواض الأنهار الأساسية في المنطقة.

وجاء في دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن : " أن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يحل القرن الحادي والعشرون يمكن للصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدى إلى اضطراب لم يسبق له مثيل.

ومن ثم فقد أخذت وتائر الحديث عن " حرب المياه " بالتصاعد مرتبطة بمحددات بدأت تبرز معها الأبعاد السياسية لأزمة المياه وهي في ملامحها العامة :

1- بدء الكيان الصهيوني باستقبال موجة كبيرة من المهاجرين اليهود، وتطلعه للاستيلاء على موارد جديدة للمياه، مع استمرار النهب المنتظم لمياه الضفة والقطاع والجولان، ونهر الأردن ومياه جنوب لبنان، والارتباط الوثيق لكل ذلك بالتسوية السياسية.

(1) أحمد ثابت ، الموقف الإسرائيلي من قضية المياه، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية – القاهرة، 6-8 ديسمبر 1997 ص 5 .

2- بروز دور "النشط ولافت لإسرائيل في إثيوبيا في ظل الحديث عن مشاريع في الهضبة الأثيوبية التي تزود النيل ب 84%من المياه الواصلة إلى مصر، وإصرار إثيوبيا على الاستنكاف عن توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات المائية بين دول حوض النيل [1].

لذا كان هدف المبحث هو البحث في موقع نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية ويتكون من ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : نهر النيل في الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلي .

المطلب الثاني : نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية من مرحلة السبعينات من القرن العشرين وكامب ديفيد .

المطلب الثالث : موقع نهر النيل في التحالف الأثيوبي الإسرائيلي .

---

(1) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، صامد الاقتصادي، السنة 14 العدد 89، نوفمبر 1992 ص32. أيضاً عرض جورج المصري لكتاب .NaF ،.T، P. Lydon، Water In The Arab World ، Harvard Uni. V.S.A، 1996 في : شؤون عربية العدد يونيو 1996، ص 208.

المطلب الأول

1.4.2 : نهر النيل في الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلي

المياه بالنسبة إلى العقيدة الصهيونية هي إحدى الدعائم الثلاث التي تقوم عليها وهي : الأرض والشعب والماء، ولا يعني هذا الترتيب أولوية عنصر على آخر إذ الأولوية والأهمية تفرضهما استراتيجية الأمن القومي في مرحلة ما من مراحل تطوره ومواجهته لحركة الإرادات القومية الأخرى (1) .

رغم أن الاهتمام الإسرائيلي بمصادر المياه ينصرف مباشرة إلى المياه القريبة المتدفقة إليها وإلى جوارها من الضفة الغربية وغزة ومرتفعات هضبة الجولان السورية والمياه الأردنية واللبنانية عبر نهري الأردن واليرموك، أو عبر نهري الليطاني والزهراني في جنوب لبنان، إلا أن مخططاتها الاستراتيجية تتركز عادة على المياه الأبعد والأغزر والأكثر تدفقاً والأضمن استمراراً على مدى تاريخ " النيل " (2) .

ومثلما تطلعت الصهيونية إلى استغلال المياه في الأراضي العربية المجاورة لفلسطين في الشمال والشرق طمعت في استغلال ما هو موجود منها في الغرب، أي أنها تطلعت إلى استغلال مياه النيل التي تعتبر من أكبر أنهار العالم وأطولها، وإذا كان الكيان الصهيوني قد استخدم القوة في الوصول إلى جنوب لبنان والجولان وشرق الأردن وسرقة المياه في هذه المناطق فإنه لم يستطع استخدام هذا الأسلوب لسرقة مياه النيل لعديد من العوامل والاعتبارات التي لا يمكن أن يتخطاها أو يتجاهلها ومن ثم فإن الصهيونية لم يكن أمامها من خيار سوى محاولة الوصول إلى مياهه بالسياسة (3) ، فجرت العديد من المحاولات الصهيونية حتى قبل نشأة الكيان الإسرائيلي لاستغلال مياه النيل والاستفادة منها إلا أن عوامل عديدة حالت دون ذلك وارتبطت هذه العوامل بالتوازن بين قطبي النظام الدولي في تلك المرحلة.

(1) هاني خليل ، الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في نجيب عيسي، (مدير المشروع) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994، ج2، ص 331.

(2) فتحي على حسين ، المياه و أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1997، ص 145.

(3) جمعة رجب طنطيش، المياه في فلسطين، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989 ص 273.

مشروع استغلال مياه النيل : " المحاولة الصهيونية الأولى " :

لم تكن المحاولة الصهيونية لاستغلال مياه النيل حديثة، بل تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عندما نشأت الحركة الصهيونية وبدأت تخطط لإقامة كيان لها، أو ما سمى ب " وطن قومي " في فلسطين .

وإذا كانت الظروف العامة للحركة الصهيونية والظروف الدولية آنذاك لم تسمح بإقامة هذا الكيان مباشرة، فإنه كان لا بد من إيجاد قاعدة لها قريبة من فلسطين تعتبر نقطة تجمع للصهاينة ثم انطلاق لهم نحوها، وقد اختارت الصهيونية بزعامة هرتزل سيناء لهذا الغرض، نظراً لما تتميز به من موقع ملاصق لفلسطين العثمانية آنذاك ولتوفر الأراضي القابلة للاستصلاح وقلة عدد سكانها، ولإمكانية تعاون بريطانيا والحكومة المصرية التابعة لها خلال تلك الفترة مع الصهيونية في توفير المياه من نهر النيل .

وهكذا في سنة 1903 تقدم الصهيوني تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء [1] ، واستغلال ما بها من مياه جوفية وكذلك بعضاً من مياه النيل، ووافق المسئولون البريطانيون مبدئياً على هذه الفكرة، على أن يتم تنفيذها بسرية تامة، وأرسلت بعثة صهيونية كشفية إلى مصر بدأت دراستها للمنطقة المفتوحة سيناء والممتدة من خليج السويس غرباً وفلسطين العثمانية شرقاً وبين البحر المتوسط شمالاً وخط عرض 29 شمالاً أي خط عرض أبو زنيمة جنوباً وذلك في 11 فبراير سنة 1903 واستمرت عملية الدراسة قرابة شهرين وانتهت البعثة إلى كتابة التقرير الذى أشار بخصوص مسألة المياه إلى مصدرين لها : المياه الجوفية ويمكن استغلالها في الأجزاء الشرقية من المنطقة ومياه النيل التي يمكن جرها من ترعة الإسماعلية بواسطة أنابيب تعبر من تحت قناه السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية والغربية من المنطقة المختارة .

ولمحاولة إقناع المعتمد البريطاني في مصر لورد كرومر وكان يتمتع بشخصية قوية قلل الصهاينة من كميات المياه التي يرغبون في سحبها من نهر النيل، فهيرتزل يقول مخاطباً كرومر

---

(1) رياض توفيق ماضي، سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة، دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 1990، ص 107.

في 25 مارس 1903 : إننا بحاجة إلى مياه الشتاء الزائدة التي تجرى عادة إلى البحر ولا يستفاد منها .

ومثلما أعطت بريطانيا إشارة البدء للمشروع بحثاً عن مصالحها، أعطت إشارة النهاية أيضاً لنفس الغرض، فتقرير نظارة الأشغال العمومية في مصر والذى عرض عليه المشروع الصهيوني لإبداء الرأي أشار إلى آثاره السلبية على نظام الري والزراعة في مصر، وهذا يعني تضرر زراعة القطن في مصر، المصدر الرئيسي للمواد الخام اللازمة لمصانع لانكشير، ورفضت النظارة المشروع لأسباب أخرى فنية منها أن ترعة الإسماعلية مصدر المياه للمشروع المخطط لا تستطيع تغذيته بالكمية المطلوبة من المياه والمقدرة بنحو 4.340.000 متر مكعب يومياً، كما أن نقل هذه الكمية إلى شرق القناه يتطلب مد ثمانية أنابيب تحت مياه القناه قطر كل منها متران مما سيؤدي إلى عرقلة الملاحة في قناه السويس .

بيد أن سياسة بريطانيا في المنطقة ورغبتها آنذاك في عدم إثارة فرنسا بأي مشروع استيطاني على حدود المناطق التي تطمع الأخيرة في الاستيلاء عليها اتباعاً لسياسة الوفاق الودي سنة 1904 بينهما تأهباً لمواجهة الخطر الألماني الذى أصبحت قدراته البحرية العسكرية تثير القلق والخوف، وكان لابد من تأجيل مشروع " الدولة الحاجز " التي وصفها هرتزل إلى عقد آخر وقد حدث ذلك عام 1917 (1).

وإذا كان مشروع 1903 قد تحطم أو تأجل بسبب الظروف الدولية السياسية والاقتصادية التي فرضت على إنجلترا رفضه (2) ، فإن نفس المشاريع والأطماع الصهيونية في مياه النيل بقيت، أو على الأقل تأجلت إلى موعد لاحق . فإن شراهة إسرائيل للمياه لا تعادلها إلا شراهتها للأرض (3).

على ضوء ذلك نرى أن مسألة المياه بالنسبة للحركة الصهيونية، ليست قضية اقتصادية فقط في استراتيجيتها، وإنما هي كذلك قضية سياسية – عسكرية – أمنية وديموغرافية، ترتبط

(1) فتحي على حسين ، مرجع سابق، ص 148

(2) حاول هيرتزل الضغط على الحكومة المصرية بقبول المشروع عبر خطابة إلى الخارجية البريطانية إلا أنه لم ينجح . د. سامر مخيمر وخالد حجازي : مرجع سابق، ص 104 .

(3) عدنان هزاع البياتي ، دول الجوار العربي والأطماع الجيوبوليتيكية في المياه العربية، شؤون عربية، العدد 90، يونيو 1997، ص 89.

بديمومة وجود " الكيان " وبقائه وقوته وتفوقه، وقد عبر عن هذا الواقع أفضل تعبير الأديب والمهندس الإسرائيلي سامي ميخائيل عندما قال : إن المياه في إسرائيل هي دم الدولة، ويضيف : إني أرى الحدود الطبيعية لدولة إسرائيل هي نفس الحدود التي توجد بها مصادر المياه، وهذا ما يؤكد دور خبراء المياه في رسم الحدود للكيان الصهيوني .

ولقد جاء في إحدى رسائل وايزمان زعيم الحركة الصهيونية والتي نشرت عام 1983 ما يلي: " إن الاقتصاد هو حياة فلسطين وكأي منطقة شبة صحراوية تعتمد على مياه محدودة، فالمسألة لا تقتصر على تأمين مصادر المياه المتوفرة، لكن أن تكون قادرة على السيطرة على مصادر المياه المحيطة بها [1].

ومن هنا يتضح أن الاهتمام الصهيوني بالمياه، إن كان داخل فلسطين أو خارجها يوازي بشكل أساسي الاهتمام الصهيوني ذاته بإقامة الكيان الذى تتداخل فيه عوامل عدة:

1- الأرض : كالسيطرة على الجغرافيا وعلى الثروة بكل متفرعاتها، ومن هنا كان تركيز الصهاينة في البدء على الأراضي الزراعية والخصبة نظراً لتوفر المياه فيها من جهة، وإبعاد الفلاحين الفلسطينيين وطردهم منها من جهة أخرى .
2- البشر : كاستيطان يهودي من ناحية وطرد العرب الفلسطينيين من ناحية أخرى تمهيداً للوصول إلى " دولة لليهود " نقية وخاوية من غيرهم .
3- الأمن : كضرورة ماسة للحفاظ على " الدولة " وقوتها ... والمياه سلاح أمني كبير لا غنى عنه في هذا الإطار [2].

باختصار لقد كان عامل المياه يشكل جزءاً مهماً في استراتيجية الصهيونية وبعد ذلك إسرائيل بنت وتبنى عليه أحلامها التوسعية منذ بدء التفكير في نشأتها، كذلك في عقول مؤسسي الحركة الصهيونية الأوائل. وإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي تمثل سابقاً في حروب عديدة دارت حول اقتطاع الأراضي العربية المجاورة فلا شك أن المياه بدأت تظهر بشكل أبرز كوجه مهم من أوجه الصراع [3] .

---

(1) عبد الملك خلف التميمي : المياه في المشرق العربي، قضية حدود، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، أبريل–يونيو 1997، ص 134.

(2) صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى، بين الديموغرافيا والنفط والمياه، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص 250.

(3) عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه (في الشرق الأوسط) مرجع سابق، ص 218 .

المطلب الثاني

2.4.2 : نهر النيل في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد قيام الكيان الإسرائيلي

لم تدع إسرائيل فرصة عسكرية إلا وانتهزتها للسيطرة على المزيد من المياه فإنها فقد حاولت أيضاً اغتنام كل الفرص " السلمية " للهدف نفسه [1].

في عام 1977 عندما زار السادات القدس لأول مرة أحيا فكرة مد ترعة من النيل إلى القدس، وكان يعبر بالفعل عن الرغبات الإسرائيلية و الأمريكية الحقيقة، وبعد ذلك تقدمت إسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة 1% من مياه النيل وكان من بين تلك المشروعات مشروع إليشع كالي الذى يعمل في *شركة تاحال ويهدف إلى : " نقل مياه النيل بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية بالقرب من طريق العريش – القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة – العريش حتى خانيونس . وهناك في خان يونس يتشعب مجرى المياه إلى جزئين : يتجه أحدهما لقطاع غزة والمجرى الآخر يتجه نحو أوفاكيم وبئر سبع، وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية وحتى خان يونس بكل تفرعاتها نحو 250 كليو متر [2].

وقد اقترح الرئيس السادات الموافقة على مثل هذه المشروعات في ظل تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، غير أن السلطات المصرية لم تناقش الموضوع مرة أخرى لاستحالة الموافقة عليه وتنفيذه نتيجة الحملات المعارضة الداخلية وكذلك حاجة مصر الشديدة للمياه .

وتعود أسباب فشل هذا المشروع إلى :

1- رفض الشعب المصري لاستغلال العدو لمياهه التي تمثل أهم ثرواته .

2- ارتباط مصر باتفاقيات دولية مع الأقطار الأخرى المشتركة في حوض النيل تمنع على أي من هذه الأقطار التصرف المتفرد في مياه النهر .

3- إن أطماع الصهيونية التوسعية وسياستها العدوانية ضد كل الشعوب العربية تجعل من مواصلة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل أمراً صعباً على المدى البعيد .

---

(1) جاد إسحق وهشام زعرور ، مخططات إسرائيل المائية في : مرجع سابق، ج 1، ص 145.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن ، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 23.

* شركة تاحال : هي شركة إسرائيلية المسؤولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية وتقوم بوضع مشاريع وأعمال للحصول على مصادر المياه

وإذا نحينا الاعتبارات العقائدية جانباً، فإنه فضلاً عن ارتباط مصر ب 13 اتفاقية مياه تحول دون قيام أي من دول حوض النيل بالمساس بحقوق الأطراف الأخرى، فإن أي تفكير في الاستجابة للأطماع الصهيونية في مياه النيل له مخاطر عديدة بالنسبة لمصالح الشعب المصري إذا علمنا :

1- أن حوالي 96% من أرض مصر صحراوية، بينما تقتصر المساحة الخضراء على شريط ضيق هو الوادي الذى يمثل 4% من مساحة مصر .

2- أن هذا الشريط يضيق بسكانه، إذ أن الزيادة في عدد السكان تتراوح ما بين 2.3 و2.5% سنوياً، مما سيصل بسكان مصر إلى حوالي 90 مليون نسمة حتي عام 2012، الأمر الذى يستلزم استصلاح 250.000 فدان سنوياً أي 5 ملايين فدان حتي سنة 2012 .

3- إن الدراسات تؤكد أن قدرة مصر على التنفيذ الفعلي لن تتجاوز 150 ألف فدان، ومعني ذلك أنه مع كل الترشيد في استخدام المياه والتحكم في مصادرها فإن المساحة التي يمكن استصلاحها لن تتجاوز 3 ملايين فدان عن أقل احتياج مستهدف .

4- أن مصر ليس لديها فائض من المياه، بل هي تستدين حالياً من حصة السودان.

وللإنصاف فإن دولة واحدة من دول حوض النيل لا تستطيع أن تدعي حق الملكية أو التصرف بمفردها في مياه النيل، إن ذلك مرهون بإرادة جميع الأطراف الأخرى ورضاها، إن الحقوق التي لمصر والسودان معاً، إنما هي حقوق تاريخية مكتسبة، ولقد ترسخت هذه الحقوق لشعبي البلدين55.5 مليار م3 سنوياً للشعب المصري 18.5 مليار م^3 للشعب السوداني حتى أن المساس بها يكون مساساً بحق الشعبين في الحياة ذاتها ومن هنا وجب احترامها [1].

وفي 27 سبتمبر 1979 كتبت جريدة معاريف تقول : كتبت الصحف الأمريكية بأن هناك اقتراحاً إسرائيلياً بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل، وبالفعل فإن الفكرة كلها إسرائيلية، وهي فكرة المهندس إليشع كالي الذى يعمل في شركة تاحال والذى نشر مقالاً عن هذا الموضوع في مجلة – أوت – وقد كان ذلك بعد حرب يوم الغفران بفترة قصيرة، عندما حلم الرجل

(1) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 109.

بمبادرة السادات وبالتأكيد أنه لم يكن يحلم بإمكانية تحقيق هذا المشروع في القريب العاجل بين الدولتين، لأن جراح الحرب الدامية لم تكن قد التأمت بعد ...[1] .

لقد كان عنوان مقالة إليشع كالي هو: " مياه السلام " وقد كتبه لحل مشكلة المياه التي ستضطر إسرائيل مواجهتها لبضعة سنوات قادمة . ويرى إليشع أن حل المشكلة موجود في جلب مياه من دول مجاورة أي إحضار مياه النيل للنقب الشمالي، وقد أضاف إلى قوله : إن هذا شيء منطقي ليس فقط على خريطة وهمية فيها حدود سياسية، بل أيضاً على خريطة واقعية بها حدود السلام، وتنفيذ هذا المشروع لا يتطلب فقط ظرفاً سياسياً مثل تلك الظروف القائمة الآن، ولكن لا بد من أن تكون هناك أيضاً فائدة اقتصادية من المشروع، إذا أن هناك دولاً كثيرة مستعدة للمتاجرة في مورد طبيعي حتى مع دول معادية مثل الصين التي تبيع المياه لعدوتها السابقة هونج كونج قبل أن تستردها الصين، والفائدة التي يمكن أن تقدمها مصر في حقيقة الأمر نابعة من هذا الاتجاه، فتبيع لإسرائيل مياهاً لزراعة القطن بنفس الثمن الذى تبيع به القطن نفسه، وهذا الشيء نافع لإسرائيل حيث يستطيع المزارع الإسرائيلي أن ينتج بواسطة المتر المكعب من المياه ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس كمية المياه، إن مشكلات المياه لدى إسرائيل يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة 1% من مياه نهر النيل وذلك يعني 800 مليون متر مكعب في السنة من أساس تصريف نهر النيل الذى يبلغ 80 مليار متر مكعب بالسنة .

وقد أعطى إليشع كالي في مقاله تصوراً اقتصادياً يستطيع به الصهاينة سد احتياجاتهم من المياه، وهو حوالى 30 متر مكعب في الثانية، ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية، وفي الجانب الآخر تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة تقع بالشمال الغربي بالقرب من طريق العريش – القنطرة، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة – العريش حتى خان يونس ومن هناك يتشعب مجرى مياه واحد لقطاع غزة ومجرى آخر للنقب في أوفاكيم وبئر السبع ... وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكل تفرعاتها حوالى 250 كم .

أما هذا المشروع فقد أطلق عليه إليشع كالي اسم " حل نموذجي لفائض المياه في إسرائيل " أما أهم خصائصه من وجهة نظره فهي :

---

(1) عبد العظيم أبو العطا و مفيد شهاب ودفع الله رضا، مرجع سابق، ص 112.

أ- يمكن أن يحل أزمة المياه في إسرائيل نهائياً ولن يقتصر المشروع على إيصال المياه للنقب، بل سيتم إرسالها إلى أواسط إسرائيل وشمالها .

ب- إن الكمية التي تحتاجها إسرائيل هي نصف مليار م^3 سنوياً، وهذا كما يقول الكاتب يعادل 1-2% من الاستهلاك المصري .

ت- إن فائض مياه الري عند المصريين هي مياه جيدة جداً، بالمصطلح الإسرائيلي وتعادل عشرة أضعاف استهلاك الزراعة الإسرائيلية .

ث- ينوى المصريون إرواء 2 مليون دونم في سيناء الأمر الذى سيخفف من تكاليف نقل المياه .

ج- آثار المشروع على الضفة الغربية وقطاع غزة :

1- في قطاع غزة : يعتبر هذا المشروع هو الحل الوحيد والأمثل لمشكلة المياه التي يعانى منها القطاع وخصوصاً في مجال الزراعة .

2- في الضفة الغربية : سينهي المشروع عمليات الاستجرار التي تقوم بها إسرائيل لمياه الضفة الغربية والجوفية .

وخلال مباحثات كامب ديفيد عام 1979 قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات يهدف إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت قناة السويس، تقوم بدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية في سيناء قرب بالوظة [(1)]، ويتم رفع المياه بالضخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار لتدفع بقوة الثقل على طول ساحل سيناء، وتتوزع قنوات فرعية لري أراضي سيناء، وفي الطرف يتم نقل المياه إلى شمالي النقب، وبإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار م3 لري صحراء النقب منها 150 مليون م^3 لقطاع غزة ويتميز هذا المشروع – من وجهة النظر الإسرائيلية – بضمان استمرارية جريان المياه وحل مشاكل التخزين حيث يرى المهندسون الإسرائيليون وجوب وصول المياه المنقولة إلى عرب غزة وعرب النقب وعرب الضفة الغربية ليبقى هؤلاء رهينة لمشروع لدى إسرائيل، فتهيب مصر من نتائج قطع المياه عنهم وهم تحت رحمتها[(2)].

---

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي ، مرجع سابق، ص 98.

(2) فتحي على حسين ، مرجع سابق ص 152.

أما عن الأخطار الناجمة عن تنفيذ مشروع إليشع كالي فيمكن إيجازها فيما يلى:

1- إذا حصلت إسرائيل على ما تريده من المياه من مصر فسوف يزيد من قدرتها على زراعة 2.16 مليون دونم من الأرض أي إضافة 1.27 مليون فدان، وهذا سوف يرفع من مقدرة إسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد يقدر عددهم بحوالي2.6 مليون نسمة دون ضغط إضافي على مواردها .
2- ستتمكن إسرائيل من حشد جيش يقدر 2 مليون جندي عام2012 بمساعدة كميات المياه التي ستحصل عليها، وذلك بالوضع في الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية في إسرائيل والتي تصل إلى 11% . وفي هذه الحالة ستزداد إسرائيل قوة وميلاً للاعتداء للحصول على مزيد من المياه .
3- وصول المياه إلى النقب يعطي له الحق في أن يصبح جزءاً من وادي النيل يعتمد عليه اليهود في معيشتهم ولا يمكن إيقافه بعد ذلك .
4- توصيل مياه النيل إلى إسرائيل يفتح الباب واسعاً أمام دول الحوض النيل للتصرف بالمثل وبذلك تفتح مصر باباً قد يصبح قاتلاً لها في المستقبل غير البعيد .

ويلخص كتاب " نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل " مخاطر وصول مياه النيل إلى صحراء النقب في تقرير فنى إذ يقول : أنه مولد جديد لإسرائيل لأنه يعطى إسرائيل مساحة زراعية تناهز 20 ضعف المساحة المزروعة حالياً . ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين، والحصول على 500 ألف فدان جديد في النقب – وتولد إسرائيل الكبرى – وتجاور مصر كثافة سكانية لم تحلم بها إسرائيل، فإن مساحة النقب هي ثلثا مساحة إسرائيل [1].

---

(1) عبد العظيم أبو العطا، مرجع سابق ص 6 .

المطلب الثالث

5.2 : مياه النيل في التحالف الإسرائيلي الإثيوبي

تقع إثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الدولية في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي لكونها أحد مصادر المياه الرئيسية لكل من السودان ومصر، حيث تسيطر على 85% من مياه النيل، وتعمل إسرائيل على تشجيع إثيوبيا لإقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذى يشكل 80% من مياه النيل وإضافة مشروعات للري على النيل والتأثير بالتالي على منسوب المياه في كل من السودان ومصر(1) .

يقول ميخائيل بار زوهر مؤلف كتاب " النبي المسلح " وهو عبارة عن قصة حياة " ديفيد بن جوريون " إن إسرائيل بعد قيامها في عام 1948 وإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضمان حدود إسرائيل عام 1950 حاولت في عام 1951 أن تقيم تحالفاً عسكرياً مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مجتمعات أو منفردات، وحاولت الدخول كعضو في حلف شمال الأطلسي الناتو وفي تلك السنة سعت إسرائيل أيضاً لإيجاد واسطة دفاعية بينها وبين حليفات الإمبريالية الأمريكية في المنطقة : إثيوبيا، إيران، تركيا ولقد برهن بن جوريون مرتكزات هذا التحالف على الشكل التالي :

- إثيوبيا ستصاب بالذعر من سياسة عبد الناصر التوسعية .
- تركيا تخاف من العدو العربي في جبهتها الجنوبية .
- إيران تشتبك في صراع إقليمي .

بعد مفاوضات بين موشي ديان والجنرال مونتجمرى في أيار 1958 ومراسلات بين بن جوريون والجنرال ديجول ولد الحلف بين إسرائيل وهذه الدول الثلاث في آب 1958 تحت اسم حلف معاهدة الحزام المحيط THE PERIPHERAL PACT TREATY

وقد كتب بن جوريون رسالة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور يقول فيها : تلقى المراحل الأولى من المخطط النجاح، لكن ثمة شيئان يعتمدان على الدعم والمساندة الأمريكية، المساعدة المالية والسياسية والمعنوية وتوفير الشعور لدى كل من تركيا وإثيوبيا بأن مساعينا تحظى بالدعم الأمريكي.

---

(1) حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مرجع سابق، ص25 .

ولم يكن هذا التحالف بين إسرائيل وهذه الدول الثلاث مجرد وسيلة لإخراج إسرائيل من عزلتها، ولتخفيف آثار المقاطعة العربية فقط، بل كان إحدى وسائل الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي، واستغلال الأنهار العربية التي تنبع من أراضي كل من إثيوبيا وتركيا [1] ، للضغط على الدول العربية خاصة مصر عن طريق نهر النيل وكل من سوريا والعراق عن طريق نهرى دجلة والفرات .

لذلك كانت إثيوبيا هي آخر دولة أفريقية تقطع علاقاتها مع إسرائيل تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وذلك في أكتوبر 1973 ثم ظلت محتفظة بعلاقات متنوعة معها رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين البلدين .

وفي 3 نوفمبر 1989 استعادت إثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل، وبعد أسابيع قليلة ذكرت صحيفة " اندبندنت " البريطانية في 6 يناير 1990 أن خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الإثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة تانا ونهر أباي الذى يصب في النيل الأزرق .

وبدا من ذلك الحين أن إسرائيل تسعى للضغط على دول حوض النيل خاصة مصر والسودان من خلال تقديم المساعدات لإثيوبيا لتشجعها على إقامة مشروعات لتحويل جزء من مياه النيل الأزرق[2] ، مما يؤثر على كمية المياه التي ترد إلى مصر .

وبصفة عامة يشكل البحر الأحمر منطلق الأطماع الجيوبوليتيكية المشتركة لكل من إثيوبيا وإسرائيل [3].

حاولت إسرائيل من خلال سياستها واستراتيجيتها فتح علاقاتها مع دول منابع نهر النيل وخاصة إثيوبيا حتى يكون لها مرتكز على البحر الأحمر وضرب مرتكزات الأمن القومي العربي واحتلالها منطقة أم الرشراش عام 1949 وأنشأت عليها مرفأ إيلات حتى حرب عام 1956 العدوان الثلاثي كانت حق المرور في مضايق تيران والبحر الأحمر، وأيضاً التقت مصالحها مباشرة مع أطماع

---

(1) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1990 ص 155.

(2) عبد الله مرسي العقالى، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1996 ص 171 .

(3) تستهدف إسرائيل استراتيجيا من موقفها مع إثيوبيا السيطرة على مدخل البحر الأحمر الأمر الذى تسهله لها إثيوبيا منذ منتصف الخمسينات حتي الآن . هاني خليل، مرجع سابق ص 329 .

إثيوبيا الساعية بدورها منذ عهد منليك عام 1902 الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والتحكم بمضيقة الجنوبي، واستطاعت إثيوبيا في ظل الدعم الأمريكي عام 1952 أن تقيم اتحاداً فيدرالياً مع إرتيريا تمهيداً لاحتلالها عسكرياً ثم ضمها إلى الإمبراطورية الأثيوبية عام 1962 ولذلك حققت إثيوبيا هدفها الجيوبوليتكي بوصولها إلى البحر والمياه المفتوحة وخروجها من العزلة البرية . وفي مواجهة الدعم العربي الكبير لثورة الشعب الأريتيري، اندفعت إثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك لهما وهو كسر الطوق العربي في البحر الأحمر ونزع الصفة القومية عن هذا البحر، لذلك جعلت إثيوبيا شواطئ إريتريا وجزرها تحت السيطرة الأمريكية والإسرائيلية، وقدمت لهاتين الدولتين تسهيلات استراتيجية غير محدودة .

لقد كان الدور الإسرائيلي يعمل بالواسطة منذ الخمسينيات عن طريق مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، والبعثات إلى الدول الأفريقية المتحكمة بمنابع النيل، وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير الصهيوني لتنفيذ مشاريع للري في هذه الدول ففي الفترة ما بين1958–1964 قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي على الحدود السودانية الأثيوبية ولإنتاج الطاقة الكهربائية (1). وبالمقابل عارضت إثيوبيا بتحريض من إسرائيل تنفيذ مشروع السد العالي الذى بدأ تنفيذه عام 1960 كما عارضت مشروعاً مصرياً آخر لتحويل جزء من مياه النيل لري سيناء بمساحة 35 ألف فدان وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية (2).

وقد نشرت الدراسات الأمريكية والمخططات اللازمة لإقامة السدود في 17 مجلداً، وتقدر كمية المياه اللازمة لخدمة مشاريع الري الإثيوبية المقترحة بحوالي 80 مليارم3 وذلك حتى نهاية القرن العشرين وهذه الكمية ستأتي على حساب مصر والسودان .

بعد تلك الفترة وخلال الثمانينيات انتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر بوصول خبراء إسرائيليين إلى كل من إثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للري على النيل

---

(1) كما تقول Natasha Beschorner إن هذه المساعدات كالأمريكية لإثيوبيا كانت تحذير لنظام عبد الناصر ليكون أكثر اعتدالا في سياسته العربية ضد إسرائيل .

Natasha Beschorner ، Water And Instability in The Middle East ، ADELPHI ،Paper 273, Winter 1992-3,p.59

(2) قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص 36.

تستنزف 7 مليار م^3 أو 20 بالمائة من وارد النيل إلى مصر وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا التي تتلقى أمطاراً استوائية تبلغ سنوياً 114 مليار م^3 .

وقد اتخذ التنسيق الإثيوبي – الإسرائيلي في عهد منجستو هيلا ماريام الذى أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسى عام 1974 منحيً جديداً، وامتدت أخطاره إلى جنوب السودان مع جون جارنج وهو يهدف إلى فصل الجنوب السوداني الذى يشكل حوض بحر الجبل الناظم الأول لنهر النيل وبذلك تكتمل حلقة المؤامرة بسيطرة إثيوبيا على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق، وسيطرة المنشق جارانج على الشريان الآخر وهو بحر الجبل .

ورغم النفي المستمر من قبل السلطات الإثيوبية لوجود تعاون مع إسرائيل لاستثمار النيل، فقد أعلنت شركة تاحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية في إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في إثيوبية لحساب البنك الدولي، وأنها تقوم بأعمال إنشائية في أوجادين في الطرف الآخر من إثيوبيا على حدود الصومال . وكشفت المصادر أن خبراء إسرائيليين قاموا بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به، وذلك لتقديم الاقتراحات حول إمكانية إقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق (1).

ويهدف التعاون الإسرائيلي – الإثيوبي لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأعلنت إثيوبيا عزمها على تنفيذها والتي يصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية الإثيوبية . وتشمل هذه المشاريع إنشاء 26 سداً على نهر النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار وإنتاج 38 مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية، الأمر الذى سيحرم مصر من خمسة مليارات متر مكعب من المياه، متجاوزة بذلك الاتفاقيات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول الحوض (2) .

ويأتي هذا التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا تتويجاً لتعاون سرى بين الطرفين قدمت إسرائيل من جانبها القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الإثيوبي، فيما سمحت السلطات الإثيوبية باستئناف تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل . وتسعى إسرائيل من وراء هذا التعاون إلى زيادة نشاطها في

(1) حمد سعيد الموعد ، مرجع سابق، ص 166.

(2) عدنان هزاع البياتي، أزمة في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 204، فبراير 1996، ص 69 .

منطقة القرن الأفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتعزيز دورها في أحداث جنوب السودان، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية في منطقة جزيرة دهلق .

مشاريع إثيوبيا على النيل :

قامت إثيوبيا بدراسة أربعة مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة إسرائيلية وتتمثل هذه المشروعات في :

1- مشروع سد فينشا، ويقام على أحد روافد النيل الأزرق وقد بدأ العمل فيه في بداية 1984.

2- مشروع الليبرد على نهر السوباط .

3- مشروع سينت على أحد روافد عطبرة ويؤثر على إيراد النهر بمقدار 2/1 مليار متر مكعب .

4- مشروع خور الفاشر ويقع على الحدود الأثيوبية – السودانية ويؤثر على مصر بمقدار 4.5 مليار م^3 [(1)] .

وسوف تؤثر هذه المشروعات على مصر بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنوياً أي حوالي 20% من الإيراد الكلى لمصر من النهر.

وكان هذا مما دفع ببعض المهتمين بشئون المياه إلى الحديث عن " مؤامرة إثيوبية إسرائيلية " تسعي إلى التحكم أو التقليل من كميات المياه المتدفقة من نهر النيل إلى كل من مصر والسودان .

وقد وجهت مصر تحذيراً إلى إسرائيل وإثيوبيا في 17يناير 1999 بعدم العبث بمياه النيل، وذلك بعد تلقيها تقريراً عن أنشطة إسرائيلية في إثيوبيا يمكن أن تؤثر على مجرى نهر النيل وعن قيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج ضخم للتنمية الزراعية والري في إثيوبيا، وقد شوهد مهندس وهم يجرون اختبارات للتربة في منطقة آبي ومنطقة بحيرة تانا بالقرب من النيل الأزرق [(2)].

---

(1) عبد السلام تدمري ، أزمة مياه النيل والتحديات الخارجية، صامد الاقتصادي، مرجع سابق ص 81 .

(2) مؤخراً صرح د. محمود أبو زيد وزير الري المصري أنه : لا يوجد دليل على حدوث نشاط إسرائيلي معاد لنا – على منابع النيل – نعم هناك وجود لخبراء إسرائيليين في المنطقة دون أن يصطحب ذلك حقائق أو قرائن على خطط لمضايقة مصر فيما يتعلق بملف المياه " الاتحاد 22مارس 1998 .

وبعثت مصر برسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا حول منتصف يناير 1990 تفيد بأن " القاهرة لن تسمح بأية محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل " .

وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الإثيوبية التي تشرف على منابع النيل تفسيراً واضحاً لمدى تأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية إلى النيل الأزرق .

وقد جاء الرد الإثيوبي مطمئناً، وبالرغم من ذلك طاف الرئيس حسنى مبارك جواً بمنطقة السدود الإثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها . وكان هذا الاطمئنان ضرورة بعد ما قيل عن استعانة إثيوبيا بخبراء إسرائيليين لتنفيذ هذه السدود وعن رغبة إسرائيل في خنق مصر مائياً من ناحية المنبع .

وكانت بعض الدراسات قد أشارت إلى أن السدود الثلاثة التي تزمع إسرائيل إنشاءها بالقرب من بحيرة تانا، ونهر أباي أحد روافد نهر النيل ستحقق لإثيوبيا التحكم في 82% من مياه النيل مما يهدد كلاً من السودان ومصر بشكل مباشر . وقد أكد السفير سيد أبو زيد مدير إدارة مجلسي الشعب والشورى بالخارجية المصرية في أول يوليو 1991 بأن وزارة الخارجية تتابع باهتمام شديد هذا الموضوع وأصدرنا بياناً رسمياً بذلك حتى يكون بمثابة رسالة موجهة إلى جميع الأطراف، وقال : إننا أرسلنا لسفارتنا في تل أبيب باستفسار حول هذا الموضوع وتلقينا رداً من الحكومة الإسرائيلية تنفى فيها مشاركتها في إقامة أية مشروعات إثيوبية على نهر النيل، على أن المشروعات الإثيوبية المقترحة تبلغ نحو 32 مشروعاً منذ عام 1958 وكانت تكلفتها نحو 3 مليارات دولار ارتفعت إلى 10 مليارات دولار وهناك صعوبات فنية في إقامة العديد من هذه المشروعات (1).

وفي يوليو 1991 كشف تقرير لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري عن حقيقة الوجود الإسرائيلي في منابع النيل على النحو التالي :

- وجدنا أصابع إسرائيل تدعم مويس تشومبى حاكم إقليم كاتانجا الكونجولى الملاصق لمنابع النيل غرباً في حربه ضد بياتريس لومومبا حتى أسقطه ولم تكن مناجم النحاس وحدها هي السبب بل كان هدفها النيل .

---

(1) عبد الله مرسى العقالى ، مرجع سابق، ص 156.

- ووجدنا أصابعهم في أوغندا حتى استولت أو كادت على سلوكيات حكامها وفي مقدمتهم عيدي أمين الذى تدرب في إسرائيل، وفتح أبواب بلاده بعدها لإسرائيل علماً بأن الجزء الأكبر الشمالي من أوغندا كان جزءاً من مديرية خط الاستواء المصرية السودانية .
- ووجدنا أصابع إسرائيل تمتد إلى إثيوبيا حيث المنابع الأساسية للنيل و 85% من مياهه.

وقدمت إسرائيل المساعدات لحكام أديس أبابا عندما ساءت علاقاتها مع مصر بل وهي في عام 1991 تنفذ لإثيوبيا 6 مشروعات سدود على منابع النيل هناك، بما لهذا من تأثير حيوي ومباشر في حصة مصر من المياه .

- ووجدنا أصابع إسرائيل في جنوب السودان ذاته ودورها مع جون جارانج معروف حيث دربته ودربت قواته وأمدتهم بالأسلحة بمعاونة إثيوبيا، فليس هدف الجبهة مجرد تحرير جنوب السودان، بل امتد هدفها لتحرير كل السودان .

وأضاف التقرير يقول : " أي إن أصابع إسرائيل تحاول أن تخترق دفاعات مصر الجنوبية وتحاول أن تحاصر منابع حياتنا وكل هذا باستراتيجية واضحة المعالم ضد مصدر الحياه لمصر". وكانت الفترة القصيرة السابقة على صدور هذا التقرير مليئة بالأخبار والتعليقات الصحفية المصرية والعربية والدولية، التي تشير إلى وجود خبراء إسرائيليين في إثيوبيا كما تشير أيضاً إلى محاولات إسرائيلية لتأليب دول المنابع على مصر أساساً والسودان بدرجة أقل [1] .

ومع ذلك يقول كاتب إسرائيلي : إن مصر تشعر بالقلق إزاء الخطط الإثيوبية الرامية إلى إنشاء السدود على النيل الأزرق، الذى يصب في نهر النيل والذى يوفر بدوره أكثر من 80% من المياه لمصر . ويخشى المصريون من أن يخفض بناء هذه السدود تدفق النيل إلى الدلتا بنحو 20% . وليس ثمة شك في أن مصر ستلجأ إلى خوض الحرب لحماية النيل والفنيون الذين يعملون على وضع الخطط للنيل الأزرق إسرائيليون[2].

لقد حاولت إسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ . وبسبب ارتفاع كلفة المشروع بالنسبة

---

(1) فتحي على حسين ، مرجع سابق، ص 160.

(2) بروس أ . هورويتز : أزمة المياه في الشرق الأوسط وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة غسان رملاوي، شئون الشرق الأوسط، العدد الخامس، يناير 1992، ص 80 .

إلى إمكانات إثيوبيا الاقتصادية رفض البنك الدولي إتمام الصفقة فتحولت إثيوبيا إلى البنك الإفريقي للتنمية . وقد وافق هذا الأخير شرط أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ .

إن هذا التطور في العلاقات الإثيوبية – الإسرائيلية في عهد منجستو كان يهدف من جانب إسرائيل إلى استخدام إثيوبيا كورقة ضغط مائية على مصر لإجبارها على تنفيذ المشروع الذى اقترحه السادات القاضي بمد قناه " ترعة السلام " من النيل إلى صحراء النقب لتغذيتها بنسبة واحد بالمائة من حصة مصر من مياه النيل، كما يبدو من تطور الأحداث في القرن الإفريقي بعد سقوط منجستو أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعدان إثيوبيا لدور مركزي إقليمي أكثر أهمية (1) تدور في فلكه دول مجمع البحار أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب ودول مجمع الأنهار أي الدول المشرفة على حوض السودان وذلك بإطار ترتيبات جيوسياسية، أبرز ملامحها:

1- إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول إثيوبيا وهي إريتريا التي أصبحت دولة مستقلة في نيسان أبريل 1993 والصومال الذى يعاني من اضطرابات وتمزق يهدد وحدته ومصيره وجنوب السودان التي أصبحت دولة في عام 2011 منفصلة عن دولة السودان

2- استخدام إثيوبيا قاعدة أمريكية – إسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية وشقها في وسطها عبر محور إثيوبيا – إسرائيل – تركيا .

3- توثيق علاقة هذه المنظومة الأفريقية بإسرائيل، وهذا ما أكده الرئيس الإثيوبي وقائد قوات الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا " ملس زيناوى " من أن بلاده تقيم علاقات ودية مع إسرائيل، كذلك كان لرئيس الحكومة الإرتيرية المؤقتة " أسياس أفورقى" موقف مماثل

(1) كانت الدولة الإثيوبية قد ألغت من جانب واحد اتفاقيات 1902 ورفضت الاعتراف بشرعية اتفاقيات 1929 واعتبرت اتفاقيات 1959 باطلة وكأنها لم تكن وأفادت أديس أبابا غداة التوقيع على الاتفاقيات الأخيرة حول تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان بأنها لن تقدم في المستقبل أي تنازلات لدول لا تعترف بحقوقها في مياهها، رغم أنها (أي هذه الدول) تقع أسفل مجرى النهر، وللبرهنة على موقفها هذا الحازم، رفضت أديس أبابا المشاركة في أعمال اللجنة الفنية المشتركة التي تقرر تشكيلها بمقتضى نفس اتفاقيات 1959 وبالأخص للنظر في أي سياسة هيدروليكية مشتركة مع الدول الأخرى التي يمر بها النهر . ويمكن ترجمة موقف إثيوبيا على النحو التالي، عدم قبول وعدم منح أي شيء لدول أسفل النهر طالما لم يسمح لها بتنفيذ منشآتها الهيدروليكية الخاصة وفي حالة شروع مصر والسودان أو أي منهما منفردة في إقامة أي إنشاءات هيدروليكية فستبذل أديس أبابا كل ما في وسعها لمنع ذلك حتي تتجنب نشأة أي أمر واقع يمكن أن يتحول إلى حق مكتسب غير قابل للطعن فيه وسيطبق هذا المنطق على كل من السد العالي وقناة جونجلي وغير ذلك من المشاريع الأخرى .

حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، مرجع سابق، ص 149 .

تجاه إسرائيل التي يقيم معها علاقات ودية حميمة مهينة لتاريخ أرتيريا العربي وكفاح شعبها ضد الاستعمار الإثيوبي وحليفته إسرائيل[1] .

ولعل ذلك هو ما يدفع الباحث للخروج بالنتيجة التالية :

" إن نهر النيل يمثل شريان الحياه في مصر حتى أن الحياة لا تستقيم فيها إذا ما اضطرب جريانه بأي شكل من أشكال الاضطراب، فلهذا كان من الطبيعي أن يمتد حزام الأمن المائي الاستراتيجي لمصر إلى منابع الرئيسي في حوض النيل، وأن يكون أي عمل يجري في هذا الحوض ويؤدي إلى إحداث اضطراب في جريان النيل إلى مصر أو أن ينقص من حصة مصر التاريخية من مياهه عملاً يمس الأمن القومي المصري مساساً مباشراً ويعرضه للخطر، ومن ثم ينبغي على الدولة التي يتعرض أمنها القومي للخطر أن تدافع عنه بما شاءت من وسائل وأدوات"[2].

وبالرغم من أن الأمر قد لا يبلغ حد الصراع المسلح فإنه لا يمكن إسقاط هذا الاحتمال، ذلك أنه للمتغيرات الإقليمية والأفريقية والدولية تأثيرها المباشر في تكوين تلك المصلحة الإثيوبية.

وإن كانت السياسة المصرية تؤكد دائما فيما يتعلق بمياه النيل على الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل وحق مصر في الحصول على نصيب معقول من أي إيرادات إضافية تنتج عن تقليل المفقود عند المنابع، كما تؤكد أهمية التشاور مع دول حوض النيل قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر في الموارد الحالية والمستقبلية [3].

---

(1) عباس قاسم ، مرجع سابق ص 38.

(2) هيثم الكيلاني، المياه العربية، والصراع الإقليمي، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية رقم 17 سبتمبر 1993 ص 28 .

(3) سامر مخيمر وخالد حجازي ، مرجع سابق، ص 98.

6.2 : الخلاصة

يعد نهر النيل من أطول أنهار العالم وذات أهمية كبيرة لمصر والسودان سواء في الجانب الاقتصادي أو الزراعي أو الري، وهو سبب قيام الحضارة الفرعونية في مصر ويعد من أهم مرتكزات الأمن القومي المصري .

لذلك هناك اتفاقيات وأعراف لتنظيم استخدام الأنهار الدولية وهناك بعض أحكام المحاكم التي تفصل في نزاع المياه، ويعد نهر النيل ذات أهمية اقتصادية للدول المستعمرة لمصر والسودان من خلال قيام الدول الاستعمارية بعقد مجموعة من الاتفاقيات التي تنظم استخدام حوض نهر النيل، ويؤكد القانون الدولي على حق مصر والسودان في مياه حوض نهر النيل من خلال حصة مصر والسودان من هذه الاتفاقيات سواء مع المستعمر أو اتفاقية بين مصر والسودان والتأكيد على حقوق مصر والسودان المائية في الحصة المتفق عليها وأكد القانون الدولي على استخدام الدول المتشاطئة للنهر النيل يتم على أساس الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر، وأكدت اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية على حق مصر والسودان من الحصة المتفق عليها من خلال الاتفاقيات السابقة وأن أي تغير في هذه الاتفاقيات يوجب موافقة دولتي المصب مصر والسودان .

وأن هناك أطماع من قبل إسرائيل تحاول التأثير على حصة مصر والتأثير على الأمن المائي العربي من خلال سياسيات التعاون مع إثيوبيا ودعمها في التأثير على حصة مصر المتفق عليها من الاتفاقيات السابقة، وهذه الأطماع قبل قيام الكيان الإسرائيلي .

ومن هذا التعاون والسياسيات الإسرائيلية مع إثيوبيا في مجال نهر النيل لذلك يجب أن يكون هناك وقفة كبيرة وجامدة من قبل مصر والسودان لمواجهة هذه الأطماع الخارجية وعودة الدور المصري الإقليمي في إفريقيا لمنع نفوذ إسرائيل في المنطقة وعودة الدور المصري كدور الأب في القارة السمراء الأفريقية .

الفصل الرابع

تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي

وآثاره على الأمن المائي العربي

(المصري والسوداني)

1.3 : مقدمة

2.3 : سد النهضة الألفية الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر والسودان

3.3 : جذور الصراع المصري– الإثيوبي بشأن مياه النيل

4.3 : قيام إثيوبيا بإجراءات بناء سد النهضة والموقف المصري

5.3 : الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض نهر النيل

6.3 : خلاصة

الفصل الرابع

3 : أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثاره على الأمن المائي العربي المصري والسوداني

1.3: مقدمة

وقد جاء هذا الفصل بعنوان أزمة سد النهضة الأثيوبي وآثاره على الأمن المائي العربي المصري وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول سد النهضة الألفية الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر والمبحث الثاني: جذور الأزمة المصرية – الإثيوبية بشأن مياه نهر النيل، أما المبحث الثالث :تناول قيام إثيوبيا بإجراءات بناء سد النهضة الإثيوبي والموقف المصري، أما المبحث الرابع تناول الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض نهر النيل.

المبحث الأول

2.3 : سد النهضة الألفية الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر

1.2.3 : تمهيد

نهر النيل هو أطول أنهار العالم حيث يبلغ طوله 6650 كم، ويمتد من دائرة العرض4 درجة جنوباً إلى 32 درجة شمالاً، ويغطي حوض النيل مساحة 3.4 مليون كم2 في احدى عشر دول أفريقية هي من المنبع إلى المصب : تنزانيا – جمهورية الكونغو الديمقراطية – أوغندا – كينيا – بورندي – رواندا – إثيوبيا – إريتريا–جنوب السودان – والسودان– مصر الشكل 1 ورغم ذلك فإن تصرفه عند أسوان من أقل التصرفات النهرية 84 مليار م3 فقط على مستوى العالم .

ينبع نهر النيل من مصدرين رئيسيين هما :

(1) الهضبة الإثيوبية والتي تشارك بحوالي 71 مليار م3 عند أسوان 85% من إيراد نهر النيل، من خلال ثلاثة أنهار رئيسية : النيل الأزرق أباي 50 مليار م3 والذى يشكل حوالي

60% من إيراد نهر النيل عند أسوان، السوباط بارو– أكويو 11 مليار م^3، عطبرة تيكيزي 11 م^3 [1] .

(2) هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي 13 مليار م^3 15% من إيراد نهر النيل، والتي تشمل بحيرات فيكتوريا، كيوجا، إدوارد، جورج، ألبرت .

جاء المبحث الأول بعنوان سد النهضة الألفية الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، وتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، المطلب الأول سد النهضة الألفية الإثيوبي، والمطلب الثاني: التعاون الأمريكي– الإثيوبي بشأن مياه نهر النيل، وأما المطلب الثالث : الإعلان عن إنشاء سد النهضة الإثيوبي .

المطلب الأول

1.1.2.3 : سد النهضة الألفية الإثيوبي

عرف سد النهضة الألفية الإثيوبي بسد بوردر Border في الدراسة الأمريكية التي أجريت على حوض النيل الأزرق أباي في إثيوبيا . أعلنت الحكومة الإثيوبية في الثاني من أبريل 2011 تدشين إنشاء مشروع سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية 5252 ميجاوات على النيل الأزرق بولاية بنى شنقول جوميز غربي إثيوبيا وعلى بعد نحو 20–40 كيلومترا من حدود إثيوبيا مع السودان بتكلفة تبلغ نحو 4.8 مليار دولار شكل 2

(1) عباس محمد شراقي (2010)، المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات "20–26 يونيو. معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، ص 151–192 .

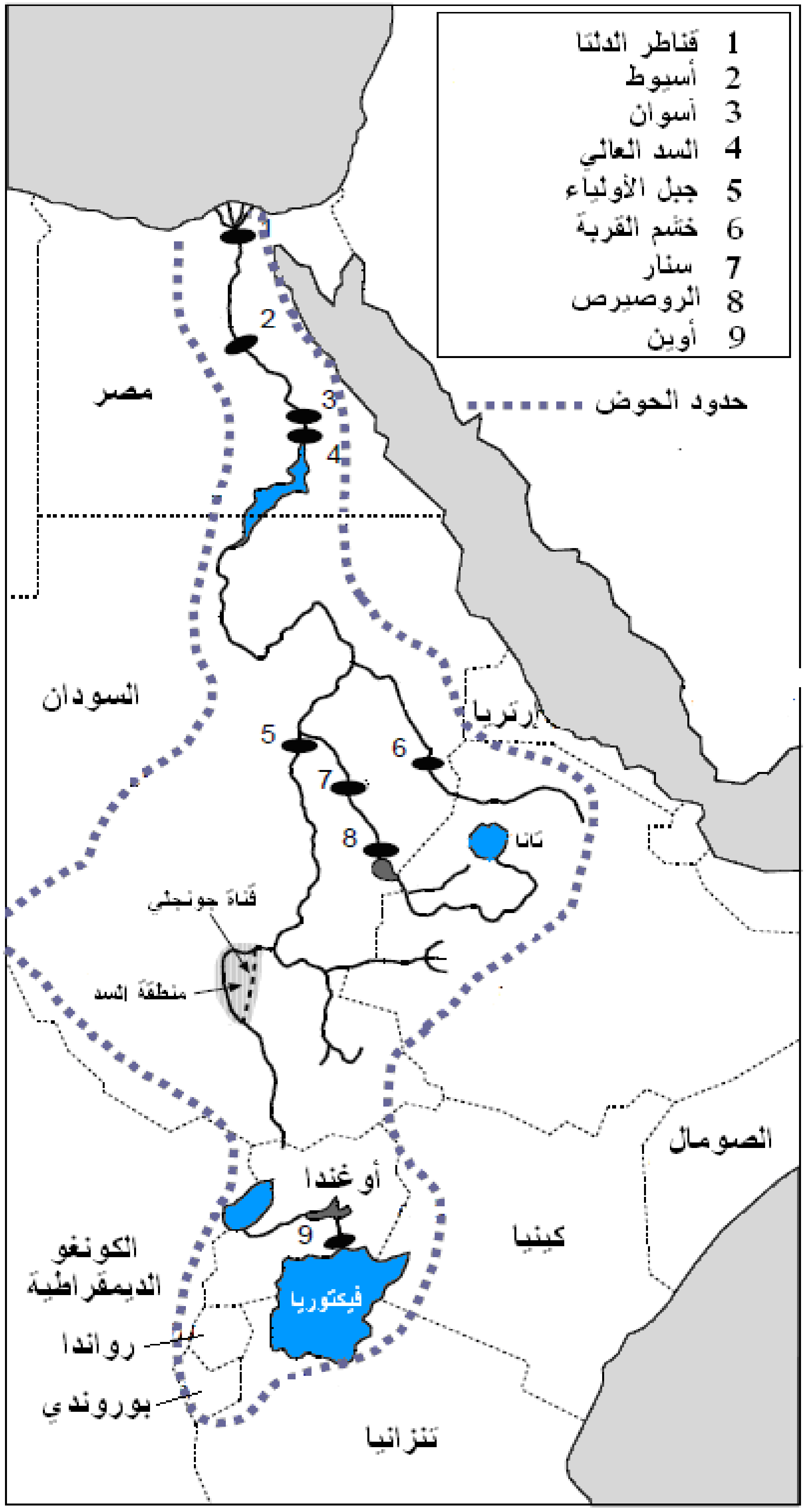

شكل (3.1) خريطة حوض النيل **Waterwiki, 2010**.[1]

(1) Waterwiki, 2010, Water Conflict and Cooperation/Nile River Basin, http://waterwiki.net/index.php/Water-conflict-and-Cooperation/Nile-Rivr-Basin

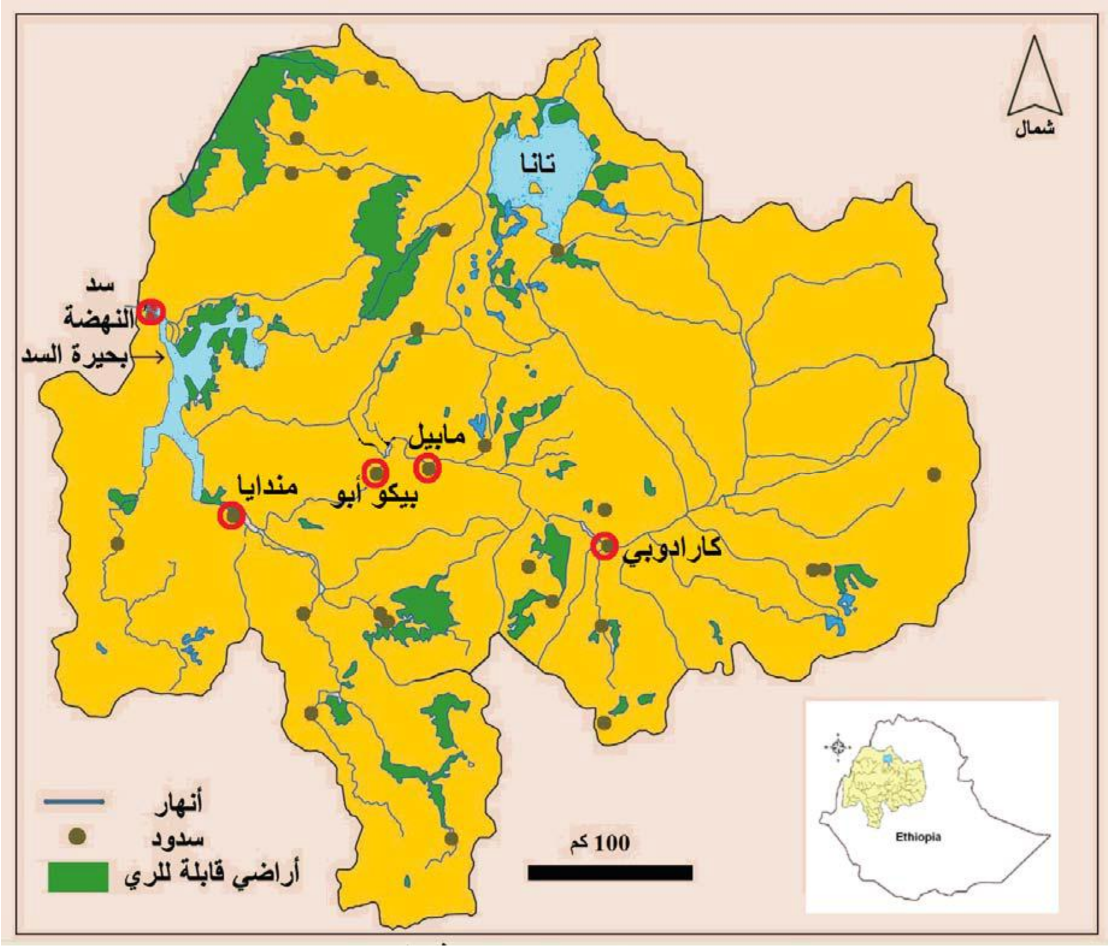

شكل (3.2) حوض النيل الأزرق في إثيوبيا، ومناطق السدود المقترحة، والأراضي الزراعية القابلة للري وشكل البحيرة المتوقع تكوينها أمام سد النهضة .

المصدر : توزيع الأراضي القابلة للري من Awulachew وآخرون 2008 (1)

تضاربت الأقوال حول سد النهضة، فالحقائق العلمية من خلال الدراسات الأمريكية عام 1964 وما تلاها من أبحاث تؤكد على أن سعة الخزان تتراوح بين 11.1، 13.3، 16.5، 24.3 مليار م^3، إلا أن تصريحات المسؤولين الإثيوبيين الأخيرة ذكرت 62 ثم 67 مليار م^3، وهذه الأرقام لا يوجد ما يؤيدها علمياً .

(1) Awulachew ، S.B., McCartney, M., Ibrahim, Y., And Shiferaw ، Y.S., 2008, Evaluation Of Water Availability and allocation in The Blue Nile Basin ، CGIAR Challenge Program on Water and Food 2nd International Forum on Water and Food ، Ethiopia, pp. 6-10.

المطلب الثاني

2.1.2.3 : التعاون الأمريكي – الإثيوبي بشأن مياه نهر النيل

وافقت الحكومة الأمريكية على الطلب الإثيوبي في إمكانية التعاون معها للقيام بدراسة شاملة لحوض النيل الأزرق خاصة بعد عزم مصر على إنشاء السد العالي في ذلك الوقت، وجرى التوقيع على اتفاق رسمي بين الحكومتين في أغسطس 1957 (1)، ثم كلف مكتب الاستصلاح التابع لوزارة الداخلية الأمريكية للمشاركة في المشروع المشترك بعنوان " البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لدراسة حوض النيل الأزرق " واستمرت تلك الدراسة المكثفة للمشروع لمدة خمس سنوات 1958– 1964 (2) ، وكان ذلك إبان بناء السد العالي في مصر1960– 1970 .

وانتهت تلك الدراسة بتقديم تقريراً شاملاً عن الهيدرولوجيا ونوعية المياه، شكل سطح الأرض، والجيولوجيا والموارد المعدنية، والمياه الجوفية، استخدام الأرض، وأخيراً الحالة الاجتماعية والاقتصادية .(3) لحوالي 35 حوضاً فرعاً وأعلنت الدراسة من خلال 7 مجلدات مكونة من تقرير رئيسي بعنوان" الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق" 6 ملاحق عام 1964(4).

وقام المكتب الأمريكي بتحديد 26 موقعاً لإنشاء السدود أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي(5): كارادوبي، مابيل، مانداريا، وسد الحدود النهضة بإجمالي قدرة تخزين81 مليارم^3 جدول1، وهو ما يعادل جملة الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف تقريباً، بعض الدراسات الحديثة زادت من السعة التخزينية لسد مانداريا من15.9مليار م^3 إلى 49.2 مليار م^3، وسد النهضة من 11.1 مليار م3 إلى 13.3 مليار م3، وألغت سد مابيل واقترحت سد باكو أبو بدلاً منه (6) .

---

(1) Zewde Gerbre Sellasie / Dejazmatch ، 1997 ، The Nile Question : 1955 – 1964 ، The Ethiopian Perspective ، Conference ، Tel Aviv University ، 5/1997 .

(2) Sturgeon ، Stephen C., 2008 ، Just Add Water : Reclamation Projects and Development Fantasies in The Upper Basin of Colorado River ، Library Faculty & Staff Publications .Paper 62 ، pp . 669. http:// digitalcommons . USU. Edu/lib- Pubs/ 62

(3) Collins ، R.O., 1990, The Waters of The Nile : Hydropolitics and The Jongei Canal ، 1900-1988 Markus Wiener Publishers ، Princeton . Hydrological Characterization of Watersheds in The Blue Nile Basin . Hydrol . Earth Syst . Sci . Discuss ., 7, 4089-4111.

(4) Gebrehiwot ،S.G., Ilstedt ، U., Gardenas ، A.I. and K . Bishop ، K .,2010.

(5) Waterbury ، J.,2002 The Nile Basin National Determinants of Collective Action ، University Press ، London ، 211p.

(6) Ahmed ، A.A . and Ismail ، UH., 2008, Sediment in The Nile River System ، UNESCO ، 93p.

جدول (3.1) خصائص السدود الأربعة طبقاً لدراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي USBR عام 1964، بالإضافة إلى سد بيكو أبو .

السد	ارتفاع السد م	ارتفاع سطح الأرض م	سعة التخزين مليار $م^3$	الكهرباء مليون ميجاوات	معدل التصرف $م^3$ /ث	
					قبل تانا- بيلس	بعد تانا-بيلس
كارادبي	252	1146	40.2	1600	649	572
مابيل	171	906	13.6	1200	-	-
مانديا	164	741	15.9	1620	1091	1014
النهضة	84.5	575	11.1	1400	1547	1547
بيكو أبو	110	906	-	2000-800	-	-
الاجمالي			**80.8**	**7220**		

المطلب الثالث

3.1.2.3 : الإعلان عن انشاء سد النهضة الإثيوبي

أعلنت إثيوبيا في فبراير 2011 عن عزمها إنشاء سد بوردر على النيل الأزرق، والذى يعرف أيضاً بسد هيداسي، على بعد 20–40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار م3، وإسناده إلى شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلق عليه مشروع إكس، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من إبريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام 1964.

1.3.1.2.3 : الموقع الجغرافي لسد النهضة الإثيوبي

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز وعلى بعد حوالي 20–40 كم من الحدود السودانية، خط عرض 11 6 شمالاً، طول 35 9 شرقاً، على ارتفاع حوالي 500–600 متر فوق سطح البحر . يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي 800 مم / سنة .[(1)]

2.3.1.2.3 : الموقع الجيولوجي لسد النهضة الإثيوبي

يقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة *ما قبل الكمبري، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام .

---

*(عصر ما قبل الكمبري) بالإنجليزية (Precambrian): هو الاسم الذي يصف المدة الطويلة لتاريخ الأرض قبل دهر البشائر الحالي، وهي مقسمة إلى دهور عديدة من المقياس الزمني الجيولوجي.وهي فترة تمتد من بداية تشكل الأرض تقريبا قبل 4600 مليون سنة إلى بداية العصر الكامبري تقريبا 542 مليون سنة، عندما ظهرت لأول مرة الحيوانات الدقيقة ذات القشور الصلبة بوفرة. تم تسميته بذلك لأنه سبق العصر الكمبري الفترة الأولى من دهر البشائر، والذي سمي نسبة إلى الاسم الكلاسيكي لويلز كامبريا، حيث درست فيها صخور هذا العصر لأول مرة. يشغر ما قبل الكامبري تقريبا 88% من الزمن الجيولوجي الكلي.

(1) World Bank Agriculture And Rural Development Department ، 2006, Ethiopia Managing Water Resources Growth ، A World Bank Water Resources Assistance/ Strategy for Ethiopia, 91p.

تلعب الجيولوجيا دوراً رئيسياً في مجالات التنمية الإثيوبية، وأهم العوامل الجيولوجية والجغرافية التي تقف حائلاً في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة هي :

1- صعوبة التضاريس حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تخزينها .
2- انتشار الصخور البركانية البازلتية خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضاً ضعيفة هندسياً لتحتمل إقامة سدود عملاقة .
3- تأثير الصخور البازلتية أيضا على نوعية المياه خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأُخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقاً أيضاً في تكوين مياه جوفية .
4- التوزيع الغير متجانس للأمطار سواء الزمني أو المكاني .
5- زيادة معدلات البخر والتي يتراوح متوسطها إلى 80% من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الأفريقية .
6- زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالإضافة إلى زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان .
7- يحد حوض النيل في بعض دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلى الأماكن التي تعاني من نقص المياه خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جلياً في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا .
8- عدم ملائمة الزراعة المروية لدول الحوض نظراً لصعوبة التضاريس وعدم إمكانية نقل المياه .
9- وجود الأخدود الأفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر على المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا .
10- التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافاً في بعض الأماكن، وأمطار في أماكن أخرى .

3.3.1.2.3 : الخصائص الفنية لسد النهضة الإثيوبي

الدراسات الإثيوبية الحديثة لسد النهضة غير معلنة، وهناك تصريحات إثيوبية بعدم إعلانها إلا بعد توقيع مصر على الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل اتفاقية عنتيبي2010 . ولكن المعلومات العلمية المتاحة هي من خلال الدراسة الأمريكية عام 1964 وما تلاها أوضحت أن ارتفاع السد حوالي 84.5 م وسعة التخزين11.1 مليار م3، عند مستوى 575 م للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السد ليصل إلى 90 متراً بسعة 13.3 مليار م3، عند مستوي 580 م للبحيرة . وفي سيناريوهات أخرى قد تصل سعة التخزين إلى 16.5 مليار م3، عند مستوى 590 م للبحيرة، أو 24.3 مليار م3، عند مستوى 600 م للبحيرة (1) .

وطبقاً لتصريحات وزير الموارد المائية الإثيوبي فإن ارتفاع السد سوف يصل إلى 145 متراً بسعة تخزينية 62 مليار م^3، ازدادت إلى 67 مليار م3 في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي(2) . لا يوجد أي دراسة علمية منشورة تؤكد هذين التصريحين حتي الآن .

من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكننا الاستنتاج أن طول البحيرة يصل 100 كم بمتوسط عرض 10 كم(3)، والتي سوف تغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي القابلة للري والتي يصل إجمالها إلى 2 مليون فدان في حوض النيل الأزرق شكل 2 .

4.3.1.2.3 : وحدات إنتاج الكهرباء لسد النهضة الإثيوبي

يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها 350 ميجاوات، عبارة عن 10 توربينات على الجانب الأيسر من قناه التصريف، وخمس توربينات أخرى على الجانب الأيمن،

(1) BCEOM . 1998 . Abay River Basin Integrated Development Master Plan Project . Report to Ministry of Water Resources ، The Federal Democratic Republic of Ethiopia .

(2) Berhane ، D., 2011, Quick Facts on The Grand Millennium dam /Ethiopia ، on April 11.2011, Http : // danielberhane . Wordpress .com/2011/04/11/quick- facts-on the –grand – millennium-dam-ethiopia/

(3) عباس محمد شراقي (2011) سد النهضة (الألفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر وشمال السودان، مؤتمر " ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل 30-31 مايو 2011، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، تحت الطبع

بإجمالي 5225 ميجاوات مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى أفريقيا والعاشرة عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء .

5.3.1.2.3 : التكلفة و التمويل لسد النهضة الإثيوبي

تبلغ تكلفه سد النهضة نحو 4.8 مليار دولار أمريكي، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى حوالي 8 مليار دولار أمريكي للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة . وقد أسند هذا السد بالأمر المباشر إلى شركة سالني الإيطالية [1] .

ويرفض البنك الدولي في تمويل مشروعات السدود المائية بصفة عامة نظراً لعدم اقتصاديتها في الوقت الحالي، بالإضافة إلى المشكلات السياسية التي تنبثق من جراء هذه المشروعات . كما أنه اتهم الخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة بأنها غير واقعية، واتجهت اهتماماته في قطاع الطاقة إلى التوسيع في نطاق شبكات التوزيع، وإصلاح القطاعات الجارية [2] .

وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم تمويل المشروع بالكامل بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة بعدم المشاركة، وبعد أن شحنت الشعب الإثيوبي بأنه مشروع الألفية العظيم والذى يعد أكبر مشروع مائي يمكن تشييده في إثيوبيا . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ عام 2006 في تكملة سد جيبي 3 على نهر أومو المتجه نحو بحيرة توركانا كينيا بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب والذى يصل إلى حوالي 2 مليار دولار أمريكي . والآن تضع الحكومة الإثيوبية نفسها في مأزق أكبر بإنشاء سد النهضة ليصبح المطلوب توفيره حوالي 7 مليار دولار أمريكي للسدين .

---

(1) Ethiopia Launched Grand Millennium Dam Project ، The Biggest in Africa ". Ethiopian News . 2 April 2011.

(2) World Bank ، 2006 . Implementation Completion Report (# 35573) for Energy II Project 2

سوف تكلف التوربينات ومعدات الكهربائية حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، يتم تمويلها من قبل البنوك الصينية . وهذا من شأنه 3 مليار دولار المتبقية سيتم تمويلها من الحكومة الاثيوبية(1) .

وكما هو معلن فإن الفترة الزمنية المقررة للمشروع هي أربع سنوات، إلا أن هناك مصادر أخرى ذكرت 44 شهرا للانتهاء من إتمام أول مولدين للكهرباء (2). ومن المتوقع أن يستغرق ثلاث سنوات إضافية للانتهاء من بناء سد النهضة كما هي العادة في السدود السابقة .

6.3.1.2.3 : فوائد سد النهضة بالنسبة لإثيوبيا

1- الفائدة الكبرى لإثيوبية من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية 5250 ميجاوات التي تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حالياً .
2- توفير المياه لسكان منطقة بنى شنقول جوميز على مدار العام، والتي قد يستخدم جزءاً منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة .
3- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص .
4- تخزين طمي النيل الأزرق الذى يقدر بحوالي 420 مليار م^3 سنوياً مما يطيل عمر السدود السوداني والسد العالي .
5- قلة البخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالي 570 إلى 650 متراً فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي 160-176 م فوق سطح البحر .
6- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة .

(1) " Council of Ministers Approves Regulation Establishing Council on Grand Dam " Ethiopian Government . 16April 2011 .
(2) " Meles Launches Millennium Dam Construction on Nile River " . New Business Ethiopia . 2 April 2011.

7.3.1.2.3 : أضرار سد النهضة على مصر والسودان وإثيوبيا

1- التكلفة العالية التي تقدر ب 4.8 مليار دولار والتي من المتوقع أن تصل إلى 8 مليار دولار .
2- إغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخرى قريبة قابلة للري .
3- إغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر .
4- تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة .
5- قصر عمر السد والذى يتراوح بين 25 إلى 50 عاماً نتيجة الاطماء الشديد 420 ألف متر مكعب سنوياً، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجياً .
6- زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام سبتمبر إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد على 2000 م نحو مستوي 600 م عند السد، وإذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني 2011 .
7- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجوده في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل
8- التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع .
9- فقد مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من 5 إلى 25 مليار م3 حسب حجم الخزان، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لافتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي 50 مليار م3 سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لمليء البحيرة، بل عاماً واحداً فقط، وقد تكون أسابيع قليلة في حالة أن تكون سعة التخزين الميت أقل من 10 مليار م3، وفي حالة السعة الكبيرة 67 مليار م3،

فإنه قد يحتاج إلى أسابيع قليلة من موسم المطر . وهذا الفقد سواء أكان كبيراً أم صغيراً يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات الازمة لتفادي أزمة نقص المياه في العام الأول لتشغيل السد (1) .

ونظراً للتحديات الجيولوجية والجغرافية السابقة في دول منابع النيل التي أكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية والتي يجب أن يزداد التعاون بين دول الحوض من أجل تقدم هذه الزراعة والاستفادة القصوى من مياه الأمطار، كما أن المشروعات المائية الكبرى لا تعرضا للانهيار نتيجة الفيضانات والتشققات الصخرية والزلازل، وعدم امكانية نقل المياه وتوزيعها في حالة تخزينها، والحل الأمثل هو التوسع في إقامة سدود صغيرة متعددة الأغراض كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القرى التي يستحيل نقل المياه إليها من أماكن أخرى . وبالتالي فإن سد النهضة الألفية الإثيوبي المزمع إنشائه على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية، والذى يقال أنه سوف يخزن 67 مليار متر مكعب، ليس في صالح إثيوبيا للأسباب سابقة الذكر، وأن الهدف من ورائه هو سياسي بالدرجة الأولى ليجمع رئيس الوزراء الإثيوبي الشعب من حوله والفوز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية، وشغلهم عن ثورات الإصلاح التي بدأت في الانتشار في بعض الدول الأفريقية والعربية وعلى رأسها ثورة 25 يناير 2011 المصرية، ويتضح ذلك من خلال التصريحات الاعلامية لسعة تخزين السد والتي تراوحت من11مليارم^3 في الدراسة الأمريكية، ثم تطويرها إلى13 ثم17 مليار م^3، وأخيراً التصريحات التي لا يدعمها أي عمل علمي منشور بسعة 62 مليار م3 من وزير الموارد المائية الإثيوبي و67 مليار م3 من رئيس الوزراء الإثيوبي، مع تزامن تغيير اسم السد مع هذه التصريحات بأسماء شعبية رنانة تحض على الحماس مثل سد اكس اكسبريس وسد الألفية العظيم وأخيراً سد النهضة العظيم .

---

(1) عباس محمد شراقي مرجع سابق، ص9–10 .

المبحث الثاني

2.2.3 : جذور الصراع المصري- الإثيوبي بشأن مياه النيل

1.2.2.3 : تمهيد

لا تعد الجولة الراهنة من الصراع بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل هي الأولي بين الطرفين : إذ شهد البلدان صراعات وحروباً عديدة بسبب المياه تاريخياً، كان الصراع يقع بين مصر والسودان من ناحية، وإثيوبيا من ناحية أخرى . وتبرر مصر مطالبها وحقها الطبيعي في ملكية مياه النيل استناداً إلى معاهدتين : الأولي هي معاهدة عام 1929 بين بريطانيا التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت، والتي كانت بحاجة للقطن المصري كمادة خام لصناعة الغزل والنسيج وبين حكومات المستعمرات البريطانية في حوض النيل كالسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا تتجانيقا وغيرها. وطبقاً لهذه المعاهدة يحظر على المستعمرات البريطانية في حوض النيل بناء أي مشاريع أو سدود على النيل إلا بعد الحصول على موافقة مصر. وترفض إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة بصورة أساسية ; كونها لم تكن مستعمرة بريطانية، ومن ثم، فهي لا تخضع للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعها التاج البريطاني ولا تلتزمها . أما المعاهدة الثانية فكانت معاهدة ثنائية عقدت بين مصر والسودان في عام 1959 لتقسيم مياه النيل بينهما، بحيث تحصل مصر على نسبة 75% والسودان على نسبة 25% ; وذلك من دون استشارة إثيوبيا أو مشاركتها، وهي التي تنبع من أرضيها هذه المياه، مما فاقم العلاقات بين الدول الثلاث .

وقد جاء هذا المبحث بعنوان جذور الصراع المصري الإثيوبي بشأن مياه نهر النيل ويتكون من ستة مطالب، المطلب الأول : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في العصور القديمة، أما المطلب الثاني: الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في عصر الفتح الإسلامي، أما المطلب الثالث :الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في الحقبة الاستعمارية، اما المطلب الرابع : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في القرن العشرين، أما المطلب الخامس : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل بعد ثورة 25 يناير المصرية ، أما المطلب السادس : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل بعد ثورة 30 يونيو 2013 .

المطلب الأول

2.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل في العصور القديمة

بوصفها واحدة من أقدم الحضارات في أفريقيا، كانت مصر تنظر إلى حقها في مياه النيل حتى قبل 3000 سنة قبل الميلاد، كحق طبيعي لا منازع لها فيه، لأنه لم تكن هناك دول أو حضارات أو حتى مجتمعات بشرية منظمة في شرق أفريقيا ووسطها يمكنها تحدى أو الطعن في حق مصر في الحصول على مياه النيل [1] .

ظل النيل والحفاظ على تدفقه أولوية لكل من جلس على عرش مصر ، إذ تذكر البرديات والكتابات الجدارية القديمة أن من بين العهود التي يتلوها الفرعون الجديد تعهده بالحفاظ على النيل ورعايته . فتقدير المصريين لدور النيل في توفير الغذاء وتحقيق النمو السكاني والعمراني كان منذ زمن بعيد . وكان المصريون القدماء يعتبرون النيل آلهة يجب تقديسها، إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أن الفترات التي شهدت تراجعاً في منسوب مياه النيل كما حدث في عام 1740 قبل الميلاد بحسب العهد القديم كانت مصحوبة بالمجاعات والفوضى السياسية والهلاك. وهذا ما يمكن أن يفسر سبب الهلع والخوف الشديد من أي دعاوي تمس النيل من جانب بعض الدول الأفريقية [2] .

كانت العلاقة بين كل من إثيوبيا ومصر طويلة وممتدة في التاريخ، وتأرجحت بين الانسجام والتنافر . ولعل من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الطرفين – إلى جانب القضايا الدينية – هو الحصول على مياه النيل [3] .

يمكن القول بأنه مع أفول الدولة الفرعونية المصرية المتأخرة ووقوع مصر تجت سيطرة الفرس ثم الإغريق نحو 400 قبل الميلاد كانت الإمبراطورية الإثيوبية تأخذ منحى متصاعداً، فقد كانت هناك سلطة إثيوبية قوية في منطقة أكسوك تسيطر على إمبراطورية كبيرة تمتد من المرتفعات

---

(1) Robert Collins ، The Nile (New Haven : Yale University Press ، 2002) ، pp . 2-15

أيضاً : رشدي سعيد، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال، 2001، ص274–275 .

(2) Andrew Carlson ، " Who Owns The Nile? Egypt, Sudan, and Ethiopias History- Changing Dam,"Origins: Current Events in Historical Perspective ، Vol.6 no .6 (March 2013), at : http:// Origins . Osu. Edu/ article/ Who-Owns-nile-egypt-Sudan- and- Ethiopia-s-history- Changing-dam

(3) Haggai Erlich ، The Cross and the River: Ethiopia ، Egypt and the Nile(Boulder: Lynn Rienner Publishers, 2002), pp.3-21 .

الإثيوبية عبر البحر الأحمر إلى اليمن، وكانت منغمسة بشدة في التجارة المزدهرة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط . ومع تحول مصر إلى ولاية رومانية ثم مسيحية، وتحول إمبراطورية أكسوم في عهد الملك عيزانا في عام 330 بعد الميلاد إلى المسيحية، توثقت العلاقات بين الطرفين بصورة كبيرة نظراً لتوحد الكنيستين الإسكندرية وأكسوم على اتباع مذهب مرقص الرسول، وتعين الأسقف الأكبر في إثيوبيا من قبل البطريرك المصري في الكرازة المرقصية بالإسكندرية لمدة ستة عشر قرناً (1) .

المطلب الثاني

3.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي الحبشي على مياه النيل في عصر الفتح الإسلامي

استمرت العلاقات بين الطرفين تسير في تعاون حتي تم فتح مصر على أيدي العرب المسلمين في عام 640، فتحولت مصر إلى الإسلام، ومن ثم تراجعت قيمة المسيحية ووزنها كديانة رسمية بالنسبة إلى أغلبية الشعب المصري . وقد أثار ذلك استياء إثيوبيا بسبب استمرار تبعية كنيستها الرسمية لبابا الاسكندرية الذى يتبع هو نفسه للحاكم المسلم في مصر . وما زاد الأمر تعقيداً – من وجهة نظر الإثيوبيين – سيطرة المسلمين العرب على المدينة المقدسة القدس ، وهوما أدي لإبعاد الكثير من الحجاج الإثيوبيين .

لم ترضى إثيوبيا بوصفها مملكة مسيحية مقدسة – ينظر حكامها لأنفسهم باعتبارهم من نسل النبي سليمان عليه السلام – بما فعله العرب . وبدأ مستوى العلاقات التوافقية والتعاونية بالتراجع كان اللقب التاريخي للأباطرة الإثيوبيين " أسد يهوذا ". ومع وجود ما تعتبره انتهاكاً لحقوق الأقباط المصريين خصوصاً في أواخر العصر العباسي وبداية العصر المملوكي ، بدأت إثيوبيا تظهر رفضها لهذه المعاملة المسيئة للمواطنين المسيحيين، محاولة استغلال المياه في الحرب ضد مصر . ففي الفترة 1190–1225 أعلن الإمبراطور الإثيوبي " اليبيلا " حربه الصليبية بتعبير أندرو كارلسون وعكف على بناء مدينة القدس الجديدة بدلاً من تلك التي " يحتلها " العرب المسلمون، ودعا المسيحيين للحج إلى إثيوبيا بدلاً من القدس . ومن جانب آخر، هدد الإمبراطور بتحويل نهر " تيكيزي " من مساره فلا يستمر في مجراه الطبيعي المسمى " نهر عطبرة " في

(1) Ibid.

السودان الذى يلتقي بالنيل الرئيس عند مدينة عطبرة الحالية [1]. وكان أول مصري كتب عن هذه المحاولة الإثيوبية لتحويل نهر النيل هو القس القبطي جرجس المكيني، الذى كتب إلى بابا الإسكندرية يحذره من خطورة هذه الخطوة على مصر .

لم تقم إثيوبيا بهذه الخطوة لأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها إلا أن التضييق الذى مارسه الحكم المملوكي جدد عداء إثيوبيا لمصر . وبحلول منتصف القرن الرابع عشر، عندما اشتدت الممارسات والانتهاكات ضد الأقباط، أرسل الإمبراطور دوايت الأول السليماني تحذيراً لسلطان مصر يرجوه الكف عن اضطهاد المسيحيين . ولما رفض السلطان، أعد الإمبراطور جيشه وعقد العزم على غزو مصر لتحرير الأقباط . وبالفعل تحرك بجيوشه حتى وصل شمال السودان إلا أن حرارة الجو والعطش وبعد المسافة وغيرها من الأسباب، أدت إلى تراجعه .

المطلب الثالث

4.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في الحقبة الاستعمارية

على الرغم من تراجع حدة الصراع، فإنه لم ينته تماماً، وتجدد مرة أخرى في صورة صراع ديني ، إذ شهد القرن السادس عشر حروبا بالوكالة بين المسلمين والمسيحيين في المناطق الحدودية لإثيوبيا من الشمال ومن الجنوب، فقد كانت إثيوبيا المسيحية محاطة بسلطنات إسلامية في الصومال والسودان . بل وصل الأمر حد قيام أحد السلاطين المسلمين السلطان أحمد قران، حاكم سلطنة عدل غزو إثيوبيا، كما حاولت مصر ذلك أيضاً [2] .

تواصل الصراع بين الطرفين حتى القرن التاسع عشر، وتجدد حينما بدأت سلالة محمد على التوسع والسيطرة على المناطق المجاورة لمناطق نفوذها بغرض بناء إمبراطورية للسلالة العلوية . وبلغت ذروة هذه الحملات في عهد الخديوي إسماعيل، حين خاضت مصر وإثيوبيا حرباً ضروساً من أجل السيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وإحكام السيطرة على منابع النيل . ففي عام

---

(1) J . Abbink ، "A Bibliography On Christianity in Ethiopia ،" ASC Working Paper ، no . 52 (Leiden : African Studies Centre ، 2003) ، pp . 2-3 .

(2) Erlich ، pp. 42-57.

للمزيد من التفاصيل: أنتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية – الإثيوبية 1855–1935 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003)

1876 وقعت معركة جورا، التي تقع حالياً داخل حدود إريتريا [1]، والتي تعد نقطة فاصلة في تحديد العلاقات بين الطرفين حتى اليوم . ومنذ عام 1865 وحتى عام 1885 سيطرت مصر على ميناء مصوع "– الموجود حاليا في إريترياً– والتي كانت تستأجره من الدولة العثمانية، وسيطرت أيضاً على أجزاء من إرتيريا بين عامي 1872 و 1884، كما كان هناك مخطط لغزو إثيوبيا في عهد الخديوي إسماعيل الطامح لبناء إمبراطورية مصرية في أفريقيا، في ما عرف ب " حملة الحبشة " إلا أن الجانب المصري بقيادة محمد راتب باشا مني بخسائر عسكرية على أيدي القوات الإثيوبية بقيادة يوحنس الرابع في معارك مثل كوندت وجورا . وقد ساعد التفاوت في عدد الجيوش في كسر الجيش المصري، الذى كان قوامة 20 ألفاً مقابل نحو 100 ألف جندي إثيوبي[2].

بعد هزيمة الجيش المصري في جورا، قامت بريطانيا باحتلال مصر في عام 1882، إلى جانب احتلال عدد من دول حوض النيل ; مثل إرتيريا وأوغندا ورواندا وبوروندي كينيا وغيرها . ومن جانب آخر نجحت إثيوبيا في هزيمة الإيطاليين عام 1896 والحفاظ على استقلالها والنجاة من حملة " التكالب على أفريقيا "، على الرغم من أنها كانت قد فقدت نحو ثلث عدد سكانها بسبب المجاعة العظيمة التي أصابتها بين عامي 1888 و 1892 . ومع ذلك، لم يتوقف الصراع بين البلدين ; فقد ساهم التنافس البريطاني – الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا في تجدد الصراع حول النيل مرة أخرى ووصلت ذروة هذا الصراع في عام 1898، وتحديداً في حادثة فاشودة [3] . فقد قامت فرنسا بتدعيم علاقاتها مع الإمبراطورية الإثيوبية، وبالفعل نجحت في

---

(1) Winston Churchill، The River War: An Historical Account of the Reconquest of the Soudan(1899) (London: Hodder & Stoughton، Sevenoaks، Kent، 1987); Alfred Milner ، England in Egypt (New York : Howard Fertig ، 1970) .

(2) لمزيد من التفاصيل

Charles George Gordan ، General Gordon s Khartoum Journal (London : Kimber ، 1961); P.M . Holt ، The Mahdist State in the Sudan ، 1881-1898 (Oxford: Clarendon Press ، 1958) .

(3) لنظرة شاملة بشأن فاشودة، حادثة فاشودة وقعت عام 1898 في ذروة التنافس الاستعماري الأوروبي بين المملكة المتحدة وفرنسا في شرق أفريقيا .كادت الحادثة تؤدي إلى نشوب حرب بين فرنسا والمملكة المتحدة، لكنها انتهت بالانتصار الدبلوماسي للمملكة المتحدة. في السياسية الخارجية الفرنسية (التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني)

.

إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك لتقويض النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الأفريقية، ما يمكنها من مواجهة إثيوبيا بمفردها (1) .

ولأن بريطانيا كانت في حاجة ماسة للمياه وغيرها من الموارد الطبيعية وتستفيد من محاصيل الزراعة في مصر والسودان مثل القطن ، فقد أعلنت عن رفضها التام اعتزام إثيوبيا بناء سد على النيل الأبيض، فما كان من فرنسا وإثيوبيا إلا الاستعداد استباقياً بإعداد حملة عسكرية لمنع بريطانيا من القيام بأي هجوم ضد هذا المشروع، وذلك عن طريق تجييش وحدات عسكرية كبيرة مكونة من مجموعات من الجنود قادمة من شرق أفريقيا عبر إثيوبيا، وأخرى قادمة من غرب أفريقيا عبر الكونغو . ولما علمت بريطانيا بهذه الخطة، وهى التي كانت قد استولت على الخرطوم بعد القضاء على الثورة المهدية، قامت بإعداد أسطول بحري بالإضافة إلى قواتها العسكرية التي جمعتها تحت قيادة الجنرال هربرت كتشنر، وبدأت الإبحار عكس مجرى النهر وصولاً إلى مدينة فاشودة التي كان الجنرال الفرنسي ج . ب. مارشان قد استولي عليها، ووصلت قوات كتشنر للموقع المقترح لبناء السد، واستعد لمهاجمته . إلا أن عدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق الانتصار الكامل، أدي إلى تسوية المسألة دبلوماسياً، إذ انسحب مارشان من فاشودة وتم الاتفاق على إنكار حقوق فرنسا في منطقة أعالي النيل (2).

هذا التوافق بين فرنسا وبريطانيا لم يكن ليرضي الأخيرة ; فقد كانت في حاجة ماسة لزيادة منسوب المياه . وبعد موقعة فاشودة اكتشفت بريطانيا أن معلوماتها خاطئة بالاعتقاد أن المصدر الرئيس لمياه النيل يأتي من الجنوب وليس من الشرق هضبة الحبشة ، كما اكتشفت أنها مخطئة أيضاً عندما قللت من قوة إثيوبيا ونفوذها في منطقة شرق أفريقيا . وبناء عليه، فقد حاولت مراراً التقرب من الإمبراطور الإثيوبي من أجل التوافق على زيادة حصة المياه اللازمة لاستمرار التوسعات الزراعية وريها في منطقة دلتا النيل بمصر . وبالفعل، توصل البريطانيون في عام

---

(1) M . W. Daly ، Empire on The Nile : The Anglo Egyptian Sudan ، 1898-1934 (Cambridge : Cambridge University Press ، 1986) ، pp . 1-11 .

(2) بشأن التنافس البريطاني – الفرنسي في حوض النيل :

Michael Barthorp ، War on The Nile : Britain ، Egypt and The Sudan 1882-1898 (London Blandford Press ، 1984); Dominic Green ، Three Empires on The Nile : The Victorian Jihad ، 1869-1899 (New York : Free Press ، 2007)

1902 إلى اتفاق مع الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني يتعهد خلاله الإمبراطور لحكومة جلالة ملكة بريطانيا وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة / تشييد أو حتي الموافقة على أي مشروعات مياه تجري في النيل الأزرق أو على بحيرة تانا من شأنها تعطيل أو التأثير في تدفق المياه للسودان، إلا بعد موافقة من الحكومة البريطانية والحكومة السودانية (1).

المطلب الرابع

4.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في القرن العشرين

بعد حصول مصر على استقلال شكلي عن بريطانيا عام 1923، تفاوضت مع وزارة المستعمرات البريطانية باعتبارها المسؤولة عن المناطق التي ينبع منها النيل، وتم التوصل إلى اتفاقية ثنائية لتحديد حقوق مصر في مياه النيل في عام 1929 ; إذ تم بناءً على هذه الاتفاقية تحديد حق مصر من المياه بنحو 48 مليار متر مكعب من تدفق المياه، وجمع المياه في موسم الجفاف، وأعطت لها الحق في استخدام حق النقض " الفيتو " في أي مشاريع عكس مجرى النهر، وتم منح السودان الذى لم يكن قد حصل على استقلاله بعد حقه في مياه النيل بنحو أربعة مليارات متر مكعب (2) .

يعد الخطأ الرئيس الذى وقعت فيه المملكة المصرية في عام 1929، وكررته الجمهورية المصرية في عام 1959، أن كليهما لم يستشر أو يجر التنسيق والتواصل مع إثيوبيا، على الرغم من أن أغلبية مياه النيل تأتي منها، كما أن إثيوبيا هي دولة ليست تابعة أو محتلة من قبل بريطانيا، ومن ثم، كان الأولى أن يجري التفاوض معها وليس مع بريطانيا التي كانت تحتل أغلب مناطق منابع النيل . وقد أصبح مثل هذا النمط السياسي جزءاً كبيراً من المشكلة والصراع بين البلدين .

تكرر الخطأ نفسه لاحقاً، فبعد تحقيق الجلاء وإعلان استقلال السودان عن مصر عام 1956، ثم توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان في عام 1959 جرى على أساسها تقسيم مياه

---

(1) للاطلاع على نص الاتفاقية بين إثيوبيا وبريطانيا والسودان :

"The Frontiers between the Sudan Ethiopia ، and Eritrea ، " signed at Adis Ababa ، May 15 ، 1902 . Foreign & Commonwealth Office ، Treaty Series No . 16(1902) ، at : http : // treaties . fco . gov.uk / docs/ pdf/ 1902/TS0016.pdf

(2) M.W. Daly ، Empire on The Nile : The Anglo Egyptian Sudan ، 1898-1934 (Cambridge :Cambridge University Press ، 1986), pp.422- 425.

النيل بين الطرفين من دون استشارة إثيوبيا أو التنسيق معها . وهو الأمر الذى دعا الإمبراطور هيلا سيلاسي لتوجيه العتاب إلى مصر على تجاوز إثيوبيا وعدم وضعها في الاعتبار عند توقيع هذه الاتفاقية . كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن عزمه بناء سد أسوان السد العالي من دون استشارة إثيوبيا أيضاً .

على كل حال، يرى الإثيوبيون أن السلوك المصري ساهم في إعلان الإمبراطور هيلا سيلاسي انفصال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية بعد نحو 1600 عام من الارتباط المؤسسي والكنسي . وأصبح بإمكان الكنيسة الإثيوبية تنصيب أسقفها بنفسها من ناحية، واتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وربما بما يتعارض مع ما تراه الكنيسة المصرية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى سيضر جداً بأي محاولات لتحسين العلاقات بين البلدين في المستقبل.

كما كان الوضع في بداية الحكم الإسلامي لمصر، عادت الحروب بالوكالة وحروب العصابات تسيطر على مجمل العلاقات بين مصر وإثيوبيا، إذ شجع الرئيس جمال عبد الناصر الحركات الانفصالية والمعادية للنظام الإمبراطوري في أقاليم أوجادين وإريتريا والصومال ومولها، وحتى تلك الموجودة داخل إثيوبيا نفسها(1) ، وهو ما جعل الإمبراطور هيلا سيلاسي يقوم بالاتفاق مع وزارة الخارجية الأمريكية على البدء في الإعداد لمشروعات هندسية ومائية وبحث مدى إمكانية تحقيقها على أرض الواقع . وبحلول عام 1964 انتهت الهيئة الأمريكية من مشروع جاء في حوالي سبعة عشر مجلداً تحت اسم " إثيوبيا : الأرض والموارد المائية لحوض النيل الأزرق ". هذا المشروع هو اللبنة الأولى التي بنى على أساسها مشروع سد النهضة الحالي (2).

استمرت الحرب الباردة بين النظامين المصري والإثيوبي طوال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين . وساهم تراجع معدلات سقوط الأمطار والاقتراب من حافة

---

(1) بشأن دور الرئيس جمال عبد الناصر في تمويل الجماعات المعادية للنظام الإمبراطوري في إثيوبيا ورعايتها:

Erlich : Carlson ، John H . Spencer ، Ethiopia at Bay : A Personal Account of the Haile Selassie Years (Hollywood: CA ، Tsehai Publishers ، 2006) ، Martin Plaut ، " Egypt – Ethiopia crisis : No Nile ، No Egypt ، " New Statesman (June 11,2013) ، at http:// www.newstatesman .com / World – affairs/2013/06/Egypt-ethiopia-crisis-no-nile-no-egypt

(2) بشأن المشروع الأمريكي – الإثيوبي المشترك في ستينيات القرن الماضي :

Bureau of Reclamation ، US Department of Interior ، Land and Water Resources of Blue Nile Basin : Ethiopia ، Main Report and Appendices I-V ، (Washington ، DC: Government Printing Office ، 1964) .

المجاعات من جانب، وتسبب القلاقل التي نجح في زرعها النظام المصري عبر تأييده الحركات الانفصالية في إريتريا من جانب آخر، في قيام ثورة على الإمبراطور هيلا سيلاسي في عام 1974 وإطاحة النظام الإمبراطوري وإعلان جمهورية ماركسية بقيادة مانجستو هيلا ماريام . واتخذ هذا النظام أيضاً نهجاً متشدداً في التعامل مع مصر بقيادة الرئيس الراحل أنور السادات الذى تصرف هو الآخر بطريقة استعلائية وبمنطق الهيمنة في سبيل تحقيق السلام مع إسرائيل، إذ وعد إسرائيل بإمدادها بالمياه بينما كانت إثيوبيا على شفا مجاعة كبيرة، وهو ما دعا مانجستو إلى إعلان نيته بناء سد على النيل الأزرق لحماية وطنه من خطر المجاعات .

مع إعلان مانجستو ذلك، صرح السادات بأن إثيوبيا لو قامت بمثل هذا العمل فسوف تقوم مصر بتوجيه ضربة عسكرية لمنعها من استكماله . كما صرح لجريدة أمريكية بعد توقيع اتفاقية السلام أنه" بعد تحقيق السلام مع إسرائيل، لم يعد هناك خطر يواجه مصر، اللهم إلا إذا كان من أجل حماية حقوقها من المياه " وكان يقصد إثيوبيا [1].

على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، وتحديداً منذ ثورة يوليو 1952، جادل الإثيوبيون بأن القادة السياسيين في مصر دأبوا على تكرار مقولات فضفاضة مثل " الحقوق التاريخية " لمصر في السيطرة على مياه النيل، والتهديد بالحرب ضد أي دولة من دول المنبع تحاول بناء السدود على نهر النيل بما قد يؤثر في كمية المياه المتدفقة إلى مصر . وهو الأمر الذى أضحى سمة مميزة لسياسات مصر المائية وعلاقاتها مع دول حوض النيل .

في عقد الثمانينيات من القرن العشرين وقعت المخاوف التي كان النظام الإثيوبي يخشاها، ففي الفترة 1983-1985، وبسبب ندرة الأمطار على هضبة الحبشة، وقعت مجاعة هائلة في إثيوبيا، ومن قبلها الصومال، راح ضحيتها نحو مليون إنسان، أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وأثرت كثيراً في الأوضاع السياسية و الاجتماعية في دول الجوار مثل السودان . ولولا الاحتياطي المائي في بحيرة ناصر لكانت هذه المجاعة أصابت مصر هي الأخرى بأضرار جمة.

استمرت لغة العداء والتصعيد بين مصر وإثيوبيا طوال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين . فمن جانبها ، رأت مصر أن السد العالي غير كاف لحمايتها من أخطار

(1) Bruh Yihunbelay and Asrat Seyoum ، " Centuries –old feud Centuries " The Reporter (June 8 ، 2013) ، p. 7 and 26 .

المجاعات، ومن ثم فهي تضغط نحو زيادة حصتها من المياه . أما إثيوبيا، فترى أن حقها مسلوب من جانب مصر والسودان، فبينما المياه تجرى وتهدر أمام أنظار مواطنيها، فهم ما زالوا يعانون العطش ويموتون بسبب قلتها، وهو الأمر الذى يدفعها دفعاً لضرورة التحرك من أجل استغلال هذه المياه لمصلحة شعبها وبقائه .

منذ وصول ميليس زيناوي إلى رئاسة الحكومة في إثيوبيا في عام 1995 كان من الواضح أنه عازم على المضي قدماً في إقامة مشروعات على النيل من أجل حماية شعبه من خطر المجاعات التي هزت مشاهدها ضمير العالم، وكذلك إعادة توجيه السياسيات الاقتصادية والتنموية المائية تحديداً التي ثبت فشلها وعجزها سابقاً عن حماية الأمن المائي والإنساني الإثيوبي . وتشير المعلومات المتاحة أنه كان راغباً وبشدة في الوصول لتوافق وتفاهم مع مصر بخصوص مستقبل المشروعات المائية والهندسية التعاونية المشتركة على النيل، وزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتنسيق والتعاون السياسي والأمني والعمل على نشر الأمن والاستقرار في منطقة النيل وشرق أفريقيا[1] .

ولكن طبيعية النظام السياسي المصري في عهد حسني مبارك وتوجهاته الخارجية والدولية وبعد عملية الاغتيال الفاشلة، حالت دون المضي قدماً في مشروعات التعاون ومساعي التفاهم ومحاولة الوصول إلى حلول وسط ترضي جميع الأطراف وتحقيق مصالح الجميع . ولم يحدث هذا التوافق والتعاون، وأعلن ميليس أكثر من مرة رفضه التمسك المصري باتفاقية 1959 واستمرار تجاهلها جميع مصالح بقية الشعوب المطلة على النيل .

بعد إعلان إرتيريا استقلالها عن إثيوبيا عام 1993، سعت مصر مراراً لاستغلالها كوكيل لصراعها مع إثيوبيا، بمعني أن مصر– من وجهة نظر ميليس وربما تكون هذه حقيقة – تعاملت بمنطق " استقرار إثيوبيا هو اضطراب لمصر "، فقد استغل النظام المصري، وبخاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، التوتر الحادث في العلاقات مع إثيوبيا في تمويل الحركات المعادية لإثيوبيا ومساندتها، وهو الأمر الذى زاد الشقاق بين البلدين بصورة دفعت إثيوبيا للمضي قدماً في تكوين تحالف مضاد لمصر، ورافض لاتفاقية 1959، وهو ما عرف

(1) " Ethiopia Tells Egypt To Stop Belligerent Talks and Work Towards Greater Cooperation،"13/6/2013،At:Http://Nazret Com/Blog/Index.Php/2013/06/13/Ethiopia-Tells-Egypt-to-Stop-Belligerent-Talks-And-Word-Towards-Greater-Cooperation

ب " الاتفاق الإطاري التعاوني " اتفاقية عنتيبي لعام 2010، والتي تسعى لإعادة النظر في طريقة توزيع حصص الدول من مياه النيل، ورفض حق الاعتراض " الفيتو " على إقامة المشاريع على مجرى النهر ما لم يخالف القانون الدولي . وأعلنت مصر رفضها توقيع هذا الاتفاق، مع أن التصريحات الصادرة عن الدول الموقعة عليه تفيد باتفاق كل دول النيل – بما فيها مصر – على أغلبية المواد الواردة في الاتفاقية، ولم يكن الاختلاف إلا حول المادة 14 التي تقول إن الدول المطلة على النهر لها الحق في الاستخدام العادل لمياه النهر، أي بمسألة الأمن المائي(1) .

استمر النظام المصري في التعامل مع دول النيل باستعلاء، فما كانت النتيجة إلا موافقة كل دول النهر على الاتفاقية ما عدا مصر والسودان، ويبدو أن الأخير سينضم إليها قريباً، وأصبحت مصر وحيدة في مواجهة كل دول النهر، وهو الأمر الذى يظهرها أمام الشعوب الأفريقية على أنها عدوة لهم وكارهة لِسيعهم نحو تحقيق الأمن والاستقرار والحلم بمستقبل أفضل .

ترى إثيوبيا أن موافقة أغلبية الدول الأفريقية التي تشكل حوض النيل على اتفاقية عنتيبي سيجبر كلاً من مصر والسودان على التخلي عن معاهدتي 1929 و 1959، والدخول في هذه الاتفاقية الجديدة التي تحوز موافقة بقية دول حوض النيل .

المطلب الخامس

5.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي على النيل بعد ثورة 25 يناير المصرية

أظهرت المراجعة المختصرة لتاريخ العلاقات بين مصر وإثيوبيا أن هناك عاملين رئيسين حددا نمط العلاقات بين الصراع والتعاون على مر التاريخ . العامل الأول هو المياه، إذ كانت المياه مدعاة للتوتر والتنازع أغلب الوقت، إما بسبب الجفاف الذى قد يصيب أحد البلدين أو كليهما، وإما ميل دولة المنبع لمنع المياه عن دولة المصب، أو رغبة دولة المصب في فرض سيطرتها على دولة المنبع لتأمين حاجاتها المائية للمستقبل (2) ، أما العامل الآخر فهو الدين، إذ – كما أسلفنا – ارتبطت كنيسة أديس أبابا بكنيسة الإسكندرية لما يزيد على ستة عشر قرناً . ولم تصبح المسيحية مدعاة للتوتر والنزاع إلا في أوقات اضطهاد الأقباط المصريين، إذ لجأت إثيوبيا لمعاقبة مصر عن

(1) Ibid .

(2) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، 1999 ، ص90–92 .

طريق اعتراض مجرى النهر عند حدوث ذلك . ومن المتوقع أن يؤدي هذان العاملان دوراً كبيراً في العلاقة خلال المستقبل المنظور .

صعد موضوع أزمة مياه نهر النيل مع الدولة إلى قائمة الاهتمامات الوطنية في مرحلة ما بعد مبارك بفعل ثورة 25 يناير 2011 (1).

وساهم الزخم والشعبية التي حظيت بها الثورة المصرية في حلحلة الأمور وتحركها جزئياً بين مصر وإثيوبيا . وساهمت حملة الدبلوماسية الشعبية في توصيل نظرة مصر ونقل مشاعرها ومخاوفها للقيادة الإثيوبية قبل وفاة ميليس زيناوي بشهور وتم الاتفاق على التباحث والتفاوض وعرض كل طرف وجه نظره (2) .

إلا أن التطورات التي جرت بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي وعدم وضوح، أن لم يكن غياب، أي توجه سياسي أو استراتيجي أو وجود خطة عامة تحدد الأهداف والمصالح الوطنية المصرية العليا وكيفيه تحقيقها، ساهم كل ذلك في إحداث ردة فعل على التحول الذى حققته الثورة، وزاد الأمر تعقيداً كارثة ما عرف بفضيحة المؤتمر الشعبي(3). والتصريحات المستهترة والعدائية . وتسبب ذلك في وقوع أزمات سياسية ودبلوماسية، ربما تحتاج مصر لسنوات من أجل رأب صدع تأثيراتها في مكانة مصر ومصالحها في القارة الأفريقية .

ومن وجهة نظر واقعية، نرى أن اتباع خيار شن الحرب سوف يؤدي إلى تداعيات كارثية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية في الداخل، كونه يزج بالدولة المصرية

---

(1) تمثل الاهتمام المصري (الشعبي أساساً ثم الحكومي) بالشأن الإثيوبي ومشكلة مياه النيل في تزايد تناول جميع وسائل الإعلام المصرية لهما في الشهور الثلاثة الأولي بعد ثورة 25 يناير، وتوج بزيارة وفد ما يسمي " الدبلوماسية الشعبية " إلى إثيوبيا في نيسان / أبريل 2011، والذى ضم عدداً كبيراً من الشخصيات العامة المصرية من مسؤولين سابقين وحاليين وممثلين عن شباب الثورة المصرية، لمقابلة المسؤولين الإثيوبيين والفاعلين السياسيين هناك، بغرض إعادة فتح القنوات الدبلوماسية والتعاون والتفاهم المشترك بشأن سد النهضة، وإدارة الأزمة بين مصر وإثيوبيا بصورة ودية، وفتح صفحة جديدة مع مصر ما بعد مبارك .

(2)بشأن نتائج زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية،انظر تصريحات مصطفى الجندي عضو الوفد بعد عودته من إثيوبيا،في جمعة حمد الله،"وفد الدبلوماسية الشعبية يطلع العربي على نتائج رحلة إثيوبيا ويزور الخرطوم الجمعة"،المصري اليوم 5 مايو 2013

(3) كشف ما عرف اعلامياً " الحوار الوطني من اجل النيل " الذى عقد في 3 يونيو وحضره الرئيس محمد مرسي ولفيف من كبار السياسيين وصرح العديد من القادة السياسيين المصريين خلال هذا الحوار الكارثي بإمكانية أعلانا الحرب وشن الهجوم العسكري على إثيوبيا كواحده من عدده استراتيجيات متاحة للتعامل مع هذه التطورات الجديدة الجارية في إثيوبيا، فقد صرح كل من أيمن نور ومجدي أحمد حسين ومحمد أنور السادات وغيرهم بأن مصر يمكنها دعم الحركات السياسية المنشقة العاملة في الصومال وإرتيريا والقبائل الإثيوبية داخل حدود إثيوبيا ومواصلة تدريبها وتجهيزها بسلحه عسكرية ثقيلة وان تعمل مصر على وصول الاجنحة المتطرفة المعادية لإثيوبيا للحكم في الصومال أو التدخل في المفاوضات السياسية الداخلية وتوجه مسارها لما يخدم مصالحها مستغلة التقارب الديني والعقائدي مع الجماعات الاسلامية والاصولية هناك وتحدث بعضهم عن أمكانية ان تقوم الحكومة المصرية بتوظيف الحكومة الإرتيرية في أسمرة واستغلالها وطلب السماح باستخدام أرضها لمواجه إثيوبيا بحيث يمكن لمصر استغلال رغبة إرتيريا في الانتقام والثأر من إثيوبيا ورغبتها في تخفيف التوتر الداخلي وعدم الاستقرار بالانغماس والتهور بدخول خارجية وهمية فضلاً عن حديث بعضهم عن امكانية توجه ضربة جوية لموقع بناء السد أو الضغط على جيرنها العرب الأغنياء (مثل المملكة العربية السعودية) من أجل الضغط على الحكومة الإثيوبية بحكم استثماراتها الكبيرة هناك، من اجل اتخاذ موقف مرن في التعامل مع قضية السد . للمشاهدة وقائع هذا المؤتمر الذى تمت اذعته على الهواء مباشرة من دون معرفة المجتمعين3 يونيو 2013

http://www.youtube.com/watch?v=kdyMi1hrpoA

الضعيفة والمجتمع المصري الهش في هذه اللحظة التاريخية الحرجة في خضم عملية عسكرية لا قبل لخزانتها ولا لظروفها السياسية والاقتصادية بتحمل أعبائها وتداعياتها، ويعرض من جانب آخر المصالح الوطنية المصرية المركزية في أفريقيا والمتمثلة بالأساس في الحفاظ على المياه وعلى استقرار حوض النيل لأخطار جسيمة، ومن جانب ثالث يؤدي إلى استعداء المجتمعين الدولي والإقليمي . ولعل الخيار الأفضل للتعامل مع إثيوبيا هو الأسلوب الدبلوماسي والمفاوضات السياسية .

المثير هنا أنه قبل الإعلان عن عقد هذا " المؤتمر الشعبي " بثلاثة أيام فقط، توصلت لجنة مستقلة تضم خبراء من مصر وإثيوبيا والسودان إلى أن سد النهضة الإثيوبي للطاقة الكهرومائية لن يقلل إلى حد كبير من حصة المياه أو تدفقها إلى السودان ومصر، ومن ثم لا يمثل السد تهديداً كبيراً لهما . وأكد التقرير النهائي للجنة على أن السد لا يستهلك المياه أو يخزنها أو يمنعها من الانسياب للوصول للأطراف الأخرى . فكما هو معلوم، يلزم لتوليد الكهرباء أن يمر الماء من خلال " توربينات " السد ويخرج بعد إنتاج الطاقة الكهرومائية [1] .

لقد أظهرت هذه الواقعة مدى عجز الإدارة المصرية على إدارة الأزمات ومواجهتها منذ أن جاء رئيس للحكم عبر انتخابات ديمقراطية . ومن جانب آخر، بين هذا الاجتماع مدى ضحالة الفكر والوعي السياسيين لدى أغلب النخب السياسية والفكرية في مصر، سواء من الإسلاميين أو القوميين أو حتى الليبراليين . وهو الأمر الذى جعل الإثيوبيين وغيرهم بالتأكيد حتى من المراقبين المصريين يؤمنون بأن القيادة السياسية المصرية للبلاد في تلك الفترة، والجماعات والتنظيمات السياسية المتحالفة والمحيطة بها، لا تملك القدرة على إدارة أزمة سعي إثيوبيا لإنشاء سد على نهر النيل الأزرق بصورة تضمن الحفاظ على المصالح الوطنية المصرية، أو حتى ضمان حصول مصر على حصتها الاعتيادية من المياه العذبة خلال السنوات القليلة القادمة، ناهيك عن قدرتها على إدارة علاقاتها وتسوية أزماتها السياسية الخارجية .

لقد كان الجميع متفائلاً بمستقبل الثورة المصرية ودورها المتوقع في تحسين علاقات مصر الخارجية مع جيرانها، فقد رأى الكثيرون بأن وجود نظم وحكومات ديمقراطية منتخبة في كل من مصر و إثيوبيا سوف يساهم في تقوية دعائم التحالف والتعاون الثنائي بين الطرفين، فقد أملوا في أن يعمل هذان النظامان الديمقراطيان من أجل حفظ الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في المنطقة وخارجها عبر القارة الأفريقية، بما لهما من تأثير ونفوذ ووزن استراتيجي كبير في القارة

---

(1) Memar Ayalew Demeke ، " Water Diplomacy or Water War ? Which Way? " The Reporter (June 8 ، 2013) ، p. 10 .

السوداء . لكن هذه الآمال تقلصت نتيجة السلوك التسلطي وغير الديمقراطي الذى انتهجته الدولتان.

المطلب السادس

6.2.2.3 : الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل بعد ثورة 30 يونيو 2013

طوال الفترة التي لحقت ثورة 30 يونيو 2013 وحتى يومنا هذا، لم تشهد العلاقات المصرية – الإثيوبية أو طريقة تعامل الدولة المصرية تجاه أزمة سد النهضة أي تغير يذكر، بل يمكن القول إن نظام ما بعد 30 يونيو ينتهج السياسات نفسها التي دأب نظام مبارك على اتباعها إلى حد كبير من حيث الاعتماد على التسويف تارة، ومجاراة إثيوبيا ومداهنتها تارة أخرى . فقد شهدت الشهور الأولى بعد 30 يونيو ارتفاع نبرة القبول الضمني ببناء إثيوبيا سد النهضة بشرط عدم الإضرار بالمصالح والحصص المصرية من مياه النيل، وتغيرت نبرة تناول وسائل الإعلام لهذه القضية بصورة كبيرة، وما لبثت أن انزوت قضية النيل وسد النهضة وتراجعت قيمتها وأولويتها في نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية .

قد يكون السبب لهذا التراخي رغبة النظام السياسي الجديد في مصر إصلاح ما أفسده نظام الإخوان المسلمين مع إثيوبيا وغيرها من دول النيل، أو أن هذا النظام يرى أن أولوياته بالأساس هي تدعيم أركانه الداخلية والعمل على فرض الاستقرار الداخلي أولاً، وهو ما سيصب في مصلحة إثيوبيا ويخدم مصالحها ويحقق ما تريده وهو التفرغ لبناء سد النهضة [1].

---

(1) كلا السبين في رأينا خطأ وسوف يؤديان إلى نتائج سلبية وكارثية على الأوضاع الداخلية قبل الخارجية . ففي حالة أن نظام 30 يونيو يعتقد بأن مهادنة ركب إثيوبيا أو مسايرته على المديين القصير والمتوسط سوف يجبرها أو يجعلها تلين في مواقفها مع مصر أو تغير من سياساتها الداعية لبناء سد النهضة، فهذا خطأ استراتيجي عظيم، فالخبرة التاريخية تخبرنا بأن الدول الداعية لتغير الأوضاع القائمة (أو العدوانية) لا تردع أو تغير سلوكياتها إلا عن طريق التحالف المضاد أو التكتل ضدها وليس مهادنتها . فهذه الدول تنظر إلى سلوكيات مثل المهادنة والمسايرة كإشارة تدل على ضعف الطرف الآخر، وهو ما يجعلها تتمادى في سلوكياتها العدوانية والمرفوضة من قبل الآخرين . أما في حال كان نظام 30 يونيو يعتقد أن التركيز على الأوضاع الداخلية في المرحلة الراهنة يجب أن تكون له الأولوية على غيره من القضايا والأزمات التي تواجهها الدولة والمجتمع (عقلية الاستقرار أولاً) فإن مثل هذا التفكير ستكون له عواقبه الكارثية على الدولة والمجتمع المصريين، وبخاصة أن قضية المياه وثيقة الصلة بالأوضاع الداخلية كونها تتعلق بالأساس بمصدر المياه العذبة الوحيد المتاح لمصر، وهذا صلب مسألة الأمن القومي والاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر . فإذا ما جرى التركيز على مسارات العملية السياسية والتحول الديمقراطي وفرض الأمن والاستقرار والتقليل من أهمية التحديات والتهديدات الخارجية و الإقليمية المحيطة بالدولة المصرية، خصوصاً في ظل حالة الفوضى والسيولة والاضطراب المليئة بها المنطقة منذ عام 2011، فإن هذه التهديدات قد تؤدي ليس إلى زعزعة أمن النظام السياسي المصري الجديد واستقراره وحسب، بل ربما أيضاً القضاء عليه وعلى الدولة ذاتها، وتحديداً في ما يخص موضوع المياه ومسألة الإرهاب الدولي .

vol .23, no ، " Wishful Thinking or Buying Time ? " International Security ،Norrin Ripsman and Jack Levy
pp.148-181 . ،. 2(Fall 2008)

هناك سمة غالبة في منظومة السياسية الخارجية المصرية منذ نحو ثلاثة عقود، وهي الغياب الجلي لأي رؤية مصرية أو تخطيط لإدارة الأزمة فضلاً عن حلها مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل .

وهو ما سيقود في رأينا ليس إلى تراجع المكانة والنفوذ المصريين وهذه حقيقة مرة للأسف ولكن إلى تهديد مصالح مصر الوطنية، وربما تهديد وجودها وبقائها ذاته، إذا لم تجر مراجعة عملية صنع السياسية الخارجية المصرية وتنفيذها وفق أسس ورؤى واقعية تتلاءم مع الأوضاع الدولية والإقليمية الموجودة على أرض الواقع، بعيداً عن أوهام الهيمنة والتفوق التي هي جزء من الأزمة التي تعانيها مصر حالياً .

المبحث الثالث

3.3 : قيام إثيوبيا بإجراءات بناء سد النهضة والموقف المصري منه و أجابته وسلبيته على دولتي المصب مصر والسودان

1.3.3: تمهيد

أعلنت إثيوبيا في الآونة الأخيرة رسمياً عن نيتها في بناء سد النهضة، وهو ما يعرف بسد الألفية على النيل الأزرق وشرعت في اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ هذا السد، وتعتبر عملية بناء السدود الإثيوبية جزءاً رئيساً من استراتيجية إثيوبيا القومية شارك في وضعها العديد من الدول الأوربية، ومنظمات دولية بقصد تحويل إثيوبيا من دولة ضمن دول العالم الأكثر فقراً، حيث يقع ترتيبها رقم 171 من 182 دولة على مستوى العالم إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة 2020–2025 وذلك خلال إنتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة للاستهلاك المحلي والتصدير إلى دول الجوار .

كما أن هناك عدة أهداف أخرى لإثيوبيا من وراء بناء تلك السدود، من أهمها إعطاء دور الزعامة لإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، الأمر الذى يدعو إلى محاولة معرفة أثر بناء هذه السدود على دولتي المصب مصر والسودان، لذا نعرض في المطلب الأول الإجراءات الأثيوبية الخاصة ببناء سد النهضة، ثم نعرض في المطلب الثاني الموقف المصري منه، والمطلب الثالث، بناء سد النهضة الإثيوبي أجابته وسلبيته على دولتي المصب مصر والسودان .

المطلب الأول

2.3.3 : الإجراءات الإثيوبية الخاصة ببناء سد النهضة

قد نجحت إثيوبيا منذ فبراير 2005 في إدخال برنامجها القومي للسدود في مبادرة حوض النيل، من خلال الاتفاق الذى أبرم بين وزراء المياه في إثيوبيا ومصر والسودان في ذلك الوقت على دراسة السدود الإثيوبية لتحديد أنسب المشروعات التي يمكن تنفيذها من خلال برنامج النيل الشرقي للمبادرة وتمت دراسة أولية لهذه السدود وهي سد كار ادبي وسد بيكو أبو وسد منديا وسد بوردر الحدود من خلال فريق من استشاريين دوليين وبتمويل من البنك الدولي، ثم تطورت هذه الدراسة إلى دراسة تعريفية لجدوى هذه السدود وبدأت في يناير 2010 لمدة ثمانية عشر شهراً بواسطة مجموعة استشارية كندية، وبتمويل من مبادرة حوض النيل(1) .

شرعت إثيوبيا عملياً في إجراءات بناء سد النهضة والذى يقع على بعد 20-40 كيلو متراً من الحدود السودانية الإثيوبية على النيل الأزرق، بقصد تخزين حوالي 35 مليار متر مكعب .

كما تطمع إثيوبيا من وراء تشييد هذا السد لإنتاج الآلاف من الميجاوات من الكهرباء لسد حاجتها الداخلية منها، وتصدير الباقي لدول الحوض وبخاصة كينيا عبر نقل الكهرباء إلى الأخيرة بخط عملاق، وأنه يعد فرصة لانتشال إثيوبيا من الفقر والتخلف ومن ثم تحقيق نهضة سريعة، وأنه يفتح المجال مع الدول المتشاطئة للتعاون والشراكة من خلال طلب إثيوبيا من مصر والسودان المساهمة في تمويل السد (2) .

وقد طلبت إثيوبيا تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة سد النهضة، واجتمعت اللجنة بالسودان لاختيار الخبراء الدوليين الأربعة من التخصصات المختلفة لعضوية اللجنة، وذلك بعد أن قامت كل دولة من دول النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا بترشيح أربعة خبراء من كل التخصصات التالية : علم إنشاء السدود، والخزانات الكبرى، والبيئة وإدارة الموارد المائية، العلوم الاجتماعية للانضمام لعضوية اللجنة من الخبراء الوطنيين من الدول الثلاثة الخاصة بمسألة دراسة الآثار المترتبة على بناء سد النهضة، وتعهد الجانب الإثيوبي بتقديم كافة المعلومات التي قد يحتاجها

---

(1) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية الحقائق والتداعيات، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2012، ص107، 108 .

http://www.riverfoundation.org.au/news.php

(2) راجع الرابط التالي http://www.riverfoundation.org.au/news.php

أعضاء اللجنة خلال مراحل دراسة السد، وأعمال الدراسة تتراوح ما بين فترة ستة وتسعة أشهر بشأن كافة الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على إنشاء السدود وكيفية التعامل حيال ذلك .

تقوم اللجنة بإعداد الدراسات والتقارير النهائية حول جميع النواحي الهندسية و الإنشائية والآثار البيئية و الاجتماعية المتوقعة، وكذلك التدفقات المائية لدولتي المصب مصر والسودان والتي من المقرر أن ترفع إلى رؤساء الجمهوريات والحكومات الثلاث . وتشترك مصر بوفد فني يتكون من خمسة خبراء مشهود لهم بالكفاءة العلمية دولياً، وفي نهاية المطاف سيتم الإعلان رسمياً عن الموقف النهائي للدول الثلاث، حيث إن قرار اللجنة ملزم للدول الثلاث (1) .

فإثيوبيا ملتزمة قانونياً بكافة الالتزامات الواردة بالاتفاقيات المبرمة والموقعة عليها، وبخاصة اتفاقية 1902 الخاصة بترسيم الحدود الإثيوبية، والموقعة بين بريطانيا العظمى والإمبراطور الإثيوبي مينليك الثاني، والتي التزمت بمقتضاها إثيوبيا بعدم السماح بإنشاء أي عمل على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنه التأثير سلبياً على تدفق النهر إلا باتفاق مع حكومة السودان المصري البريطاني، ومن ثم فيجب على الحكومة الإثيوبية التفاوض مع دولتي المصب قبل الشروع واحترام تعهداتها الدولية وبخاصة الاتفاقية المشار إليها، كما أن الجانب الإثيوبي ملتزم قانونياً بالأحكام الواردة بالاتفاق الإطاري العام للتعاون والمبرم بين مصر وإثيوبيا في 1 يوليو 1993 من قبل الرئيس المصري السابق ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، حيث نصت المادة الخامسة من هذا الاتفاق على امتناع كلا الطرفين عن القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل، يمكن أن يسبب ضرراً محسوساً لمصالح الطرف الآخر، ونصت المادتان السادسة والسابعة على ضرورة التشاور والتعاون بين الطرفين وإنشاء آلية للتشاور . ويمكن القول إن اتفاق 1993 قد أكد على احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي للأنهار من قبل الجانب الإثيوبي تحديداً .

وتأسيساً على ما تقدم، فيجب على الجانب الإثيوبي عدم الإقدام على اتخاذ أية إجراءات تتعلق بعملية بناء سد النهضة حتى تنتهي اللجنة المشكلة لدراسة الآثار المترتبة على بناء ذلك السد من عملها، والتزام إثيوبيا بعدم بناء السد والانتظار حتى تنتهي اللجنة من عملها هو التزام يتماشى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي للأنهار التي تمنع الدولة صاحبة المشروع من القيام بأية إجراءات فعلية تتعلق ببناء السد حتى تقوم الدولة المتشاطئة والأخرى في الرد على الإخطار

---

(1) راجع جريدة الأهرام العدد الصادر يوم الاثنين الموافق 16 يناير 2012 .

الصادر عن الدولة صاحبة المشروع، بل اعتبارات حسن النية وحسن الجوار ومقتضيات التعاون النهري يوجب عدم الإقدام على البناء .

المطلب الثاني

2.3.3 : الموقف المصري من إنشاء إثيوبيا لسد النهضة

كانت مصر من أوائل الدول المشاركة في بناء السدود في دول حوض النيل، وخير دليل على ذلك هي التجربة المصرية في بناء خزان أوين في أوغندا، وتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر، وذلك انطلاقاً من اعتبارات التعاون في ضوء مبدأ المنفعة والمكسب للجميع، وفي ذات الوقت يدلل على عدم اعتراض مصر على محاولات دول منابع النيل في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة مما يعود بالنفع على مواطنيها، وهو ذات المنهج الذى تتبناه مصر في مشاركتها في بناء سد " واوا " على نهر سيوي بجنوب السودان، والحرص المصري على المشاركة في بناء هذه السدود يأتي أيضاً من واقع الخبرة الفنية المصرية في إنشاء السدود، لذا تقدم مصر الدعم الفني والمالي لدول حوض النيل بقصد تحقيق عدة أهداف، من أهمها الاستفادة من فواقد المياه لدى تلك الدول، وتنشيط عملية التنمية، كما لم تعترض مصر على قيام إثيوبيا ببناء سد " تكيزي " على أحد روافد نهر عطبرة وكذلك مشروع " تانا بيليس " من بحيرة تانا، مما يؤكد على عدم وقوف مصر ضد مشروعات التنمية بدول حوض النيل، طالما كانت هذه المشروعات تأتي في هدي واتساق مع المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي للأنهار وأهمها عدم الإضرار بالآخرين والمنفعة للجميع، كما تساهم مصر في تقديم الخبرة الفنية والمعونة المالية في إنشاء وتشغيل آبار للمياه الجوفية بقصد توفير الاحتياجات المنزلية من المياه لصالح المجتمعات المحلية، بدول الحوض وتحديداً دول كينيا وتنزانيا، كما وافقت مصر على إنشاء سد بوجا جالي الأوغندي في عام 2000 بعد إجراء الدراسات الفنية التي أكدت عدم تأثر الأمن المائي المصري بإنشائه، وفي ذات الوقت مساعدة أوغندا في إنتاج طاقة كهرومائية قدرها 900 ميجاوات [1] .

---

(1) راجع تصريح وزير الموارد المائية والري المصري، هشام قنديل، جريدة المصري اليوم، العدد الصادر يوم الأحد الموافق 26 فبراير 2012 .

وبالتالي فالموقف المصري لا يرفض إقامة دول المنابع للسدود المائية، بل يساهم في تشييدها طالما تتم في إطار من المكاشفة وحسن النية طالما لا تؤثر في ذات الوقت على الحقوق المائية المصرية بما يعني عدم إلحاق الضرر بتلك الحقوق، ومن حيث الآثار المتوقعة على دولتي المصب مصر والسودان في حالة بناء سد النهضة .

المطلب الثالث

3.3.3 : بناء سد النهضة الإثيوبي أجابته وسلبيته

أما بشأن الآثار الإيجابية لسد النهضة، فهناك شبه إجماع بين جمهور الباحثين على أن السدود الإثيوبية ستعمل على خفض معدلات الترسيب والإطماء أمام السد العالي في مصر مما سيزيد من عمره الافتراضي الذى يقدر ب 500 سنة بعدها، وأيضاً ستعمل السدود الإثيوبية على تنظيم الإمداد المائي لمصر والسودان، فبدلاً من الاندفاع المعتاد لكامل مياه الفيضان خلال فترة الهطول المطري التي لا تزيد على 100-110 يوم سيصير توزيع المنصرف لإثيوبيا على فترة زمنية أوسع مما يحسن من إمكانية الاستفادة بها ورفع كفاءة استخدامها [1] . إلا أن المنافع التي سبق الإشارة إليها رغم تعددها فإنها جميعاً تعد تحصيل حاصل، لأن السد العالي أنشئ لتنظيم حركة وإدارة المياه في مصر، ولن تضيف السدود الإثيوبية على ذلك إلا النذر اليسير، أما بشأن الآثار السلبية لإنشاء سد النهضة الإثيوبي فهي على ضوء المقاييس والمعايير تعد مؤثرة ومهمة ويرى البعض أنها مخفية، وذلك لأن الضرر الرئيسي الذى يتحسب له المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذى سيحدث خلال فترة ملء الخزانات الإثيوبية، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة من 3-5 سنوات فإن التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيراً وربما يكون مدمراً، أما إذا كانت الفترة متوسطة من 5-20 سنة فربما يكون الأثر أقل قسوة، أما إذا تم ملء هذه الخزانات خلال فترة تزيد على 40 عاماً فإن التأثير سيكون محتملاً . على الرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن يتكرر العجز المائي في هذه الحالة مرة كل أربع سنوات على وجه التقريب، ويمكن أن يتراوح هذا العجز بين 9-12 مليار متر مكعب في السنة من الحصة المصرية وحدها، وربما يقل العجز في حصة السودان عن هذه الأرقام بقليل، ومن المعلوم أن السعة التخزينية لسد النهضة ستكون خصماً من المخزون أمام السدود السودانية والسد العالي في مصر،

(1) ضياء الدين القوصي، جريدة الأهرام، العدد الصادر في يوم الخميس الموافق 23 فبراير 2012 .

وأن ري الأراضي الزراعية المتوقع زراعتها في إثيوبيا والتي تصل مساحتها إلى 4 ملايين فدان سيكون خصماً من حصة مصر والسودان بشكل مباشر يضاف إليه البخر في الأسطح المائية لهذه الخزانات [1] .

ومن الآثار السلبية لإنشاء هذه السدود احتمال انهيارها أو انهيار واحد منها وما يترتب على ذلك من آثار تدميرية على دولتي المصب، وقد قام فريق العمل المصري المشكل من وزارة الموارد المائية والري وكلية الهندسة جامعة القاهرة بدراسة تأثير انهيار سد بوردر الحدود أصغر السدود الإثيوبية بسعة 14.5 مليار متر مكعب وبارتفاع يبلغ 90 متراً، وجد فريق العمل أن انهيار سد الحدود سيؤدي إلى تدمير سدي الروصيرص وسنار على النيل الأزرق في السودان وغرق الخرطوم في موجة فيضان يصل ارتفاعها إلى تسعة أمتار ويمتد أثر هذه الموجة التدميرية إلى الشمال صوب مصر، وبالتالي سوف تتضاعف هذه الآثار التدميرية في حالة انهيار أحد السدود الأكبر حجماً مثل سد منديا أو النهضة، كما أشارت ذات الدراسة إلى أن إنشاء سد بيكو أبو الإثيوبي، والذى تبلغ سعته حوالي 38 مليار متر مكعب، أي أقل من 60% من سعة سد النهضة، وأن فترة ملء سد بيكو أبو تستغرق حوالي 10 سنوات الأمر الذى سوف يتسبب في حدوث عجز مائي لدولتي المصب أثناء سنوات الملء مرة على الأقل كل 5 سنوات، ويصل العجز المائي إلى 9 مليار متر مكعب في السنة، وذلك في حصة مصر وحدها، ويحدث عجز مماثل في حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 500 ميجاوات سنوياً، كما أكدت دراسة أخرى قامت بها جامعة ديوك الأمريكية وتم نشرها في شهر نوفمبر 2010 في دورية بحوث الموارد المائية التي يصدرها الاتحاد الجيوفيزيقي الأمريكي بشأن أثر سد منديا الإثيوبي على دولتي المصب وانتهت بتأثير السد على إنتاج الكهرباء من السد العالي [2] .

ويثار هنا تساؤل هام في حالة إذا ما وافقت دولتي المصب مصر والسودان على إقامة السدود الإثيوبية ومن بينها سد النهضة وترتب على إقامة هذه المشروعات عجز مائي سنوي فهل تتحمل مصر وحدها نسبة هذا العجز أم تتحمله كل من مصر والسودان ؟، فإن الإجابة على هذا التساؤل تقضي الرجوع إلى المادة الثانية من الباب الخامس من الاتفاقية المبرمة بين مصر

---

(1) راجع المرجع السابق .

(2) محمد نصر الدين علام، مرجع سابق، ص 162، 163 .

والسودان عام 1959، والتي تضمنت نظراً إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سوياً مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأي موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أي كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو الآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخصم مناصفة بينهما ، وبالتالي فإذا ما تصورنا أن نسبة العجز المائي نتيجة لإنشاء سد النهضة تسعة مليارات متر مكعب سنوياً، فإنه سيتم تخفيض الحصة المائية لمصر بمقدار 4.5 مليار متر مكعب لتصبح الحصة المصرية 51 مليار متر مكعب، وتصبح الحصة المائية للسودان 14 مليار متر مكعب بعد خصم نسبة 4.5 مليار متر مكعب من حصتها .

وإزاء ما تقدم فإنه يجب على دولتي المصب دراسة الآثار المترتبة على بناء سد النهضة بعناية وموضوعية تامة، وذلك من خلال الرجوع إلى كافة الخبراء المعنيين بهذا الأمر، وأنه يجب عليهما الاعتراض رسمياً على بناء هذا السد متى ثبت لهما أنه من المحتمل أن يؤثر عليهما تأثيراً سلبياً وبخاصة بشأن الحصص المائية المقررة لهما، سيما وأن هناك تطوراً واسعاً في مفهوم الأضرار، حيث تم إدخال التأثيرات البيئية والأيكولوجية والاجتماعية ضمن هذه الأضرار ومخاطبة كافة الجهات الممولة لبناء هذا السد وشرح هذه الآثار السلبية، ومن ثم خطورة إقدام هذه الجهات على تمويل هذا السد على حالة الاستقرار بين دول النيل الشرقي تحديداً، كما على دولتي المصب مصر والسودان اللجوء لكافة الوسائل الدبلوماسية والقانونية لمنع بناء هذا السد أو على الأقل مطالبة إثيوبيا تفهم وجهة النظر المصرية السودانية ومن ثم إدخالها التعديلات الواجبة التي من شأنها منع ظهور التأثيرات السلبية على دولتي المصب نتيجة لبناء هذا السد [1] .

ونرى أنه لا توجد أيه معضلة في توصل مصر وإثيوبيا لإبرام اتفاقيات قانونية مستقلة تعني بالمشروعات المائية التي ترغب في إقامتها إثيوبيا في المستقبل وذلك على غرار الاتفاق الخاص بمشروع خزان أوين بأوغندا وذلك بشرط إبرام هذه الاتفاقيات في إطار القواعد العامة للقانون الدولي للأنهار بما يضمن عدم تأثر الحقوق المصرية المكتسبة من إقامة المشروعات الإثيوبية .

---

(1) مساعد عبد العاطي شتيوي، موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية (دراسة تطبيقية على سد النهضة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص226– 227

المبحث الرابع

4.3.3 : الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض نهر النيل

1.4.3.3: تمهيد

ويتناول هذا المبحث الحلول المقترحة لحل مشكلة حوض نهر النيل بما لا يضر بمصالح الدول المشاطئة وبما يحقق تنمية متوازنة ومنظمة لدول حوض النهر، من خلال الالتزام بالقواعد القانونية المنظمة لحقوق الدول المشاطئة للأنهار الدولية، وجاء هذا المبحث بعنوان الإطار القانوني لمواجهة مشكلة حوض النيل ويتكون من ثلاثة مطالب، المطلب الأول تمسك مصر بحقوقها القانونية في مياه نهر النيل، والمطلب الثاني : اتباع الوسائل السلمية لمواجهة تحديات مشكلة نهر النيل، أما المطلب الثالث : في إدارة الأزمات الدولية : من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه .

المطلب الأول

2.4.3.3 : تمسك مصر بحقوقها القانونية في مياه نهر النيل

1- منذ عام 1995 بدأت دول المنبع لحوض نهر النيل في عقد المؤتمرات ومناقشات تدور حول إعادة توزيع حصص نهر النيل، وقد طرحت أفكار ومطالب تلقي بثقلها على مصر والسودان حتى تم الوصول إلى الاتفاق الإطاري الذى يطرح في 40 مادة أحكاماً لعلاقات دول حوض نهر النيل ويرفض الاتفاقيات السابقة وخاصة اتفاقية عام 1929 و 1959، وبالتالي فإن تمسك مصر بحصتها في مياه نهر النيل من خلال حقها التاريخي الذى حددته الاتفاقيات السابقة ينبع من القواعد القانونية الدولية وهي قواعد آمرة تلزم الدول، حيث أكدت المادة 53 من اتفاق فيينا لقانون المعاهدات على أن : " تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قواعد آمرة من قواعد القانون الدولي العام " واتفاقية فيينا لم تضع مواضيع معينة للقواعد الآمرة، ولكنها أرست أحكاماً جديدة محددة لهذه القواعد قد يؤدي إلى عدم شمول كل القواعد، وبالتالي لم تحدد أمثلة دقيقة لها على سبيل الحصر، وإن كان قد استقر على أن تعتبر القواعد الآمرة كل قاعدة

في القانون الدولي العام مقبولة ومعترف بها من قبل الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة .

وقد أكدت المادة 64 من اتفاق فيينا هذا المفهوم " إذا ظهرت قاعدة آمرة جديدة من قواعد القانون الدولي العام فإن أي معاهدة قادمة تتعارض مع هذه القاعدة تصبح باطلة وينتهي العمل بها " [(1)].

ووفقاً لهذا المفهوم، فإن المعاهدة تلزم أطرافها بما يعني أن لها قوة النفاذ على أطرافها فقط حيث أكدت المادة 34 من اتفاقية فيينا عام 1969 بأن المعاهدة لا تلزم إلا عاقديها، فالمبدأ العام أنه لا يمكن أن تتحمل دولة التزاماً بغير رضاها من جراء معاهدة دولية لم تكن طرفاً فيها وهذا ما أكدته أيضاً المادة 35 من اتفاقية فيينا، وبناء على ذلك فإن رفض مصر للاتفاق الإطاري وعدم توقيعها عليه هي والسودان وجنوب السودان لايرتب أي التزام عليهم وبالتالي ليس له قوة نفاذ في مواجهتهم .

2- أكدت اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية عام 1994 على ضرورة الانتفاع بمياه الأنهار الدولية بصورة عادلة منصفة ومعقولة، ويقصد بهذا الاستخدام كما أوضحته المادة الخامسة مراعاة الظروف الجغرافية والمناخية لكل دولة مشاطئة، وكذلك الحاجات الاقتصادية والاجتماعية .

ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان نجد أن مصر هي أكثر دولة مشاطئة تعتمد اعتماداً كاملاً على مياه نهر النيل وبنسبة 95%، بالإضافة إلى أنها تحتاج لحوالي 22 مليار متر مكعب إضافية لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يلزم التوسع في الزراعة والصناعة والخدمات[(2)].

وتواجه مصر ضائقة مائية لا مفر من زيادتها منها زيادة الضغوط من دول حوض نهر النيل، بالإضافة إلى عدم سقوط أمطار مؤثرة وليس لديها مياه جوفية يمكن الاعتماد عليها، وفي المقابل نلاحظ أن دول المنبع تتمتع بزيادة كبيرة في نصيب الفرد من المياه بالمقارنة بنصيب الفرد في مصر، بالإضافة إلى أن معظم زراعات دول حوض نهر النيل تعتمد على الأمطار الموسمية الوفيرة، وهي كافية لتحقيق وفورات كثيرة إذا استخدمت بطريقة مناسبة .

---

(1) مصطفي كامل ياسين – مسائل مختارة من قانون المعاهدات، دراسات في القانون الدولي، المجلد الثاني، عام 1970، ص 159. محمد طلعت الغنيمى، محمد السعيد الدقاق– القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، عام 1991، ص 94 .

(2) عبد الواحد الفار – القانون الدولي العام مرجع سابق، ص177 .

ووفقاً لنص المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية 1997 ، فإن ممارسات دول حوض نهر النيل والاتفاق الإطاري في عنتيبي تخالف هذه المادة التي تلزم الدول المشاطئة بالانتفاع بالمجرى المائي بطريقة منصفة وعادلة ومعقولة، ولا يقصد بالتوزيع المنصف والعادل أن يتم بطريقة حسابية، ولكن يجب أن يراعي مدى احتياج كل دولة مشاطئة ووفقاً لظروفها المناخية وعدد سكانها، بمعنى هل هناك وسائل بديلة لمياه النهر ؟ وهل هناك تناسب بين عدد السكان وحصة الدولة في مياه النهر ؟ وهل هناك فائض مائي ؟ كل هذه الأسئلة تحدد إجابتها كيفية تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، مما يجعل مصر من أكثر الدول المشاطئة لنهر النيل حاجة إلى المياه .

وبالتالي يجب إحلال التعاون محل الصراع والعمل على تعظيم الفرص المتاحة لتنمية موارد المياه في نهر النيل، وبناء نظام إقليمي قادر على تأمين احتياجات دول المنطقة دون مساس بالحقوق القانونية والتاريخية الثابتة للدول، وتقنين حقوق الدول الأخرى من مياه نهر النيل مع مراعاة القواعد القانونية الدولية (1) .

3- تدعي بعض دول حوض نهر النيل أن الاتفاقيات التي عقدت – لتنظيم مياه نهر النيل – في ظل الاحتلال لا تلزمها، ولا تعبر عن إرادتها، وهذا الموقف يخالف ما اتخذته الدول الإفريقية عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية حين أعلنت احترامها للاتفاقيات التي عقدت في ظل الاستعمار والالتزام بها للمحافظة على استقرار الأوضاع والسلام والأمن بين الدول الإفريقية، كما أن مبادئ القانون الدولي والعرف الدولي تؤكد أن الاتفاقيات التي تمس الوضع الإقليمي لا تتأثر بتغير السيادة في تلك الدول .

وأكدت اتفاقية فيينا عام 1978 بشأن التوارث الدولي للمعاهدات على أن اتفاقيات الحدود لا تخضع لشرط التغير الجوهري في الظروف، ولا تخضع لإمكانية التحلل منها بالإرادة المنفردة، وكذلك الاتفاقيات التي ترتب حقوقاً إقليمية أو أوضاعاً إقليمية مستقرة على الأرض، والاتفاقيات الخاصة بالمرافق .

وأكدت محكمة العدل الدولية عام 1997 في حكمها بشأن الخلاف بين سلوفياكيا والمجر حول أحد المشروعات على نهر الدانوب، أكدت على مبدأ توارث المعاهدات .

---

(1) مقال بطرس بطرس غالى– إدارة المياه في وادى نهر النيل، السياسية الدولية العدد 104 أبريل 1991، ص 116 وما بعدها .

وبالتالي نجد أن الاتفاقية الإطارية لا تؤثر بأي حال على الاتفاقيات السابقة عليها، ويكون هناك التزام على دول حوض نهر النيل باللجوء إلى المفاوضات والتشاور، على أساس حسن النية، من أجل تعديل الاتفاقيات السابقة حتى تتلاءم مع الاتفاقية الإطارية، وبالتالي فإن الاتفاقية الإطارية يمكن أن تكون ذات طابع تكميلي لا تؤثر على الاتفاقيات السابقة، ويمكن إعادة النظر في اتفاقية 1929 و 1959 بشكل جماعي وعلى أساس الاعتبارات القانونية مع المحافظة على الحق التاريخي [1] .

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن يكون هناك نص في الاتفاقية الإطارية على وجوب احترام الاستخدام المائي، والاستخدامات الحالية للمياه، فالاتفاقية الإطارية لا تنص على إعادة توزيع الحصص لكنها في نفس الوقت ليس فيها نص على حقوق مصر التاريخية التي يجب أن تحترم، وبالتالي يجب السعي من خلال العمل الإفريقي المشترك من عمل مشروعات مشتركة تأتى بالكهرباء من إثيوبيا مثلاً وعمل مشروعات مع دول المنبع الاستوائية تزيد من كمية المياه مثل مشروع قناة جونجلي الذى سيوفر لمصر والسودان 30 مليار متر مكعب من المياه، وبالتالي من الواجب أن تنص الاتفاقية على السعي الأفريقي لدول حوض نهر النيل لعمل مشاريع مشتركة تفيد كافة الأطراف، وتكون تطبيقاً والتزاماً بقواعد القانون الدولي للأنهار الدولية .

المطلب الثاني

3.4.3.3 : اتباع الوسائل السلمية لمواجهة تحديات مشكلة نهر النيل

إن أفضل وسيلة لحل المنازعات المائية تكون بالطرق السلمية، وقد أكدت المادة 33 على نطاق تسوية المنازعات المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية على أن الوسائل السلمية لتسوية المنازعات هي المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق واللجوء إلى اللجان النهرية المشتركة والتحكيم ومحكمة العدل الدولية، وبالإضافة إلى هذه الطرق حددت

---

(1) إبراهيم محمد العناني – القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 392 .

الفقرة العاشرة على حق الأطراف في اللجوء إلى الطرق السلمية الإجبارية إذا لم يتم تسوية النزاع بالطرق غير الإلزامية السابقة [1] .

وعلى ذلك يمكن اتباع الآتي :

1- وفقاً لنص المادة 33 فإنه يجب على دول حوض نهر النيل التشاور وإجراء مفاوضات للوصول إلى صيغة أو مذكرة تفاهم، لإلزام دول المنبع وخاصة إثيوبيا باتباع الوسائل القانونية والالتزام بقواعد تنظيم الأنهار الدولية، والاتفاقيات الدولية السابقة واحترام حقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل، والتخلي عن نظرية السيادة المطلقة على مياه النهر التي تنبع من أراضيها، وفي نفس الإطار ينبغي على مصر عند إجراء المفاوضات أن تراعي مصالح الدول المشاطئة للنهر في تحقيق رغبتها وطموحاتها في التنمية، على أن تتوافق هذه المصالح لتحقيق التعاون المشترك لتنمية موارد النيل، عن طريق إقامة مشاريع مشتركة وتقديم خبرات فنية مائية لتميز مصر في هذا المجال، فقد أكدت بعض التقديرات الفنية أن معدل استغلال إيراد النيل على مستوى الحوض كله لا يتجاوز حوالى 8% وبالتالي فإن إمكانية الاستغلال المدخر لموارد النيل يبشر بمرحلة أكثر رخاءً وازدهاراً .

2- يلزم على دول حوض نهر النيل التعاون في شتى المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة والالتزام بالقواعد الدولية، التي تنظم أسلوب استغلال الأنهار الدولية ومن خلال حفاظ مصر على حقوقها المكتسبة من مياه النهر، مع العمل على زيادة الإيرادات المائية لصالح دول حوض النيل مستقبلاً لمواجهة الطلب المتزايد على مياه النهر في ظل رغبة الدول المشاطئة في تنمية مواردها، وقد فكرت مصر في عددٍ من المشروعات، مثل تخزين المياه في البحيرات الاستوائية أوغندا وكينيا وتنزانيا حيث يهدف المشروع إلى تمويل مصادر نهر النيل والبحيرات الاستوائية فيكتوريا وكيوجا والبرت ، وكذلك مشروع التخزين في بحيرة فيكتوريا، لتخزين كمية من المياه في البحيرة وذلك لمواجهة أوقات الجفاف، وغيرها من المشروعات المشتركة التي يمكن أن تكون وسيلة لزيادة موارد مياه النهر وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى تقوية سبل التعاون والتنسيق مع دول الحوض .

3- بذل جهود لإقامة تجمع يضم دول حوض نهر النيل، بهدف مراقبة وضبط المشروعات التي تقوم على النهر بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات لزيادة الموارد المائية للنهر .

---

(1) سعيد سالم الجويلى – طرق تسوية المنازعات الدولية للبيئة " الطرق الدولية والطرق الداخلية "، المجلة القانونية الاقتصادية، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، عام 1991 على إبراهيم يوسف – قانون الأنهار والمجاري الدولية، المرجع السابق .

وقد أنشئ عام 1959 هيئة فنية دائمة مشتركة لنهر النيل تضم مصر والسودان، وكانت مهمتها الأساسية زيادة إيراد النيل والإشراف على تنفيذ المشروعات، حيث اقترحت وبدأت في تنفيذ قناة جونجلى، كما نجحت في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا وأوغندا وكينيا عام 1967 أطلق عليه مشروع " الدراسات الهيدرو مترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية ". (1)

كما أنشئت مجموعة هيئة الأندوجو عام 1983 حيث تهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات، وتضم هذه الهيئة جميع دول حوض النيل إلا كينيا وإثيوبيا اللتين تشاركان

بوصفهما مراقبين .

أما تجمع النيكونيل الذى أنشأ عام 1992 فقد ضم خمس دول فقط، وهى إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وروندا وكينيا ،مما يدل على وجود تباعد بين دول حوض نهر النيل، وهذا يحتم على مصر كأكبر دولة في أفريقيا أن تقوم بدور فعال وقوي لتحقيق التعاون والتنسيق الدائم مع دول حوض نهر النيل من خلال تفعيل مبدأ المساواة والتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى مبدأ حسن الجوار ومبدأ حسن النية، على أن تكون هذه المبادئ أساس الانتفاع بمياه حوض نهر النيل مع عدم الإضرار بمصالح الغير، فالتعاون وإجراء المفاوضات والتشاور، هو الطريق الوحيد لإرساء الأمان القانوني لكافة دول حوض نهر النيل فيما يخص الانتفاع بالمياه والعلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الحوض(2) .

4- إن نهر النيل يعتبر جزءاً من جغرافيا دول حوض نهر النيل مما يلزم أن يكون للدول المشاطئة له الدور الأساسي لما يحدث في هذا المجرى المائي الهام، ولا يترك لقوى خارجية تحقيق مصالحها، أو تنفيذ استراتيجية خاصة تضر بالدول المشاطئة للنهر باستخدامات تهدف إلى تحقيق مصالحها والإخلال بالتزامات وحقوق دول حوض النيل، مما يؤدى إلى قيام خلافات ومنازعات تهدر الموارد وتهدد الأمن والسلام الدولي .

5- التمسك بالاعتراض الثابت بشأن إقامة مشروعات لدول المنبع تمس الأمن المائي المصري والسوداني على حد سواء، ومع التمسك بالحقوق التاريخية القائمة لمصر، فإن أي تنازل قد يؤدي إلى نشوء عرف إقليمي داخل الحوض النيل يشكل خطراً بالحقوق القائمة لمصر، مع التزام مصر

(1) إيناس جابر اسماعيل، الحقوق القانونية لمصر في نهر النيل، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحيري،القاهرة (دت) ص693-694

(2) سامر مخيمر وآخرين، مرجع سابق، ص97 وما بعدها .

بإجراء مفاوضات وعقد المؤتمرات التي من شأنها الوصول إلى الحل الأمثل، وإيجاد الحلول العلمية والفنية للمشكلات المائية التي تواجهها كل دول المنبع والمصب .

6- محاولة سد الفجوة الكبيرة بين موارد مصر المحددة من مياه نهر النيل وبين الاحتياجات المتزايدة، لمقابلة الكثافة السكانية العالية، ويتم ذلك بالبحث عن المصادر غير التقليدية للمياه كالمياه الجوفية ومياه الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر بالإضافة إلى ترشيد استخدام المتاح الحالي من المياه، مع استخدام مياه الصرف الزراعي بعد خلطها.

7- تنمية علاقات التعاون العربي الأفريقي، ودعم التوجه العربي نحو أفريقيا والمساهمة في حل المشكلات السياسية والاقتصادية في حوض نهر النيل، والتفهم والمساعدة لكل طموحات التنمية في دول المنبع، من خلال مشاريع تنمية مشتركة عربية أفريقية، مع تنسيق المواقف العربية واستثمار الوجود العربي في منظمة الوحدة الإفريقية .

8- تتعاون دول حوض نهر النيل لإنشاء منظمة تتولي النظر في المنازعات حول مياه نهر النيل، على أن تتكون هذه المنظمة من ممثلين عن كل دول حوض نهر النيل وتتولى حل المنازعات التي تنشأ بين الدول المشاطئة لنهر النيل عند استخدامهم للنهر، و أن تستمد قواعدها من مبادئ القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية .

المطلب الثالث

4.4.3.3 : في إدارة الأزمات الدولية من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه

يرى الكثير من الإثيوبيين – والأفارقة السياسيين بحق أو باطل – أن مصر ومنذ فترة طويلة بنت سياساتها الخارجية تجاه دول حوض النيل وأفريقيا بادعاء فرض هيمنتها على النيل، والنيل الأزرق على وجه الخصوص، والنظر بدونية نحو هذه الشعوب والدول، وهو ما يجد انعكاساته في الغرور والاستعلاء الشديد والعلني في كيفية تعامل مصر مع بقية الدول الأفريقية المشتركة معها في حوض النيل ويرى بعض المعلقين السياسيين الإثيوبيين أن دعاوى مصر الساعية للاستئثار بمياه النيل الأزرق غير مستساغة، بل يعتبرها بعضهم إهانة لإثيوبيا التي ينبع من أرضها نحو 85% من إجمالي مياه النيل الأزرق، وهو ما يجعل المطالب المصرية تبدو محاولة للي ذراع إثيوبيا وتقسيم جائر وغير منصف لحقوق الإثيوبيين، وإذعاناً للمساعي المصرية الداعية للهيمنة على النيل [1] .

(1) Yihunbelay and Seyoum ، p.26.

1.4.4.3.3 : بدائل إدارة الأزمة وخياراتها

من وجهة نظر المعلقين السياسيين الإثيوبيين، ينبغي على مصر أن تغير نظرتها نحو مساعي إثيوبيا لبناء سد النهضة باعتبار ذلك إعلان حرب عليها بما يحرضها على القيام بعمل عسكري لتدمير السد ومهاجمة إثيوبيا، ربما بحجة أن بناء سد النهضة لا يؤثر سلبياً في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً في بقائها ذاته . وهي المخاطر التي تتيح للدول وفقاً لقواعد القانون الدولي الدفاع عن نفسها من أي تهديد خارجي يمكن أن يلحق الضرر بسلامتها الإقليمية وسيادتها السياسية (1). إن مصر إذا فعلت ذلك فعليها أن تدرك عواقب مثل هذه الخطوة التي قد تؤدي إلى الانتحار السياسي، كما كتب أحد الدبلوماسيين الإثيوبيين . من جهة أخرى، يرى بعض المعلقين أن على مصر أن تدرك أن الحرب فقط ليست هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمامها لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد يسببها بناء سد النهضة، ولكن هناك عدداً من الآليات والوسائل الدبلوماسية الأخرى (2) ، إذ يمكن لمصر استخدام أذرعها السياسية وأدواتها الدبلوماسية في ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي من أجل العمل على تحويل مشاعر الأطراف المتخاصمة وموقفها، وهو ما يعرف بالدبلوماسية الإكراهية عن طريق فرض جميع الضغوط الدبلوماسية الممكنة (3) ، وهي الاستراتيجية التي تتضمن التكتل دولياً وإقليمياً وراء قضية مصر في مواجهة دعاوى إثيوبيا، والتصعيد لفرض العقوبات والمقاطعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية . ويتعين على مصر نبذ خيارات الحرب، وعدم التطرق إليها إلا باعتبارها الملاذ الأخير بعد استنفاد جميع الوسائل السياسية والتفاوضية السلمية، بل حتى عدم التلويح بها إلا بعد أن تتخذ إثيوبيا من الخطوات ما لا يمكن اعتباره سوى تهديد لأمنها القومي والمائي وتهديداً للسلم والأمن الإقليميين وانتهاكها قواعد

---

(1) " Desisting From Political Grandstanding On Grand Renaissance Dam," The Reporter (June 8 ، 2013), p.2.

(2) عن وجهات النظر الإثيوبية والبدائل المطروحة من وجهة نظر الكتاب الإثيوبيين:

Melaku Mulualem, " Democratic Peace Theory vis-à-vis Energy Peace Theory ، " The Repoter (June 8 ، 2013),p.10 : Demke ، p. 10 .

(3) بشأن المقصود بالدبلوماسية الإكراهية:

Alexander George (ed.) ، " Avoiding War : Problems Of Crisis Management ،" (Boulder : Westview Press ، 1991) : Robert Art and Patrick Cornin (eds.) ، The United States and Coercive Diplomacy : Past ، Present ، and Future (Washington D.C: USIP Press ، 2003) .

القانون الدولي . وقتها فقط ستكون الحرب المصرية على إثيوبيا مشروعة، باعتبارها حرباً دفاعية من أجل الدفاع عن بقائها ووجودها.

وفي هذا السياق تتعدد المسارات السياسية والدبلوماسية التي قد تستخدمها مصر وتوظفها للرد على التطورات الراهنة في إثيوبيا كجزء من أسلوب إدارتها للأزمة الراهنة، فقد جادل بعض الكتاب بأن مصر في هذا المجال قد تقوم ببعض الخطوات الدبلوماسية المضادة، مثل [1]: تبيان ضرر السد النهضة على مصر: إذ يمكن لمصر تبني حملة دبلوماسية دولية لتعريف المجتمع العالمي بالأضرار والآثار السلبية بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً التي يمكن للسد الإثيوبي أن يحدثها، وتقديم مساعي إثيوبيا لبناء السد بوصفها استراتيجية خططت لها إثيوبيا للإضرار بمصالح مصر الوطنية، وهي الاستراتيجية التي من شأنها إضافة طابع الارتباك والغموض على حقيقة التحرك الإثيوبي، ومن ثم إظهارها بمظهر الطرف المعادي الذى لا يراعي مصالح جيرانه .

حثت جامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية على اتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه إثيوبيا في ما يتعلق بسياساتها المائية، وذلك عبر التحرك الدبلوماسي الجماعي والمتعدد الأطراف، إذ يمكن لمصر الاستعانة بأشقائها العرب الذين لديهم استثمارات كبيرة في إثيوبيا كالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة من أجل حثها على الضغط على إثيوبيا لاتخاذ مواقف تنم عن التعاون مع مصر ومطالبها في المياه، أو حتى تشجيع هذه الدول على فرض عقوبات دبلوماسية على إثيوبيا والحد من تدفق العملة الأجنبية عن طريق قطع علاقاتها التجارية، وحثها على عدم تصدير النفط لإثيوبيا في حال تشددها في مواقفها تجاه القاهرة، وهي الخطوات التي سوف تؤدي لتردي الأوضاع الاقتصادية بما يظهر عجز الحكومة الإثيوبية وعدم قدرتها على إدارة الأمور في الداخل، ما قد يؤدي إلى أزمة سياسية داخلية كبيرة تخفف التركيز القومي الأثيوبي على موضوع بناء السد .[2]

إحالة القضية إلى المنظمات الدولية المختصة، مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية على الرغم من أن مسألة الذهاب إلى محكمة العدل الدولية تحتاج لموافقة الطرفين محل

(1) Mahmoud Salem، " Regarding The Dam، " The Reporter (June 8 ، 2013) ، p. 13.

(2) أحمد محمد أبو زيد، الضفة الاخرى ، الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية 2014م ، العدد السابع، مارس ص22-23

الصراع من أجل ممارسة الضغط الدبلوماسي على إثيوبيا، وذلك عبر تجهيز الدعاوى والأسانيد والحجج القانونية والتاريخية التي تجادل بأن إثيوبيا ببنائها لهذا السد إنما تعتدي على حقوق مصر التاريخية من المياه وتسعى لتقليلها وهو الأمر الذي قد يصيب مصر وشعبها بأخطار المجاعات .

أما على الجانب الإثيوبي، وكونها هي الطرف المفتعل للأزمة الراهنة من وجهة نظري – فعلى الحكومة الإثيوبية التخفيف من خطابها الذرائعي والمتشدد تجاه مصر، والكف عن الادعاء بأن مصر ترفض التعاون والتفاهم من أجل تسوية الصراع حول تقسيم مياه النيل . من جانب آخر، على إثيوبيا الاعتراف بأحقية مصر وشرعية مخاوفها من نقص حصتها من المياه اللازمة لاستدامة عملية التنمية واتقاء مغبة المجاعات المستقبلية، والتراجع عن نبرة التهديد والتربص بها كلما اشتدت الأزمة بينهما . بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإثيوبيا تعزيز التجارة والعلاقات التجارية أكثر من أي وقت مضى بما يدمج البلدين اقتصادياً، إذ يمكن لإثيوبيا التعهد بتصدير الطاقة الكهربائية الرخيصة والربط بين البلدين من خلال إنشاء البنى التحتية، وهي السبل التي ستساعد في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والسياسية وتعزيزها . ويمكن لإثيوبيا أيضاً انتهاج الاستراتيجية نفسها مع الصومال بما يقلل في نهاية المطاف من التهديدات التي يمثلها الصومال على أمنها واستقرارها [(1)] ، وإعادة النظر في علاقاتها بإريتريا، كأن تسعى للتوصل إلى تسوية وتوافق معها، ويجب الاعتراف بالسيادة الوطنية لها على أرضيها إن هي أرادت تحييدها في صراعها المستقبلي مع مصر، أو إن كانت صادقة في المشاريع التي تطرحها للتكامل الإقليمي في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي .

5.3 : خلاصة

إن سد النهضة الذي نوت إثيوبيا بناءه في فبراير 2011 بجانب النيل الأزرق في محافظة بني شنقول الإثيوبية والتي تبعد عن حدود السودان 20–40 كليو متراً مربعاً يشكل ضرراً كبيراً على حصة كلٍ من مصر والسودان في مياه نهر النيل المتفق عليها من خلال الاتفاقيات السابقة، ومن المعروف أن الصراع المصري الإثيوبي له جذور تاريخية قديمة على مر العصور، وقد بررت إثيوبيا بناء هذا السد من خلال أنها تريد تحقيق تنمية اقتصادية كبيره تعود عليها بفوائد جمة تذكر : الطاقة الكهربائية وتوسيع زراعة الأراضي الزراعة ...ألخ، ولكنها واجهت موقفاً مصرياً رافضاً لبناء

---

(1) Mulualem ، p. 10: Demeke ، p. 10.

مثل هذا السد لما سيلحقه من ضرر على الأمن المائي العربي المصري ودرءً لتطور هذا الصراع هناك أساليب كثيرة لمواجهة مشكلة حوض النيل كاستخدام الوسائل القانونية التي تؤكد على حق مصر والسودان التاريخي من خلال الاتفاقيات والقواعد الدولية للمجاري المائية، وإن أي تغير على ذلك حسب القانون الدولي لهذه الاتفاقيات، يجب أن يتم بالموافقة المصرية السودانية، على أساس التوزيع العادل والمنصف من إيرادات النهر الإضافية، هناك بعض الوسائل السلمية لمواجهة مشكلة حوض النيل هي كالتفاوض والمساعي الحميدة والتحقيق وتشكيل لجان فنية لدراسة الوضع المائي في نهر النيل.

ولكن من الأفضل في إدارة الأزمات الدولية أن يتم استخدام دبلوماسية المياه بدلاً من حروب المياه لأن الحروب في الوقت الحاضر مكلفة بالنسبة لأي دولة وسوف تؤثر على مصالح الدول الأخرى المجاورة جغرافياً لها لذلك من الأفضل لمصر أن تثبيت حقها التاريخي بمياه النيل واستخدام الوسائل الدبلوماسية بجميع أشكالها وتشرح خطورة بناء سد النهضة الإثيوبي عليها من خلال التوجه إلى الهيئات الدولية سواء الأمم المتحدة وفروعها أو الهيئات الإقليمية منها جامعة الدول العربية من أجل اتخاذ موقف عربي لمواجهة بناء سد النهضة وأيضاً التوجه إلى منظمة الاتحاد الأفريقي وإثبات خطر الأمن المائي العربي المصري عند بناء السد وسيؤثر على العلاقات بين دول حوض نهر النيل التي هم أعضاء في هذه المنظمة سواء بين مصر والسودان وإثيوبيا .

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- يرى الباحث الماء عنصر استراتيجي في غاية الأهمية حيث إنه يتعلق بالحياة والوجود، وقد برزت على الصعيد الدولي مشكلة المياه في المنطقة العربية بسبب وقوع المنطقة في الحزام الصحراوي الجاف وشبة جاف من الكرة الأرضية علاوة على ما تتعرض له مناطق الزراعة المرويةً من تدهور خطير نتيجة للتغيرات المناخية والنشاط الإنساني – مما يزيد من حدة التغير في مواعيد سقوط الأمطار وكمياتها – في الوقت الذى يزداد فيه السكان بنسبة 3% بالإضافة إلى زيادة الطلب على الغذاء للفرد .

2- يرى الباحث في الواقع إن أكثر من ثلثي مياه الأنهار التي تغذي الدول العربية منابعها من دول خارج المنطقة العربية لها مصالح تتعارض مع المصالح العربية المشتركة مما يتيح استغلال هذه الدول للمياه للضغط سياسياً على الدول العربية .

3- يرى الباحث تبين وجود عجز وضعف في قواعد القانون الدولي المنظمة لمشكلات الأنهار الدولية والأسس القانونية للتعاون أو الاستخدام المتكافئ والعادل لهذه المياه

4- يمثل نهر النيل شريان الحياة في مصر، فالحياة لا تستقيم إذا حدث أي اضطراب في نهر النيل حيث يمثل 95% من احتياجات مصر المائية، وتعتبر إثيوبيا والسودان أهم دولتين بالنسبة لمصر لأن أحد أهم منابعه بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان حتى يصل إلى مصر.

5- يرى الباحث لمصر حق تاريخي للانتفاع بمياه نهر النيل تؤكده الاتفاقيات الدولية، التي حددت حصة مصر وتعتبر هذه الاتفاقيات التزام دولي يقع على عاتق دول حوض النيل ولا يمكن مخالفتها.

6- ظهرت العديد من المتغيرات السياسية والإقليمية والعالمية التي تؤثر بشكل كبير على علاقات دول حوض نهر النيل ومصر، حتى أصبحت إسرائيل تدير صراع المياه عند المنابع وخاصة إثيوبيا، وتلعب دوراً خطيراً في زيادة حدة الصراع على مياه نهر النيل لضمان تحقيق مصالحها وأهدفها .

7- يرى الباحث الاتفاقيات التي تم توقيعها في فترة الاستعمار والتي انحصرت بين مصر والسودان جعل مياه النيل محل نزاع، وكذلك الدور الذى لعبه الاستعمار في تأجيج هذه النزاعات حيث إنه

لم يراعي مصلحة الدول الأفريقية الأخرى في ذلك ولا المستجدات المستقبلية أو احتياجات الدول المتزايدة للمياه .

8- معظم الدول الأفريقية المشتركة في حوض نهر النيل ترفض الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة لأنها أبرمت منذ عهد الاستعمار كما أنها لا تتماشي مع حقوقها .

9- الوجود الأجنبي وخاصة الإسرائيلي في منطقة حوض نهر النيل ساعد إلى حد كبير في تغير العلاقات الأفريقية وتغير التوازنات بين الدول المشاطئة للنهر .

10- يرى الباحث خطورة تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي العربي المصري بسبب احتجازه لكمية كبيرة من مياه نهر النيل وأضف إلى ذلك أن الأرض التي اختيرت لبناء السد يوجد بها فالفق أرضي كبير، فمن الممكن أن يترتب على ذلك ضغط شديد على القشرة الأرضية يؤدي بدوره إلى حدوث زلازل وبراكين تؤثر على الدول المجاورة لها ..إلخ .

11- إن خطورة بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي العربي مصر والسودان هي خطورة انسانية من خلال أنها تضر بحصة الفرد في كلاً من مصر والسودان بالرغم من حصة الفرد في مصر والسودان تحت خط الفقر العالمي للمياه أي أقل من 1000 متراً مكعباً، أي 700-600 متراً مكعباً، باستثناء دولة جنوب السودان وايضاً خطورة اقتصادية من خلال انها تؤثر على مساحة الأراضي الزراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية وهناك خطورة سياسية من خلال انها ساعدت على إعادة افتعال الازمة السياسية بين مصرو السودان وإثيوبيا .

التوصيات

توصلت الدراسة للتوصيات التالية :

1- إن أفضل طريق للاستغلال الأمثل للموارد المائية المشتركة هو تعاون كل الدول المتشاركة في أي مورد مائي وذلك لتقيم وحصر إمكانيات هذا المورد وعمل اتفاقيات لاستغلاله وإدارة هذا الاستغلال المشترك سوياً والعمل على فتح كل مجالات التعاون الممكنة والتنسيق فيما بينها لصالح شعوب الدول المشتركة تفادياً لأي مواجهات .

2- يجب وأن يكون تعاون مشترك بين الدول العربية في وضع سياسات موحدة وإقليمية لمواجهة مشكلة المياه في المنطقة من خلال وضع استراتيجيات وتحديد أهداف محددة من أجل الخروج من أزمة المياه، وان يكون هناك ترشيد في استخدام المياه واستخدام الوسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة واستخدام نظام الري الحديث في الزراعة، والمحافظة على نظافة المياه في المنطقة العربية سواء السطحية أو الجوفية، والعمل على تطوير مصادر مياه أخرى وهي تنقية المياه في جميع أشكالها سواء العذبة أو المالحة أو مياه المطر أو مياه الصرف الصحي .

3- على مصر أن تكثف وجودها في دول منابع النيل وخاصة إثيوبيا، وتدعم علاقات التعاون في إطار تدعيم الجهد والمصالح المشتركة على المستوي الإقليمي والدولي، لضمان المصالح المائية واستخدام أسلوب المفاوضات، والتمسك بالقواعد القانونية وعقد المؤتمرات الأفريقية، والسعي لإنشاء تجمع لدول حوض النيل يكون أكثر فاعلية .

4- استخدام أسلوب المفاوضات والتشاور، للوصول لصيغة مناسبة ترضي جميع الأطراف فالحوار يحقق مصالح الجميع فيمكن إعادة النظر في اتفاقية عام 1929 و 1959 بشكل جماعي، مع التمسك بمبادئ القانون الدولي وحقوق مصر التاريخية في مياه النهر ومواجهة التطورات التي تؤثر سلباً على الحقوق المائية، وتأمين مصادر النيل المائية .

5- الحفاظ على العلاقات المصرية السودانية والاهتمام بدعم وتنمية دولة جنوب السودان وإقامة مشروعات تنمية أعالي النيل، والإسراع في الانتهاء من قناة جونجلي التي توقف العمل بها أثناء مشكلة جنوب السودان، حيث يمكن لهذه القناة بعد الانتهاء منها أن توفر 11.5 مليار متر مكعب، حيث تم الاتفاق مع السودان على تقسيمها مناصفة .

6- أن تعمل مصر على عودة دور الأب في أفريقيا من خلال التعاون والتحالف مع الدول الأفريقية وخاصة السودان وجنوب السودان من أجل الضغط على إثيوبيا بالقوة الناعمة وليست بالقوة العسكرية حتي تتراجع عن بناء سد النهضة وما يشكله من مخاطر على دول المصب .

7- وأن تعمل مصر على توثيق علاقاتها مع إثيوبيا في جميع المجالات حتى تمنع تتدخل الدول الخارجية وخاصة إسرائيل من تحقيق أهدافها وأطماعها .

8- على مصر أن تتوجه إلى الهيئات الدولية والهيئات الإقليمية من أجل عرض موضوع سد النهضة الإثيوبي وتوضيح خطورته سواء في مجلس الأمن أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية، والضغط على الهيئات الدولية المانحة لمشروع سد النهضة من أجل إعادة النظر في تمويله .

الملاحق

قائمة الاتفاقيات

اتفاقية فيينا لعام 1815
قرارات مجمع القانون الدولي في دوير فنيك عام1956 م
اتفاقية التعاون للتنمية المستدامة وحماية استخدام نهر الدانوب لعام 1994م
اتفاقية التعاون للتنمية المستدامة لحوض نهر المكونج لعام 1995م
اتفاقيتي نهر الماهاكالي والجانج في الهند لعام 1997م
اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997م لحل النزاعات المائية وفقاً للإجراءات القضائية والقواعد القانونية
اتفاقية برشلونة عام 1921
بروتوكول روما بإيطاليا في عام 1891 بين بريطانيا و إيطاليا بشأن تعيين الحدود الفاصلة بين السودان و إرتيريا
اتفاق في أديس أبابا عام 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا
اتفاق في لندن عام 1906 بين بريطانيا وحكومة الكونغو
اتفاق بين مصر والمملكة المتحدة نيابة عن أوغندا في صورة تبادل مذكرات منذ عام 1952 إلى عام 1953 لتنظيم تعاون مصر في إقامة قناطر في شلالات " أوين" لتوليد الطاقة في أوغندا
اتفاقية مياه النيل التي وقع عليها ممثلون عن مصر والسودان عام 1959 توزيع إيراد النهر عند أسوان والذى تم تقديره بحوالي 84 مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى 14.5 مليار متر مكعب للإيراد الذى كانت تحصل عليه السودان وهو 4 مليار متر مكعب سنوياً ليصبح نصيبها 18.5 مليار متر مكعب
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام 1994
اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية لعام 1997

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

اولاً : الكتب

- ❖ إبراهيم محمد العناني – القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، عام 1984
- ❖ أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل، شؤون عربية، عدد 73، القاهرة، 1993
- ❖ أحمد رفعت سيد، الصراع المائي، الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب واسرائيل، شؤون عربية، عدد 73، القاهرة، 1993
- ❖ أمل العليان، الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي أم شعبي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، 1996م
- ❖ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993
- ❖ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1973
- ❖ جمعة رجب طنطيش، المياه في فلسطين، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989
- ❖ حامد سلطان، القانون الدولي العام ، القاهرة، دار النهضة، 1965م
- ❖ حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ط1، مريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م
- ❖ حسن عبد الله المنغوري، الأبعاد الجيولوتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2000
- ❖ حمد سعيد الموعد : حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1990
- ❖ د. ثناء إبرهيم خليفة، ود. أشرف كمال عباس – مشكلة المياه في مصر بين الحاضر والمستقبل، مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي عشر، القاهرة، عام 1998
- ❖ د. محمد نصر الدين علام، " اتفاقية عنتيبي والسدود الإثيوبية الحقائق والتداعيات "، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2012

❖ رزق ادوارد، نهر الأردن وروافده، ط1، مركز الإعلام لجامعة العربية، لندن، ترجمة، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، بدون تاريخ

❖ رياض توفيق ماضي: سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة، دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 1990

❖ زكريا السباهى، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994

❖ ساطع زغلول، إشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، 1993

❖ طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، دراسة في دبلوماسية المياه ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، رياض، 1999

❖ عبد العظيم أبو العطا، د. مفيد شهاب، د. دفع الله رضا – نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشؤن الاقتصادية، جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، عام 1985

❖ عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999

❖ عبد الله مرسي العقالى : المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1996

❖ عدنان هزاع البياتي : أزمة في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 204، فبراير 1996

❖ على إبراهيم – قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995

❖ على سليم، .الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997

❖ علي الجوني، التطبيع الأردني– الإسرائيلي : الأهداف والحسابات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 32، سنة 1994

- ❖ عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، دمشق، عدد 89، 1992
- ❖ غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994
- ❖ فهد مقبول الغبين، حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة، ط1، عمان، 1990
- ❖ فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي آثارها الاقتصادية والجيوسياسية، مجلة مركز المعلومات القومي، سوريا، 1997
- ❖ قاسم عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية، المستقبل العربي، العدد 174، أغسطس 1993
- ❖ مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية. ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1994
- ❖ محمد عبد الغني سعودي – أفريقيا، دراسة في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، عام 1983
- ❖ محمود حيدر، الجولان والأمن المائي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 48، 1996
- ❖ مدحت أيوب، "الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث أيلول . سبتمبر 2001 م، القاهرة :مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية 2003 م
- ❖ مصطفى القاضي، تاريخ الري في مصر والوطن العربي، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير، 1992
- ❖ مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات ... و الآمال، حالة البيئة في العالم 1972-1992، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992
- ❖ هاني خليل، الأمن المائي العربي، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، ب،ت ، ب،ن

❖ اليشع كالي، المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية، ط1، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1991

ثانياً : رسائل الماجستير والدراسات

❖ اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، المؤتمر الفني الدوري السادس، ندوة تطوير الانتاجية في القطاع الزراعي أهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي، 1984/9/27-24

❖ أحمد الظاهر، السياسة العربية المائية : دراسة في التعاون العربي، شؤون عربية، العدد 51، 1987

❖ أحمد القرعى، الأمن المائي .. مصريا وعربيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، بيروت . ابريل 2000

❖ أحمد النجار، رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل، شؤون عربية، عدد73، القاهرة، 1993

❖ أحمد علي الشريان، إسماعيل محمد المدني وهمام عبد الله آل خليفة، الاتجاهات الاجتماعية نحو إعادة استخدام مياه المجاري المعالجة في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 18، العدد71 1994

❖ احمد محمود سامي و آخرون، العلاقات السودانية المصرية ، كلية الدفاع الوطني، الخرطوم 1987م، دورة 24 بحث جماعي

❖ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986،

❖ الأمن العربي، التحديات والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي

❖ أنتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية – الأثيوبية 1855-1935، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003

❖ إيناس جابر اسماعيل، الحقوق القانونية لمصر في نهر النيل، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحيري،القاهرة د.ت

❖ بروس أ . هورويتز : أزمة المياه في الشرق الأوسط وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة غسان رملاوي، شئون الشرق الأوسط، العدد الخامس، يناير 1992.

❖ بسام جابر، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الجزء الأول والثاني، بيروت، 1994

❖ بصار عبد الله سيلمان، أمن منابع النيل، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية 2003م

❖ بو كراع رضا المياه العربية الأمنية، والأمن المائي العربي، المؤتمر الثامن، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 1996

❖ بيان نويهض الحوت، خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية : انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 195، مايو 1995

❖ بيرد فيز ربلا رود، المياه في الشرق الأوسط – مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة عن التعاون الإقليمي ؟، هنا لندن، العدد 533 مارس 1993

❖ تقرير وزارة الدفاع الأمريكية " مكتب شؤون الأمن الدولي " استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق . صحيفة wool street journal في3 أغسطس 1990

❖ تيسير الدباغ وعبد الكريم صادق، توجه نحو الحد من هدر المياه في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 20–17 شباط، فبراير 1986، وثائق الندوة

❖ جاد إسحق وهشام زعرور : مخططات إسرائيل المائية : ج 1 بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق1994 .

❖ جان خوري، التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية، ورقة عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية والوطن العربي، القاهرة، 22–20 كانون الأول، ديسمبر 1992

❖ جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي – الأوربي ، باريس، 1996

❖ جويس ستار، دانييل ستول، سياسيات الندرة، المياه في الشرق الأوسط، ط 1، ترجمة أحمد خضر، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1995

❖ الجيلاني عبد الجواد، مداورة المياه العامة لأغراض الزراعة بين الحقيقة ... والخيال، العمران العربي العدد14 1995

❖ حازم كمال الناصر، إدارة وتنمية مياه الآبار الجوفية في الأردن، ورقة عمل المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت إلى حلقة عمل التقنيات المناسبة لاستغلال مياه الآبار الجوفية في الوطن العربي، القاهرة 22–20 كانون الأول، ديسمبر 1993

❖ حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرضي للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد 8، أغسطس 1990

❖ حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق و أرقام، دراسة استراتيجية، ط1 ، دار البراق للنشر والتوزيع ، دمشق 1994م .

❖ حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، الوحدة، عدد76، الرباط، 1991

❖ حسن العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، ط1، د.ن، د.ت .

❖ حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات، 1999

❖ حسن عبد القادر صالح، التصحر في الوطن العربي ومكافحته، شؤون عربية، عدد 61، مارس، 1990

❖ حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، 1985

❖ د. أحمد ثابت : الموقف الإسرائيلي من قضية المياه، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية – القاهرة، 8–6 ديسمبر 1997

❖ د. حامد سلطان – القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978

❖ د. حمدي عبد الرحمن حسن : إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية – القاهرة، 16–14 ديسمبر 1991

❖ د. سعيد سالم الجويلى – طرق تسوية المنازعات الدولية للبيئة " الطرق الدولية والطرق الداخلية "، المجلة القانونية الاقتصادية، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، عام 1991

❖ د. صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى، بين الديموغرافيا والنفط والمياه، بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق

- د. عبد الملك خلف التميمي : المياه في المشرق العربي، قضية حدود، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، 4-6/ 1997
- د. عبد الواحد الفار – القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1995.
- د. مجذاب بدر العناد : أزمة المياه في المنطقة العربية، مشاكلها وتأثيراتها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، شؤون عربية، العدد 86، يونيه 1996
- د. محمد حافظ غانم – مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1972
- د. محمد طلعت الغنيمى، د. محمد السعيد الدقاق– القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، عام 1991
- د. محمود أبو زيد، حوار أجرته معه د. سلوى أبو سعدة، مجلة المصور، القاهرة، في10 يناير لعام 1992
- د. مصطفي كامل ياسين – مسائل مختارة من قانون المعاهدات، دراسات في القانون الدولي، المجلد الثاني، عام 1970
- د. هيثم الكيلاني : المياه العربية، والصراع الإقليمي، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية رقم 17 سبتمبر 1993
- رشدي سعيد، نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال، 2001
- رشدي سعيد، نهر النيل ونشأته و استخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال، ط 1، 1993
- رضوان خليفة عبد الحليم، دراسة شاملة للعوامل المؤثرة علي موازين المياه العذبة والمالحة، ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع مجلس البحث العلمي العراقي في بغداد 22-21 كانون الأول ديسمبر 1982
- رياض الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي، مجلد 43،ج2، بغداد، 1996م

❖ رياض توفيق ماضي، سياسة الصهاينة المائية في الاراضي العربية المحتلة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1990.

❖ زكريا السباهى، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1994

❖ ساطع الزغلول، إشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

❖ سامر مخيمر – خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، سلسلة شهرية، العدد 209 الكويت، عام 1996 .

❖ سعيد جويلي – طرق تسوية المنازعات الدولية، الطرق الدولية والطرق الداخلية، المجلة القانونية والاقتصادية، عام 1991

❖ سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي : من أجل تنمية تعتمد علي الذات، نيقوسيا : دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة، 1986

❖ سليمان محمد أحمد سليمان وآخرون، المجاري المائية الدولية، امريكا :1999م

❖ شوقي أسعد ونبيل روفائيل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي الكويت، 20–17 شباط، فبراير 1986

❖ صباح محمد ووليد أبو سليم، الأمن المائي العربي، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998

❖ صلاح عبد البديع شلبي، الحل السلمي للنزاعات المائية ، دمنهور، الشريعة والقانون، العدد الثالث، 1987م

❖ ضياء الدين القوصي – إدارة المياه في مصر، الأهداف والتحديات، المؤتمر السنوي للمياه، عام 1998

❖ عباس قاسم : الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 174، أغسطس 1993

❖ عباس محمد شراقي، ، سد النهضة الألفية الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر " أعمال مؤتمر ثورة25يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل" 30-31مايو . معهد البحوث والدراسات الأفريقية-جامعة القاهرة، 2011

❖ عباس محمد شراقي، المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل : الفرص والتحديات"20-26 يونيو . معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، 2010

❖ عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 76، ربيع 1994

❖ عبد السلام تدمري : أزمة مياه النيل والتحديات الخارجية، صامد الاقتصادي، مجلة الفكر السياسي، ليبيا، 1992

❖ عبد العظيم ابو العطا آخرون، "نهر النيل الماضي والحاضر المستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1985م

❖ عبد العظيم سعيد، العرب ودول الجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يوليو 1987م

❖ عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية، التحدي والاستجابة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999م

❖ عدنان عباس حميدان الدكتور خلف مطر الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، دمشق، جامعة دمشق،2006،ط 2

❖ عدنان هزاع البياتي : دول الجوار العربي والأطماع الجيوبوليتيكية في المياه العربية، شؤون عربية، العدد 90، يونيو 1997

❖ عزمي خليفة "انعكاسات الأمن الإفريقي على مصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، السياسية الدولية، العدد 93، 1983

❖ على سليم، الموارد المشتركة العربية والقانون الدولي، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997

- علي المحروسي، المياه العربية – تطلعات ومعطيات استراتيجية، مؤتمر الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوربي – المؤتمر الثامن، القاهرة، 2000م
- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، دمشق 1993
- العنبكي نزار، قواعد القانون الدولي بشأن استغلال الموارد المائية المشتركة للأعراض غير الملاحية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997
- غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994
- غنايم إبراهيم، مطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 106، 1980
- فتحي علي حسين، المياه و أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 138 أكتوبر 1997
- فؤاد نهرا، مسألة المياه في الوطن العربي وأثارها الاقتصادية و الجيو سياسية، لتحقيق الأمن المائي، دمشق، 13–1989/12/16،
- ليزلي شميدا، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الإسرائيلي، الباحث العربي، العدد السادس، يناير 1986
- ماري نوفل : مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل، الإطار الجيوستراتيجي العام، د. أحمد يوسف أحمد محرر ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة 31–29 أكتوبر 1994
- مجدى صبحى : الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه في الشرق الأوسط في : د سمعان بطرس فرج الله، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة 29–27 ديسمبر 1997
- مجدي صبحي، دراسات استراتيجية، مشكلة المياه في المنطقة و المفاوضات متعددة الأطراف، القاهرة، 1992م

❖ مجدي صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية . ط 1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1994
❖ محمد احمد ابراهيم " دول الجوار واثرها على الأمن السوداني " كلية الدفاع الوطني، الخرطوم 1991م، دورة7
❖ محمد أزهر السماك، الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبلها، تنمية الرافدين، سلسلة دراسات، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، 1984
❖ محمد المداح، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 21، 1990
❖ محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة :1964م
❖ محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1985،
❖ محمود رياض: إسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، الباحث العربي، العدد السادس، يناير 1986
❖ محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، مؤتمر المياه العربية، نوفمبر 1998
❖ مساعد عبد العاطي شتيوي، موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية دراسة تطبيقية على سد النهضة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012
❖ منذر خدام، الامن المائي العربي– الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية– سوريا د.ت، أنظر أيضا جدعون فيشليزون، توطئة في اليشع كالى، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلي، ط1،رندة حيدر، مؤسسة دراسات فلسطينية، بيروت، 1991
❖ نافذ أبو حسنة : الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، صامد الاقتصادي، السنة 14 العدد 89، تموز 1992
❖ نبيل خليفة، من مياه الضفة الغربية إلى سد اليرموك مثلث الخطر، المستقبل، العدد 545 آب أغسطس، 1987

❖ هاني خليل : الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في نجيب عيسي، مدير المشروع مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994، ج2، ص 331
❖ هشام عطية الله وآخرون " اهتمام إسرائيل بدول حوض النيل، المياه في الاستراتيجية الصهيونية "، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 11، 1997
❖ واثق رسول آغا، ورقة عمل حول استراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي 1989
❖ الياس سلامة، قطاع المياه ومتطلباته المستقبلية، مجلة الندوة، جمعية الشؤون الدولية، عمان، مجلد 7. عدد 11، سنة 1996

ثالثاً الصحف والمجلات

❖ أحمد محمد أبو زيد، الضفة الاخرى : الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية 2014م ، العدد السابع، مارس
❖ تصريح وزير الموارد المائية والري المصري، د. هشام قنديل، جريدة المصري اليوم، العدد الصادر يوم الأحد الموافق 2012/2/26 .
❖ تقرير اللجنة السادسة بالجمعية العامة عن أعمال الدورة الحادية والخمسين عام 1997
❖ تقرير لجنة القانون الدولي، عام 1991، ص 182 وما بعدها . اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والخمسين، 11 إبريل عام 1997.
❖ تقرير لجنة القانون الدولي عام 1987، المجلد الثاني، الجزء الثاني، الفقرة رقم 83
❖ جريدة الأهرام العدد الصادر يوم الاثنين الموافق 16 يناير 2012
❖ جريدة الرأي الأردنية ’ العدد، 3541، 2002
❖ حسن حمدان العلكيم : أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف 1995

❖ د. ضياء الدين القوصي، جريدة الأهرام، العدد الصادر في يوم الخميس الموافق 23 فبراير 2012 .
❖ فدي المصري . الأمن المائي في الوطن العربي . القاهرة . الحوار المتمدن 2008.
❖ مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19، القاهرة، 1990
❖ مجلة عالم المياه، الأمن المائي العربي، عدد. 60 قبرص، 1996
❖ مقال د. بطرس بطرس غالى – إدارة المياه في وادى نهر النيل، السياسية الدولية العدد 104 إبريل عام 1991
❖ مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي عشر، القاهرة، عام 1998
❖ نصوص الاتفاقية في مجموعة المعاهدات للأمم المتحدة – المجلد 226

رابعاً : المراجع الاجنبية

❖ Ahmed, A.A . and Ismail, UH., 2008, Sediment in The Nile River System, UNESCO, 93p.
❖ Al. J. Venter the Oldest threat : Water in the Middle East, Middle East Policy Vol. 71,No.1,June,1998,126.
❖ Alexander George ed. , " Avoiding War : Problems of Crisis Management, " Boulder : Westview Press, 1991 : Robert Art and Patrick Cornin eds. , the United States and Coercive Diplomacy : Past, Present, and Future Washington D.C: USIP Press, 2003 .
❖ Andrassy, J . Utilisation des faux internationals Non – Maritime en Dehors des Navigation Rappar, A.I.D.I. 1959 , part 2, p. 131.
❖ Andrew Carlson, " Who Owns The Nile? Egypt, Sudan, and Ethiopia s History- Changing Dam,"Origins: Current Events in Historical Perspective, Vol.6 no .6 March 2013 .

- Arab Republic of Egypt Ministry of Foreign Affairs Egypt & the Nile cairo, 1981, pp.38-39.
- Awulachew, S.B., McCartney, M., Ibrahim, Y., and Shiferaw, Y.S., 2008, Evaluation of water availability and allocation in the Blue Nile Basin, CGIAR Challenge Program on Water and Food 2nd International Forum on Water and Food, Ethiopia, pp. 6-10.
- BCEOM . 1998 . Abay River Basin Integrated Development Master Plan Project . Report to Ministry of Water Resources, The Federal Democratic Republic of Ethiopia .
- Berhane, D., 2011, Quick facts on The Grand Millennium dam /Ethiopia, on April 11.2011.
- Brierly, J.L., the law of Nations, An introduction to the international law of peace, Oxford, the Clarendon press, 1963, 230-232.
- Bruh Yihunbelay and Asrat Seyoum, " Centuries –old feud Centuries " The Reporter June 8, 2013 , p. 7 and 26 .
- Bureau of Reclamation, US Department of Interior, Land and Water Resources of Blue Nile Basin : Ethiopia, Main Report and Appendices I-V, Washington, DC: Government Printing Office, 1964 .
- Caflisch, L., Regles Generales du dlroit des coues deav Internationaux R.C.D.I., 1989 , p. 162.
- Charles George Gordan, General Gordon s Khartoum Journal London : Kimber, 1961 ; P.M . Holt, The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898 Oxford: Clarendon Press, 1958 .

❖ Collins, R.O., 1990, The Waters of The Nile : Hydropolitics and The Jongei Canal, 1900-1988 Markus Wiener Publishers, Princeton . Hydrological Characterization of Watersheds in The Blue Nile Basin . Hydrol . Earth Syst . Sci . Discuss ., 7, 4089-4111.

❖ Council of Ministers Approves Regulation Establishing Council on Grand Dam " Ethiopian Government " . 16 April 2011 .

❖ Desisting from Political Grandstanding on Grand Renaissance Dam," the Reporter " . 8 June, 2013, p.2.

❖ Dr, Moustafa toulba. International Waters of the Middle, national water research center. 1994.p.31

❖ Egypt & the Nile, A.R.E., Ministry of Foreign Affairs, Op. Cit., pp.48-50.

❖ Erlich : Carlson, John H . Spencer, Ethiopia at Bay : A Personal Account of the Haile Selassie Years Hollywood: CA, Tsehai Publishers, 2006 , Martin Plaut, " Egypt – Ethiopia crisis : No Nile, No Egypt, " New Statesman June 11,2013 .

❖ Ethiopia Launched Grand Millennium Dam Project, The Biggest in Africa ". Ethiopian News . 2 April 2011

❖ Ethiopia tells Egypt to stop belligerent talks and work towards greater cooperation, " June 13, 2013 .

❖ Gebrehiwot, S.G., I1stedt, U., Gardenas, A.I. and K . Bishop, K .,2010.

❖ Haggai Erlich, The Cross and the River: Ethiopia, Egypt and the Nile Boulder: Lynn Rienner Publishers, 2002 , pp.3-21

Harvard Uni. V.S.A., 1996 في : شؤون عربية العدد 86, /61996 ص ،208 . Historic Uses and priority of appropriation have, in many cases came to have an almost sacred significance, irrespective of the actual benefits derived, or whether the water is being put to the best us .

- J . Abbink, "A Bibliography On Christianity in Ethiopia, " ASC Working Paper, no . 52 Leiden : African Studies Centre, 2003 , pp . 2-3 .0
- M . W. Daly, Empire on the Nile : The Anglo Egyptian Sudan, 1898-1934 Cambridge : Cambridge University Press, 1986 , pp . 1-11 .
- M.W. Daly, Empire on the Nile : The Anglo Egyptian Sudan, 1898-1934 Cambridge :Cambridge University Press, 1986 , pp.422-425.
- Mahmoud Salem, " Regarding the Dam " . The Reporter June 8, 2013 , p. 13.
- Melaku Mulualem, " Democratic Peace theory vis-à-vis energy Peace theory, " the Repoter June 8, 2013, p10 : Demke, p. 10 .
- Meles Launches Millennium Dam Construction on Nile River " . New Business Ethiopia . 2 April 2011 .
- Memar Ayalew Demeke, " Water Diplomacy or Water War ? Which Way? " The Reporter June 8, 2013 , p. 10 .
- Michael Barthorp, War on the Nile : Britain, Egypt and the Sudan 1882-1898 London Blandford Press, 1984 ; Dominic Green, Three Empires on the Nile : The Victorian Jihad, 1869-1899 New York : Free Press, 2007

- Mulualem, p. 10: Demeke, p. 10.
- Natasha Beschorner, Water and Instability in The Middle East, aDELPHI, Paper 273, Winter 1992-3,p.59
- Norrin Ripsman and Jack Levy, " Wishful Thinking or Buying Time ? " International Security, vo1 .23, no . 2 Fall 2008 , pp.148-181
- Rapport de la commission du Droit International sur les travaux de sa quarar . Sixiieme 2 mai-22 Juillet 1994, A.G.Doc : Officiels 49 Ieme session supplement No . 10, CA 49,10,1994,p.238.
- Robert Collins, The Nile New Haven : Yale University Press, 2002 , pp . 2-15
- Sir Bates Darrell, The Fashoda Incident of 1898 : Encounter on the Nile New York : Oxford University Press, 1984 ; E Osei Adjei, A History of Egypt, the Sudan, and Ethiopia in the 19th century New Tafo : Ghana, E.O.Adjei, 1991 .
- Sturgeon, Stephen C., 2008, Just Add Water : Reclamation Projects and Development Fantasies in The Upper Basin of Colorado River, Library Faculty & Staff Publications .Paper 62, pp . 669.
- T., NaF., P. Lydon, Water in the Arab World, لكتاب جورج المصري
- The Frontiers between the Sudan Ethiopia, and Eritrea, " signed at Adis Ababa, May 15, 1902 . Foreign & Commonwealth Office, Treaty Series No . 16 1902.
- the Middle East, Middle East Policy Vol. 71,No.1,June,1998,126.
- UNEP the state of the environment Nairobi ENEP,1987,p. 146
- UNEP United nations environmental program UNEP the state of the environment Nairobi ENEP,1986.p. p, 91-92

- United Nations . international bank for eoconstruction and development, world development report 1981, New York. June, 1981 . P.166.
- United Nations Environmental Program UNEP .The state of The environment Nairobi UNEP,1991 .Op.city p. 43
- United Nations Environmental program UNEP .the state of the environment Nairobi UNEP,1991 .p.430
- Waterbury, J.,2002 The Nile Basin National Determinants of Collective Action, University Press, London, 211p.
- Waterwiki, 2010, Water Conflict and Cooperation/Nile River Basin,
- Way? " The Reporter June 8, 2013 , p. 10 .
- winiarski B : principes generaux du droit fluvial international, Rcc Des cours, 1993, III, vol . 45,p .79-82
- Winston Churchill, The River War : An Historical Account of the Reconquest of the Soudan 1899 London : Hodder & Stoughton, Sevenoaks, Kent, 1987 ; Alfred Milner, England in Egypt New York : Howard Fertig, 1970.
- World Bank, 2006 . Implementation Completion Report # 35573 for Energy II Project .
- World Bank Agriculture And Rural Development Department, 2006, Ethiopia Managing Water Resources Growth, A World Bank Water Resources Assistance/ Strategy for Ethiopia, 91p.
- Yihunbelay and Seyoum, p.26.

- Zewde Gebre Sellasie / Dejazmatch, 1997, The Nile Question : 1955 – 1964, The Ethiopian Perspective, Conference, Tel Aviv University, May 1997 .

خامسا : مواقع الانترنت

- Http://www.riverfoundation.org.au/news.php
- Http://www.riverfoundation.org.au/news.php
- Http://www.youtube.com/watch?v=kdyMi1hrpoA
- Http://waterwiki.net/index.php/Water-conflict-and-Cooperation/Nile-Rivr-Basin